

الاحتجاج بشعر امرئ القيس

في النحو العربي

دراسة نحوية تحليلية



الدكتور

عاطف طالب الرفوع



الاحتجاج بشعر امرئ القيس

في النحو العربي

الاحتجاج بشعر امرئ القيس في النحو العربي

(دراسة نحوية تحليلية)

تأليف

الدكتور عاطف طالب الرفوع

2012 م



الأكاديميون للنشر والتوزيع

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابط بديل < mktba.net

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

م 2012 هـ - 1433

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا الكتاب مقدماً.

All right reserved no part of this book may be reproduced or transmitted in any means electronic or mechanical including system without the prior permission in writing of the publisher.



الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان - مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

0096265330508 تلفاكس :

00962795699711 جوال :

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

855/2/2012

415 رقم التصنيف:

المؤلف ومن في حكمه:

عاطف طالب الرفوع

الناشر

الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

عنوان الكتاب:

الاحتجاج بشعر امرئ القيس

في النحو العربي

الواصفات: / قواعد اللغة //

اللغة العربية //

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع .

ISBN :978-9957-449-46-9

الإهداء

إلى والدي ووالدتي الكريمين...

إلى إخوتي الأعزاء...

إلى زوجتي وابنتي رزان...

إلى أصدقائي جميعاً...

إلى محبي لغة القرآن وعُشاقها...

عاطف طالب الرفوع

تهيد

الحمدُ لله المتفرّد بصفاتِ الكمالِ والجلالِ، الحمدُ لله على ما أنعمَ وأجزَلَ، والشُّكرُ الدائمُ على ما أوى وأفضلَ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على نبيِّ الهدى، وكهفِ الثُّقى، وبحرِ الندى؛ صلاةً وسلاماً دائماً ما تعاقب الليل والنَّهارُ. وبعد:

فالنُّحاةُ والعلماءُ، بدايةً، بنوا قواعدَهُم وأحكامَهُم التي تضبطُ اللُّغةَ العربيَّةَ وتصونُها من اللَّحنِ والتَّحريفِ على ثلاثةِ مصادِرَ لا غيرُ، وهي: كلامُ الله، وحديثُ المصطفى، وكلامُ العربِ، ويتصدَّرُ كلامُ العربِ - الشُّعْرُ - المقامَ الأوَّلَ في الاحتجاجِ والاستشهادِ والتَّعْييدِ.

فالشُّعْرُ: كلامٌ عربيٌّ موزونٌ مقفًى، يتمرُّزُ في بؤرةِ الفصاحةِ والبيانِ العربيِّ لا سيَّما الشُّعْرُ الجاهليُّ الذي يمتازُ بجودةِ الرِّصْفِ، ودقةِ السِّبكِ، وجزالةِ التَّراكيبِ والألفاظِ، وعمقِ الصُّورِ والتَّشبيهِاتِ؛ فهو أفصحُ ما تفوهتُ به العربُ قاطبةً، وأبلغُها وأبينُها، لذا يعدُّ ميداناً فسيحاً، ومورداً غزيراً للدرسِ النَّحويِّ واللُّغويِّ والأدبيِّ والنَّقديِّ.

أمَّا عن - محورِ الدِّراسةِ والبحثِ - فهو أشعرُ شعراءِ العربِ بلا منازعٍ، قال الأصمعيُّ: "بل أوَّلُهُم كلُّهُم في الجودةِ امرؤ القيس، له الحُظوةُ والسِّبْقُ، وكلُّهُم أخذوا من قولهِ، واتبَعوا مذهبَهُ"⁽¹⁾.

(1) السجستاني: أبو حاتم، فحولة الشعراء، 1991م، ت: محمد عبد القادر أحمد، القاهرة، ص:

ولشعر امرئ القيس شأؤ كبيرٌ ومنزلةٌ رفيعةٌ في الاحتجاجِ و بناءِ قواعدِ اللُّغةِ العربيَّةِ لوقوعِهِ تحتَ منظومةِ الاحتجاجِ التي حُدِّثَتْ بمائةٍ وخمسينَ قبلَ الإسلامِ ومِثْلِهَا بَعْدَهُ، فهو من شعراءِ الطَّبَقَةِ الأولى وأوَّلِهِمْ، وشعرُهُ من أغنى المصادرِ التي استقى منها النُّحاةُ قواعدَ اللُّغةِ العربيَّةِ، ومسائلُهَا الكليَّةَ والجزئيَّةَ، يقولُ يونسُ بنُ حبيبٍ: " إِنَّ علماءَ البصرةِ كانوا يقدِّمونَ امرأَ القيسِ ابنَ حجرٍ"⁽¹⁾.

فلقد كَانَ شعرُ امرئِ القيسِ عِيناً نابغةً، وسيلاً دَفَاقاً، بأبياتِ الشَّواهِدِ النَّحْوِيَّةِ، وقد عُنِيَ بِهَذِهِ الشَّواهِدِ سيبويه، وجماعةٌ من النُّحاةِ الذين جَاءُوا بَعْدَهُ شرحاً وتوجيهاً وإعراباً وتقويماً، لتمثِّلَ هَذِهِ الشَّواهِدُ الفصيحةَ ظاهرةً نحويةً مطَّردةً متبعةً في النُّصوصِ العربيَّةِ اللاحقةِ، وليكونَ النَّحوُ "انتحاءً سمتِ كَلامِ العربِ... ليلحقَ من ليسَ من أهلِ العربيَّةِ بأهلِهَا"⁽²⁾.

ففي كثيرٍ من المسائلِ والقواعدِ النَّحْوِيَّةِ المستعملةِ أو الشَّاذَّةِ كَانَ لأبياتِ الشَّواهِدِ النَّحْوِيَّةِ من شعرِ امرئِ القيسِ دورٌ واضحٌ في بناءِ وإثباتِ هَذِهِ القواعدِ والقياسِ عَلَيْهَا في الاستعمالِ والأداءِ اللُّغَوِيِّ الصَّحِيحِ لأنماطِ الجملِ والتَّراكيبِ، والتي تصدرَ لَهَا كتابُ سيبويه، والنُّحاةُ من بَعْدِهِ بالدَّرْسِ والتَّحْلِيلِ.

وقد بلغتْ عِدَّةُ أبياتِ الشَّواهِدِ النَّحْوِيَّةِ لامرئِ القيسِ الكندي التي اتَّفَقَ النَّحْوِيُّونَ على استقرائِهَا ما يَزِيدُ على مائةٍ وستينَ شاهداً نحويّاً عالجتْ معظمَ مسائلِ النَّحوِ وقواعِدِها المنضبطةِ في كتبِ النُّحاةِ، وقد ارتأيتُ أن أقسمَ هَذِهِ الدِّرَاسَةَ إلى الفصولِ التَّالِيَةِ:

الفصلُ الأوَّلُ: الشَّاهدُ النَّحْوِيُّ والاحتجاجُ، فقد تناولَ هَذَا الفصلُ تعريفاً للشَّاهدِ النَّحْوِيِّ لغةً واصطلاحاً مع بيانِ منزلةِ الشَّاهدِ في الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ، كما

(1) الجمحي: محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة، ص:41.

(2) ابن جني: أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1:34.

وتعرض لقضية الاحتجاج، وتعدد الرواية وموقف العلماء والنُّحاة منها، وغيرها من القضايا.

الفصل الثاني: المرفوعات، فتناول باب المرفوعات للمسائل النحوية التي تضمّنتها الشواهد النحوية التي استخرجها النُّحاة؛ لتكون فيما بعد قواعد وأصولاً مجردة في النحو العربي فكان من المسائل الماثورة في هذا الفصل: نائب الفاعل، والمبتدأ والخبر، وحذف المبتدأ والخبر، وكان وأخواتها، وإن وأخواتها، وغيرها.

الفصل الثالث: المنصوبات، وقد استغرق هذا الفصل مساحة واسعة من الدراسة؛ لكثرة الظواهر النحوية ومنها: التعدّي واللزوم، والنداء والترخيم، والتنازع، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والحال، والتّمييز، وسواها.

الفصل الرابع: المجرورات، فكان من مسائل هذا الفصل: حروف الجرّ وأشهر معانيها، والتعلّق، وحذف "رَبَّ"، وحروف الجرّ الزائدة، والإضافة، وحذف المضاف، والحمل على الجوار، وسواها.

الفصل الخامس: مسائل نحوية متفرقة، فعالج هذا الفصل المسائل النحوية المتعددة التي لم تقع تحت الفصول السابقة، فكان من المسائل: الفعل المضارع المعرب والمبني، وإضمار "أَنْ" جوازاً ووجوباً، والجزم بـ"أَنْ" شذوذاً، وفعل الأمر، مخاطبة العرب الواحد مخاطبة الاثنين، والاسم المُركَّب، وأفعال المدح والذمّ "نعم" و"بئس"، وعمل المشتقات "اسم الفاعل"، والنعت، والعطف، والبدل، وعطف الخبر على الإنشاء، وغيرها من المسائل.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على الكتب النحوية الأصول، منها على سبيل المثال لا الحصر: كتاب سيبويه ت: 180هـ، والمقتضب لأبي العباس المبرّد ت: 286 هـ والخصائص لابن جنيّ ت: 392هـ وتحصيل عين المذهب للأعلم

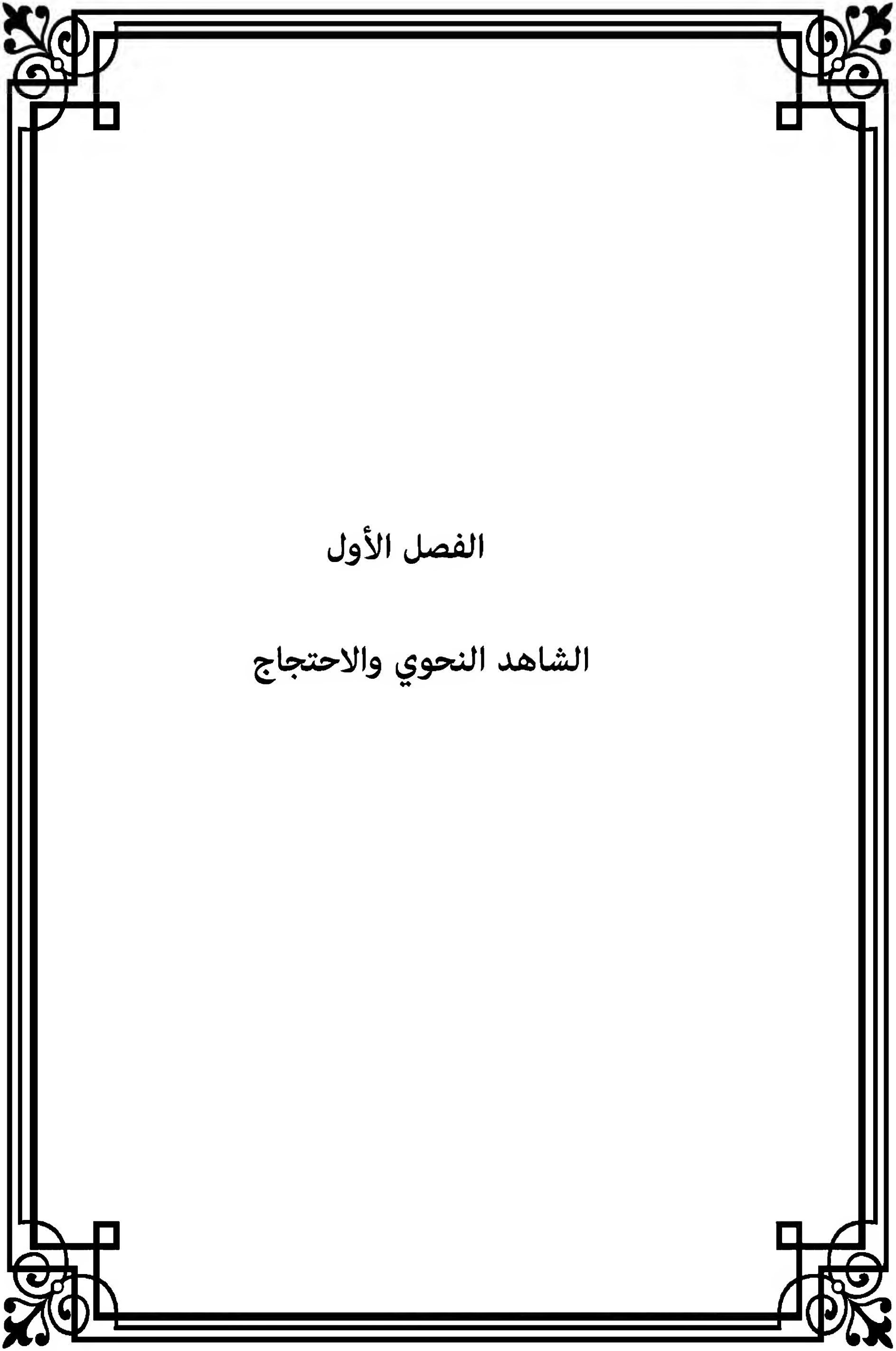
السُّنْتَمَرِيُّ ت: 476هـ، والإنصافُ في مسائلِ الخلافِ لابنِ الأنباري ت: 577 هـ
والمقربُ لابنِ عصفورٍ ت: 669هـ، وشرحُ التَّسهيلِ لابنِ مالكٍ الأندلسيَّ ت:
672هـ، والجنى الدَّاني للمراديَّ ت: 749هـ، ومغني اللبيبِ لابنِ هشامٍ الأنصاريَّ
ت: 761هـ، والمقاصدُ النَّحويَّةُ للعينيَّ ت: 855هـ، وهمعُ الهوامعِ للسَّيوطي ت:
911هـ، وخزانةُ الأدبِ للبغدادِيَّ ت: 1093هـ وغيرها.

وقد قامت هذه الدِّراسةُ على الوصفِ والتَّحليلِ والتَّوجيهِ الإعرابيِّ، وذكرِ
الآراءِ والتَّخریجاتِ النَّحويَّةِ التي يلتبسُ فيها الجودةُ وإحكامُ الصَّنعةِ النَّحويَّةِ، حيثُ
تتعرَّضُ الدِّراسةُ للشُّواهدِ النَّحويَّةِ في شعرِ امرئ القيسِ، وتستدلُّ على أصالةِ المسألةِ
النَّحويَّةِ، وكثرةِ دورانها بآراءِ العلماءِ والنُّحاةِ، وتوجيهاتهم القِيَّمةِ، بإيجازٍ لا يخلُ
باستيفاءِ عناصرِ المسألةِ بعيداً عن الاستطرادِ.

وقد اعتمدتْ هذه الدِّراسةُ على ديوانِ امرئ القيسِ بشرحِ أبي سعيدٍ السُّكريَّ
ت: 275هـ تحقيق: محمد الشوابكة وأنور أبو سويلم؛ لاستقصاءِ الشَّاهدِ النَّحويِّ،
واستبعادِ الذي لم يُثبِتْ في الدِّيوانِ، ومقتصرًا على دراسةٍ وتحليلِ الشُّواهدِ التي
ذكرها النُّحاةُ، وأُثبِتَتْ في الدِّيوانِ، وإن اختلفتِ الرِّوايةُ وتعدَّدتْ؛ لأنَّ تعدُّدَ الرِّوايةِ
لا يسقطُ الاحتجاجَ والاستشهادَ بها.

وفي الختامِ أحمدُ اللهَ حمدَ الشَّاكرين أن يسَّرَ لي طريقَ العلمِ، وأسألهُ أنْ
يجعلَ هذا العملَ خالصاً لوجهه وطريقاً إلى جنته، وأسألهُ التَّوفيقَ والسَّدادَ،
وسُبْحانَ مَنْ اختصَّ نفسه بالكمالِ والإتقانِ، وجعلهما محرمين على غيره.

* * *



الفصل الأول

الشاهد النحوي والاحتجاج

الفصل الأول

الشاهد النحوي والاحتجاج

1.1 الشواهد النحوية: لغة واصطلاحاً

لا بدّ لنا قبل البدء بمعالجة الشواهد النحوية من حيث - الاحتجاج ومصادره وبواعثه وقيوده وتعدد الرواية - من طرق المعنى اللغوي والاصطلاحي لكل من الشاهد والنحو، لكي تتكشف ماهيتهما، و يتضح مدلولهما.

1.1.1 الشواهد: لغة:

جمع؛ مفردُه شاهدٌ. حيثُ جاء في الصّاح: الشّاهد: اللّسان، والمَلَكُ⁽¹⁾، وجاء في اللّسان: الشّاهد: اللّسان من قولهم: لفلان شاهدٌ حسنٌ، أي: عبارة جميلة، والشّاهد: المَلَكُ⁽²⁾، وجاء في تاج العروس، الشّاهد: ما يشهد على جودة الفرس وسبقه من جزيه⁽³⁾.

(1) الجوهرى: إسماعيل، الصحاح، 1984م، ت: أحمد عطار، دار العلم للملايين بيروت، ط3، مادة شهد.

(2) ابن منظور: جمال الدين، لسان العرب، 1990م، دار صادر، بيروت، مادة شهد.

(3) الزبيدي: أبو الفيض محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، 1970م، ت: عبد العزيز مطر، وزارة الإرشاد، الكويت، مادة شهد.

نرى أنَّ المعاجم تكادُ تجمعُ على دلالةٍ لغويةٍ واحدةٍ، وهي أنَّ الشَّاهدَ يعني: اللِّسانَ؛ لأنَّ اللِّسانَ أهمُّ عضوٍ في جهازِ النُّطقِ، به نستطيعُ الكلامَ والحديثَ، وبه نشهدُ على النَّاسِ، ونقرُّ بما صدرَ عنهم، لذا أجمعت عليه المعاجمُ، فلولاها لما استطعنا الكلامَ ولا شهدنا بما سمعنا ورأينا.

2.1.1 الشاهد اصطلاحاً:

تعددتُ رؤى العلماءِ للشَّاهدِ، يقولُ التَّهانويُّ: الشَّاهدُ عندَ أهلِ العربيَّةِ "الجزئيُّ الذي يُستشهدُ بهِ في إثباتِ القاعدةِ لكونِ ذلكَ الجزئيِّ من التَّنزيلِ أو من كلامِ العربِ الموثوقِ بعربيَّتِهِم" ⁽¹⁾.

فالجزئيُّ هو موضعُ الشَّاهدِ أو الاستشهادِ، و يتمثلُ بكلامِ الله - عزَّ وجلَّ - وحديثِ رسوله ﷺ؛ لأنَّ حديثَ الرِّسولِ من التَّنزيلِ، قال جَلَّ شأنُه: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ {3/53} إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) [النجم:3-4]، وكلامِ العربِ.

والشَّاهدُ أيضاً: "قولٌ عربيٌّ لقائلٍ موثوقٍ بعربيَّتِهِ، يُوردُ للاحتجاجِ والاستدلالِ على قولٍ أو رأيٍ" ⁽²⁾.

فهذا التَّحديدُ والتَّعريفُ خصَّ الشَّاهدَ بكلامِ العربِ فحسبُ، دونَ كلامِ الله - عزَّ وجلَّ - وحديثِ الرِّسولِ ﷺ، وعلى هذا جُلُّ العلماءِ والنُّحاةِ.

(1) التهانوي: محمد علي الفاروقي، كشاف اصطلاحات الفنون، 1977م، ت: لطفي عبد

البديع، وترجمة: عبد النعيم محمد حسين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 4: 99.

(2) اللبدي: محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، 1985م، مؤسسة الرسالة

بيروت، دار الفرقان، عمان- الأردن، ط 1، ص: 119.

3.1.1 النحو: لغة

جاء في الصحاح: النحو: القصدُ والطريقُ؛ يقالُ نحوْتُ نحوك، أي: قصدْتُ قَصْدَكَ، والنحو: إعرابُ الكلامِ العربي⁽¹⁾، وجاء في التهذيب أيضاً، قال اللَّيْثُ: النحوُ القصدُ نحوَ الشيءِ، ويجمعُ النحو على أنحاء⁽²⁾، وكلمةُ النحو مصدرٌ أُريدَ به اسمُ المفعولِ، أي: المنحو بمعنى المقصود⁽³⁾.

4.1.1 النحو: اصطلاحاً

لقد أدلى العلماءُ الأوائلُ والنُّحاةُ المحدثون بتعريفاتٍ جَمَّةٍ لمفهومِ النحو:

1.4.1.1 تعريف النحو عند القدماء:

يعرِّفُ ابنُ جنِّي النحوَ بأنَّه: "انتحاءُ سَمْتِ كلامِ العربِ، في تصرُّفه مِنْ إعرابٍ وغيره، كالتثنية والجمع والتَّحقيرِ والتَّكسيرِ والإضافةِ والنَّسبِ والترَّكِيبِ وغيرِ ذلك؛ ليلحقَ مَنْ ليسَ مِنْ أهلِ اللُّغةِ العربيةِ بأهلِها في الفصاحةِ، فينطقَ بها وإنْ لم يكنْ منهم"⁽⁴⁾.

ويعرِّفُه صاحبُ المستوفي بأنَّه: "صناعةٌ علميةٌ ينظرُ بها صاحبُها في ألفاظِ العربِ من جهةٍ ما تتألفُ بحسبِ استعمالِهِم؛ ليعرفَ النَّسَبَ بينَ النِّظَمِ وصورةِ

(1) الجوهري: الصحاح، ط4:1990م، مادة نحا.

(2) الأزهري: أبو منصور، تهذيب اللغة، ت:عبدالله دروش ومحمد علي النجار، الدار المصرية، مادة نحا.

(3) اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص:218.

(4) ابن جنّي: الخصائص 1: 34.

المعنى، فيتوصل بإحدهما إلى الأخرى ⁽¹⁾، وقيل في حده: " علم بأصول؛ يُعرف بها أحوال الكلم: إعراباً وبناءً " ⁽²⁾.

2.4.1.1 النحو عند المحدثين:

عبارة عن مجموع الملاحظات والقواعد التي تلتزمها اللغة في طرق أدائها للمعاني، كالتزام الرفع في كل من يصدر عنه الفعل أو الحدث، والتزام النصب في كل من يقع عليه الحدث، والتزام الجر في كل حالة من حالات الخفض والإضافة ⁽³⁾.

3.4.1.1 النحو عند المدرسة التحويلية:

يقوم تعريف النحو لدى التحويليين على محورين أساسيين، الأول: "أنّ النحو نظام من الأحكام قائم في عقل أهل اللغة، يُكتسب في الطفولة المبكرة، ويُسخّر لوضع أمثلة الكلام، وفهمها. والثاني: أنّ النحو نظرية يقيمها اللغوي، مقترحاً بها وصفاً لسليقة المتكلم" ⁽⁴⁾.

وبناءً على ما سبق نستطيع القول: إنّ النحو نظام في غاية الدقة يسير عليه المتكلم، فمن استوعب أركانه وفهم جزئياته فقد امتطى الصواب وسلم من اللحن، ومن حاد عن سننه ونواميسه؛ وقع في اللحن والخطأ، ونهشته أسنة الناقلين، فهو الحبل المتين الذي يقوم اعوجاج الألسن.

(1) الفرخان: كمال الدين، المستوفي في النحو، 1987م، ت: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، 1: 11.

(2) الأبذي: شهاب الدين والفاكهي: جمال الدين، كتابان في حدود النحو، ت: علي الحمد، ص: 62.

(3) عون: حسن، اللغة و النحو، 1952م، مطبعة رويال، الإسكندرية، ط1، ص: 52.

(4) الموسى: نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، 1980 م، المؤسسة العربية، ط1، ص: 47.

2.1 الشواهد النحوية:

من خلال الحديث السابق عن مادة الشاهد والنحو نستطيع أن نخلص بتعريف للشواهد النحوية - الشعرية - بأنها: الأبيات الشعرية العربية الفصيحة الموثقة التي استقى منها النحاة قواعدهم وأحكامهم المنضبطة، فمن خلال هذه الأشعار استنبط جهابذة النحاة القدماء القواعد والسُنن التي تضبط اللفظ والتراكيب.

3.1 مكانة الشواهد:

تعدّ الشواهد النبع الذي وردّه النحاة، ونهلوا منه قواعدهم وأقيستهم؛ لذا تضطلع الشواهد بوظيفتين أساسيتين هما:

1- إثبات واقع اللغة في جميع مستوياتها: الأصوات، والصرف أو الصيغ، والنحو أو التراكيب، والملتق، والدلالة.

2- أنها مأخذ ضوابط اللغة، وحدودها، وسُنن أهل السليقة فيها⁽¹⁾.

4.1 مكانة النحو ومنزلته:

للنحو منزلة رفيعة، ومكانة جليّة بين علوم اللغة العربيّة، فهو دليل قبل كلّ شيء على عبقرية من استنبطه، وحدّ حدوده، ووضّح معالمه، كما أنّ له الدور الأكبر في الوقاية من داء اللحن، وتقويم اللسان العربي، لذا قال الإمام عليّ - كرم الله

(1) جبل: محمد حسن، الاحتجاج بالشعر في اللغة - الواقع و دلالاته-، دار الفكر العربي، القاهرة، ص: 47، مع تصرف يسير.

وجهه - لأبي الأسود الدؤلي: "ما أحسن هذا النحو الذي نحوت !"⁽¹⁾، اعترافاً من
الأمام بعظيم صنيع أبي الأسود.

وعلم النحو يزيد في شرف الشريف، ويرفع من قدر الخسيس، ويكسوهما،
ويُدْرِعهما من المهابة سربالاً؛ فقد روي عن عبد الله بن شبرمة أنه قال: إذا أسرك
أن تعظم في عين من كنت في عينه صغيراً، ويصغر من كان في عينك عظيماً؛ فتعلم
العربية؛ فإنها تُجريك على المنطق، وتدنيك من السلطان⁽²⁾.

5.1 الاحتجاج في اللغة:

1.5.1 المعنى اللغوي والاصطلاحي:

جاء في مُعْجَم العين: الحُجَّةُ: "وجهُ الظَّفرِ عندَ الخصومةِ"⁽³⁾، وفي متن اللغة:
"الدَّليلُ والبرهانُ، وما يُدْفَعُ به الخصمُ"⁽⁴⁾.

أمّا في الاصطلاح: فالاحتجاج هو: "إثباتُ صحةِ قاعدةٍ أو استعمالِ كلمةٍ أو
تركيبٍ، بدليلٍ نقليٍّ صحَّ سندُهُ إلى عربيٍّ فصيحٍ سليمٍ السَّليقةِ"⁽⁵⁾.

2.5.1 بواعث الاحتجاج:

تنوعت بواعث الاحتجاج ودوافعه، ولكنَّ الباعثَ الأهمَّ والأساسَ الذي
حدا بالعلماء والنحاة لوضع علم النحو نبع من حبهم لدينهم، وحرصهم على

(1) الأنباري: أبو البركات كمال الدين، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، 1985م، ت: إبراهيم
السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، ط3، ص: 19.

(2) الشنتريني: محمد بن عبد الملك، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، 1995م، ت: عبد
الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، ط1، ص: 45.

(3) الفراهيدي: الخليل بن أحمد، العين، ت: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، مادة: ح ج ج

(4) رضا: أحمد، متن اللغة، 1958م، دار مكتبة الحياة، بيروت، مادة: حجج.

(5) الأفغاني: سعيد، في أصول النحو، 1987م، المكتبة الإسلامية، بيروت، ص: 60.

قرآنهم الكريم؛ لذا كانت الحاجة ماسة لنشوء علم النحو من أجل المحافظة على القرآن الكريم من اللحن والتحرّيف.

ولم يكن الدافع الديني هو الوحيد، بل تعاضدت معه دوافع أخرى؛ كانتشار اللحن، الذي نجم عن انتشار الإسلام، واختلاط العرب بأمم عدّة لا سيّما الأعاجم الذين كان لهم الدور الأكبر في ظهور اللحن، يقول سعيد الأفغاني: احتاج القوم إلى الاحتجاج لما خافوا على سلامة اللغة العربية بعد أن اختلط أهلها بالأعاجم إثر الفتوح حيث تنبه أولو البصر إلى أن الأمر آيل إلى إفساد اللغة، وضياع العصبية من جهة، وإلى التفريط في صيانة الدين⁽¹⁾.

إضافة إلى الحركات التي ظهرت إبان ازدهار الدولة الإسلامية التي تنتقص من العرب حضارياً وعلمياً؛ لذا كانت هذه البواعث وغيرها تقف وراء نشأة النحو العربي.

3.5.1 مصادر الاحتجاج والاستشهاد:

يُجمّع العلماء والنحويون على أن مصادر الاحتجاج والاستشهاد ثلاثة هي: القرآن الكريم، والحديث الشريف - على خلافٍ شديدٍ بينهم حول الاحتجاج به بين محتجٍ ورافضٍ -، وكلام العرب، ومن النُحاة الذين صرحوا بهذا السُّيوطي في مصنّفه الاقتراح في علم أصول النحو⁽²⁾.

(1) الأفغاني: سعيد، من تاريخ النحو، 1978م، دار الفكر، ط2، ص: 18-19.

(2) السُّيوطي: عبد الرحمن جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، 1998م، ت: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، ص: 24.

4.5.1 قيود الاحتجاج:

لم يدع النحويون قضية الاحتجاج مُطلقة العنان ولا مفتوحة الزمان والمكان بل جعلوها مقيدة، وتشددوا في ذلك أيما تشدد، فوضعوا قيوداً زمانية ومكانية، وأخرَ على المسموع والمنقول، وأخرَ على الرواة، وهي كما يلي:

أولاً: القيودُ الزمانية والمكانية: أما الزمانية فقد حدوها بمائة وخمسين قبل الإسلام، وبمثليها بعده. أما المكانية فقد حصروها بستِ قبائلٍ عربيّةٍ: " قيس وقيم وأسد، ثم هذيل وبعضُ كنانة وبعضُ الطائيين "(1).

ثانياً: المسموعُ أو المنقولُ: اشترطوا فيه الثبوت. أي: صحة السند، والفصاحة، يقولُ السيوطي: " وأما كلامُ العربِ فيُحتجُّ منه بما ثبَّتَ عنِ الفصحاءِ الموثوقِ بعربيَّتِهِمْ "(2).

ثالثاً: الرواةُ: وهم الذين يروون الأشعارَ والأخبارَ، ومن أشهرِهِم في تراثنا القديم حمادُ الراوية، وخلفُ الأحمر، وقد حدَّدَ العلماءُ شروطاً لقبولِ روايةِ الرواة؛ حيثُ اشترطوا "عدالة الناقلين كما تعتبرُ عدالتُهُم في الشرعيَّاتِ، وأن يكونَ النقلُ عمَّنْ قوله حُجَّةٌ في أصلِ اللغة، وأن يكونَ الناقلُ قد سمعَ منهم حسّاً، وأما بغيرِهِ فلا، وأن يُسمَعَ من الناقلِ حسّاً "(3).

6.1 تعدد رواية الشواهد:

1.6.1 أسباب تعدد الرواية:

تعودُ أسبابُ التَّعدُّدِ في روايةِ الشَّاهدِ الواحدِ إلى أسبابٍ عدَّةٍ من أهمِّها:

(1) السيوطي: عبد الرحمن جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ت: محمد أحمد جاد المولى و آخرون، دار الجيل، بيروت - لبنان، دار الفكر، 1: 211.

(2) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو ص: 33.

(3) درويش: شوكت علي، الرخصة النحوية، 2004م، عمان، ص: 29-30.

أولاً: الشاعر نفسه: فمن الشعراء من كان يدع القصيدة تمكث حولا كريتا وهو ينقح ويمحص ويحذف ويزيد ويعرض في الأسواق؛ حتى تظهر القصيدة في أبهى حلة.

ثانياً: الرواة: جاء في الأغاني: أنه " قد سُلطَ على الشعر من حماد الراوية ما أفسده"⁽¹⁾، وجاء في مراتب النحويين حول خلف الأحمر: أنه " كان به يضرب المثل في عمل الشعر"⁽²⁾.

ثالثاً: النحاة: كان لهم دور واضح وجلي في تعدد الرواية، فقد يُورد النحوي شاهداً على مسألة ما، ثم يُورده آخر برواية أخرى نصرته لمذهبه، وكتب النحوي تعج وتزخر بهذا.

رابعاً: اللغات واللهجات: فالخلاف شاسع بين لهجة وأخرى، ومن الأمثلة إعمال (ما) عمل ليس: فالحجازي يُعمل، والتميمي يُهمل.

خامساً: الإعجام والتصحيف: لأن العرب لم تعرف التنقيط في بادئ الأمر.

2.6.1 موقف العلماء والنحاة من تعدد الرواية:

تباينت مواقف النحاة بين محتج بالتعدد ورافض، فأما المحتجون وهم فوق الحصر، فلا يرون أن التعدد عيب ولا قدح في سلامة الشاهد، فيرى صاحب الخزانة - البغدادي- أن هذا التعدد "لا يوجب قدحاً ولا غصاً"⁽³⁾.

(1) الأصفهاني: أبو الفرج، الأغاني، دار الثقافة، بيروت، 6: 85.

(2) اللغوي: أبو الطيب، مراتب النحويين، 1954م، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، القاهرة، ص: 47.

(3) البغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 1989 م، ت: عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط3، 1: 17.

ومن العلماء الذين سبقوا البغدادي إلى هذا الرأي والموقف، ابن السَّيرافي، والأعلم الشَّنتَمَريُّ، وابنُ ولادة المصري؛ الذين أكدوا عدمَ وجاهة الطَّعن في الاحتجاج بالبيت لتعدد رواياته⁽¹⁾.

وكذلك عدَّ اللُّغويُّون "الروايات المتعددة للشَّاهد الواحد رواياتٍ صحيحةً"⁽²⁾، وأضاف أيضاً أحمدُ مختار عمر: "بل إنَّ اللُّغويين والنُّحاة قد صرَّحوا بأنَّ تعدُّد الروايات في البيت الواحد لا يسقط حجَّتها"⁽³⁾.

أمَّا الفريقُ الثَّاني: وهم العلماء والنُّحاة الذين يرون عدمَ حُجِّيَّة الأبيات والأشعار متعددة الرواية؛ لأنَّ تعدُّد الرواية في نظرهم عيبٌ يُسقط الاحتجاج، فمن شروط الاحتجاج عندهم أن يكون البيت "غير محتملٍ لوجوهٍ من الاحتمالات، وإلاَّ بطلَّ الاحتجاجُ به، فلا يكونُ فيه حُجَّةٌ"⁽⁴⁾.

مما تقدَّم نصلُ إلى نتيجةٍ مفادها أنَّ عددَ العلماء والنُّحاة الذين يحتجون بالبيت متعدِّد الرواية يفوقُ بكثيرٍ النِّزرَ اليسيرَ الذين يرونَ خلافَ ذلك، فبناءً على هذا نستطيعُ القول: إنَّ تعدُّد الرواية في البيت الواحد لا يعدُّ عيباً ولا نقصاً ولا مطعناً في الشَّاهد ما دامَتْ هذه الرواياتُ المتعددة قد خضعتُ لقيودِ الاحتجاج الآنفِ الذِّكر.

7.1 الشعر والاحتجاج:

الشُّعرُ: كلامٌ موزونٌ فصيحٌ مقفى، وهو صورةٌ صادقةٌ تنبُضُ بالحياة لِمَا كان عليه الإنسانُ العربيُّ والجاهليُّ، الذي أصبحَ البيانُ والبلاغةُ والفصاحةُ طبعاً يجري

(1) زيَّاد: ازدهار، أثر النُّظرية النُّحويَّة في رواية الشُّواهد الشعرية، 1994م، ر-ج، ص: 67. مع تصرف يسير.

(2) البديرات: باسم، تعدد رواية الشَّاهد الشعري وأثره في التقعيد النحوي - كتاب سيبويه أُمُودجا، 2004م، ر-ج، جامعة مؤتة، ص: 11.

(3) عمر: أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، 1971م، دار المعارف، مصر، ص: 26.

(4) عبد اللطيف: محمد حماسة، الضرورة الشعرية في النحو العربي، مكتبة دار العلوم، ص: 62.

به لسانه مع كل واقعة ونازلة، فلم يدع صغيرة ولا كبيرة إلا طرقها بألفاظ أعذب من الماء السلسيل، وصور أصفى من زُرقة السماء، وتشبيهات أبدع من الخيال؛ لذا قال الحبيب المصطفى: " إنَّ من البيانِ لِسِحْرًا، وإنَّ من الشُّعْرِ لِحِكْمًا"⁽¹⁾.

لذا لا عجب أن عدَّ الشعرُ ذروةً سنامِ الأدبِ، به يتكشفُ الغريبُ والنادرُ والفريدُ، وإليه نلجأ حينما تستشكلُ الأمورُ، وتعتاضُ، قال ابنُ عباسٍ: "إذا سألتُموني عن غريبِ القرآنِ فالتمسوه في الشعرِ"⁽²⁾.

8.1 الاحتجاج بالشعر:

إنَّ للشُّعْرَ شأواً كبيراً، ودوراً عظيماً في الاحتجاج والاستشهاد، وعليه التَّعويلُ والتَّأويلُ.

يقولُ ابنُ نباتة: "من فضلِ النِّظْمِ أنَّ الشُّواهدَ لا توجدُ إلاَّ فيه، والحُجَجُ لا تؤخذُ إلاَّ مِنْهُ"⁽³⁾، وليسَ ذاكَ إلاَّ لأنَّ الشُّعْرَ أفصحُ ما نطقَتْ بهِ العربُ لِمَا يتصفُ بهِ من متانةِ الرِّصْفِ، و جودةِ التَّعبيرِ وجزالةِ الألفاظِ والتَّراكيبِ.

وقد عدَّ الشعرُ "عمودَ أدلةِ النِّقْلِ"⁽⁴⁾، فهو وما يزالُ "من أهمِّ المصادرِ التي اعتمدَ عليها العلماءُ العربُ في تقعيدِ قواعدِ اللُّغةِ العربيَّةِ"⁽⁵⁾، يقولُ محمد عيد: "إنَّ

(1) ابن رشيق: أبو علي الحسن القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، 1981م، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت لبنان، ط5، ص: 27.

(2) القرطبي: أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، مؤسسه مناهل العرفان، بيروت، توزيع مكتبة الغزالي، دمشق، 1: 24.

(3) الطريمات: زينب فرحان، الأصول النحوية عند ابن برهان العكبري في كتابه شرح اللمع، 2005م، ر-ج، جامعة مؤتة، ص: 44.

(4) حسانين: عفاف، في أدلة النحو، 1996 م، المكتبة الأكاديمية، ط1، ص: 92.

(5) جُمعة: خالد عبد الكريم، شواهد الشعر في كتاب سيويوه، 1989م، الدار الشرقية، ط2، ص: 268.

الشَّواهدَ تُنَزَّعُ مِنَ الشُّعْرِ، وَ لَوْلَاهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى مَا يَلْتَبَسُ مِنَ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ، وَأَخْبَارِ
الرَّسُولِ ﷺ شَاهِدٌ⁽¹⁾.

9.1 امرؤ القيس ومنزلته الشعرية:

هو امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث بن عمرو بن حُجْر الكندي، من أهل
نجد من الطبقة الأولى، وَرَجَّحَ شوقي ضيف أنه ولد في أوائل القرن السادس
للميلاد⁽²⁾.

قال لبيد بن ربيعة: أشعر الناس ذو القروح⁽³⁾، أي: امرؤ القيس. وقيل "لكثير
أو لنصيب من أشعر العرب؟ فقال: امرؤ القيس إذا ركب، وزهير إذا رغب، والنابغة
إذا رهب، والأعشى إذا شرب"⁽⁴⁾.

ومن فضائل امرئ القيس أنه سبق العرب إلى أشياء ابتدعتها، واستحسنتها
العرب، واتبعها فيها الشعراء، فهو أول من لطّف المعاني، واستوقف على الطُّلُولِ،
ووصف النساء بالطِّباءِ والمها والبيض، وشبّه الخيل بالعُقبانِ والعِصي، وفرّق بين
النَّسَبِ وما سواه من القصيد، وقرب ماخذ الكلام فقيّد الأوباد، وأجاد الاستعارة
والتشبيه وهو أول من ابتكره ولم يأت أملح منه⁽⁵⁾.

(1) عيد: محمد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة
1981م، ص:135.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس بشرح أبي سعيد السكري 1: 4-6، وابن قتيبة: الشعر والشعراء
ص:23.

(3) ابن قتيبة: عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، 1969م، دار الثقافة، بيروت - لبنان، ص:
23.

(4) الشكعة: مصطفى، جلال الدين السيوطي - مسيرته العلمية و مباحثه اللغوية-، 1994م،
الدار المصرية اللبنانية، ط1، ص: 205.

(5) ابن رشيق: العمدة 1: 94.

وقد بلغ امرؤ القيس منزلةً علياً في الأدب العربيّ قديماً وحديثاً، وغدا شعره مثلاً يُحتذى ونبراساً يضيءُ بسحر البيان، وشعلةً تقودُ الأدباء والشُعراء إلى أعلى مراتب البيان والفصاحة والبلاغة، فهو من أفصح شعراء العرب قاطبةً؛ لأنه قبلَ كلِّ شيءٍ قد أحرزَ قَصَبَ السَّبْقِ، وأتى بما أعجزَ مَنْ بعده، وفاقَ مَنْ قبلَهُ من الشعراء.

10.1 الاحتجاج بشعر امرئ القيس في اللغة:

يعدُّ الشعرُ الجاهليُّ ولا سيَّما شعرُ امرئ القيسِ أهمَّ موردٍ للاحتجاج في اللغة العربية، فعليه بُنيتْ وقُعِدَتْ معظمُ قواعدِ اللغةِ العربية، فكما جاء أن: "علوم الأدب ستة: اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع، والثلاثة الأولى لا يُستشهدُ عليها إلاَّ بكلام العرب"⁽¹⁾.

وقد درج النُّحاة على تقسيم الشعراء إلى أربع طبقاتٍ هي: الجاهليون ثمَّ المخضرمون ثمَّ المتقدمون ثمَّ المولدون، وعن الطَّبَّقَتَيْنِ الأولَيْنِ "أجمعَ العلماء على صحَّةِ الاستشهادِ بشعرِ الطَّبَّقَتَيْنِ الأولى والثَّانية"⁽²⁾، و لم يُجمعوا على الطَّبَّقَتَيْنِ الأخيرتين.

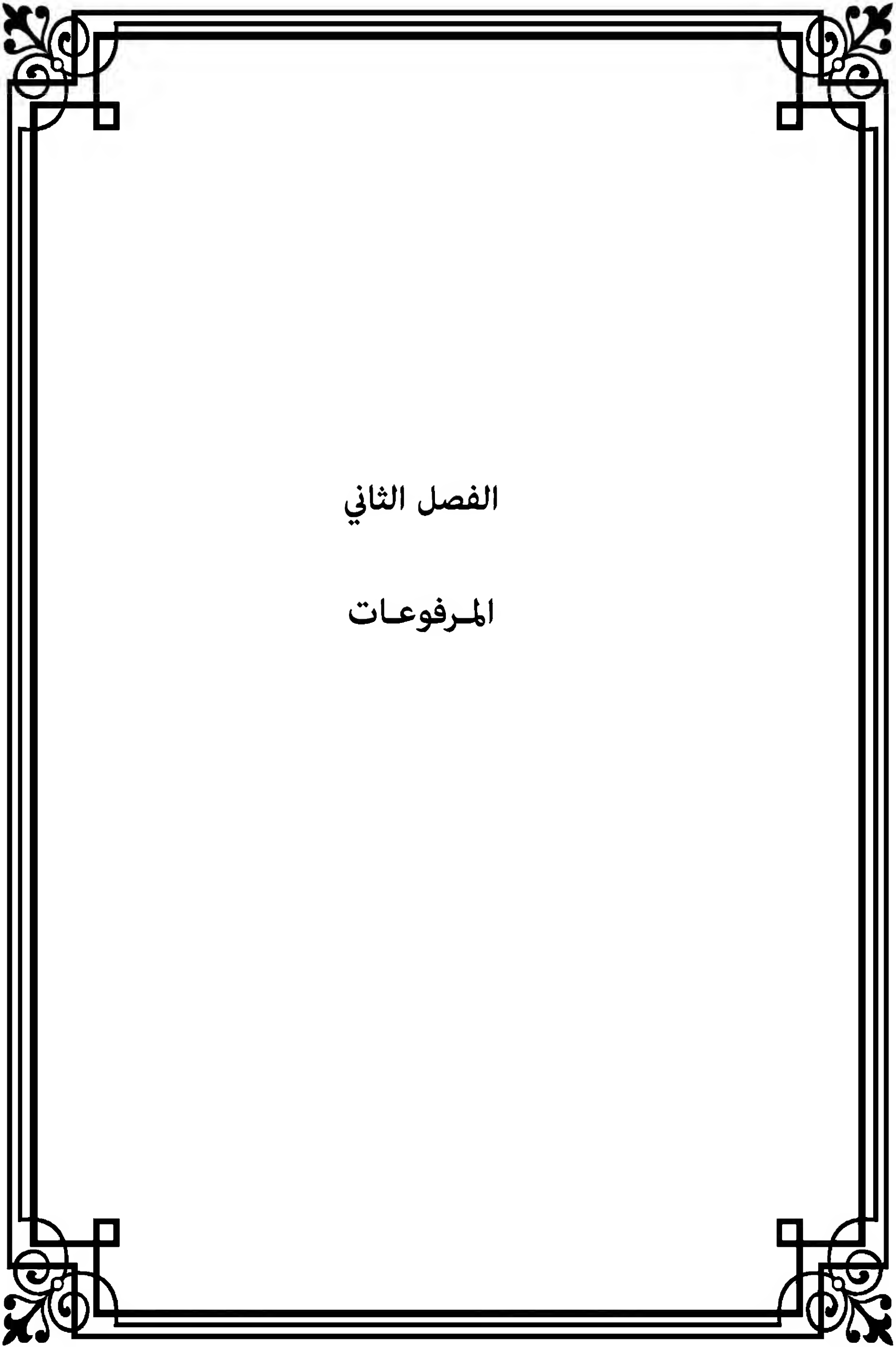
وبعدُ: فإنَّ مصنفاتِ النُّحاة تحفلُ بالشواهدِ الشُّعرية، ولا سيَّما شواهدِ شعرِ امرئ القيس، فهي تضطلعُ بنصيبٍ وافٍ في بناءِ قواعدِ لُغَتِنَا الفصيحة؛ لذا فهي تستأهلُ بالدراسةِ والتَّحليلِ، وهذا ما عقدتُ العزمَ عليه - إن شاء الله - في الفصولِ القادمة.

* * *

(1) البغدادي: خزانة الأدب 1: 5.

(2) عبابنة: جعفر نايف، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر، عمان، ط1،

1984م، ص: 54.



الفصل الثاني

المرفوعات

الفصل الثاني

المرفوعات

1.2 نائب الفاعل:

اسمٌ يقومُ مقامَ الفاعلِ الحقيقيِّ أو ما يقومُ مقامَ الاسمِ - المصدر المؤول -
عندما يُحذفُ الفاعلُ؛ إمَّا لغرضٍ معنويٍّ؛ كالعلمِ بالفاعلِ أو للجهلِ بهِ، أو للخوفِ
منه أو عليه، أو للتَّعظيمِ أو التَّحقيرِ، أو للاستهجانِ، وإمَّا لغرضٍ لفظيٍّ؛ كإقامةِ وزنٍ
شعريٍّ.

وينوبُ عن الفاعلِ أربعةُ أشياءَ: المفعولُ بهِ، والجارُّ والمجرورُ، والمصدرُ
المختصُّ، وأخيراً الظرفُ المتصرفُ المختصُّ، مع مراعاةِ التَّرتيبِ السَّابقِ في الأولويَّةِ
للإنابة⁽¹⁾.

وممَّا استشهدَ بهِ النُّحاةُ لامرئِ القيسِ على هذه المسألةِ قوله (من الطَّويل):
فَدَعُ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ فِي حُجْرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ⁽²⁾
فالفعلُ الماضي المبنيُّ للمجهولِ (صِيحَ) أخذَ نائبَ الفاعلِ، وهو في البيتِ (في
حُجْرَاتِهِ)، حيثُ نقلَ الواحديُّ عن الأزهريِّ أَنَّ قَوْلَهُمْ: سَقِطَ فِي يَدِهِ، كقولِ امرئِ

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 120-124، ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى
ص: 312-313.

(2) الفراهيدي: الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، 1985م، ت: فخر الدين قباوة، مؤسسة
الرسالة، ط1، ص: 60، ينظر: الحلبي: الدر المصون 5: 461، ديوان امرئ القيس 2: 569.

القيس السابق في كون الفعل مسنداً للجار، كأنه قال: صاح المنتهب في حُجراته، وكذلك المراد سقط في يده، أي: سقط الندم في يده، فقله: سقط الندم؛ تصريح بأن القائم مقام الفاعل حرف الجر لا ضمير المصدر⁽¹⁾، وكذلك قول امرئ القيس، فإن نائب الفاعل حرف الجر ومجروره، لا ضمير المصدر المستتر في (صيح)؛ لأن الجار والمجرور أولى في الإنابة من ضمير المصدر المستتر.

ومما احتج به النحاة من شعر امرئ القيس حول نائب الفاعل أيضاً، وفصلوا فيه القول، قوله (من الطويل):

وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ يَسُوكَ وَ إِنْ يُكْشَفَ غَرَامُكَ تُدْرَبُ⁽²⁾
خَرَجَ النُّحَاةُ نَائِبَ الْفَاعِلِ فِي قَوْلِهِ (يُعْتَلَلُ) عَلَى غَيْرِ الْمَعْهُودِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى صَفَاءِ الْأَذْهَانِ، وَعَمَقِ الْفِكْرِ وَالتَّصَوُّرِ لَدَى النُّحَاةِ لِلْأَبْوَابِ النَّحْوِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ، فَيَرَى ابْنَ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ، وَالْأَشْمُونِيَّ، وَالسُّيُوطِيَّ؛ أَنَّ نَائِبَ الْفَاعِلِ هُنَا ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ الْمُخْتَصِّ بِلَامِ الْعَهْدِ، بَحِثْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَيُعْتَلَلُ الْاِعْتِلَالُ الْمَعْهُودُ، أَوْ أَنَّ نَائِبَ الْفَاعِلِ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ عَلَى حَذْفِ (عَلَيْكَ)، بَحِثْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ: اِعْتِلَالُ عَلَيْكَ، حَيْثُ خُصَّصَ بـ(عَلَيْكَ) الْمَحْذُوفَةُ لِدَلَالَةِ (عَلَيْكَ) الْأُولَى عَلَيْهَا، حَيْثُ حَذَفَتْ كَمَا تَحْذَفُ الصِّفَاتُ الْمَخْصَصَةُ لِلْمَوْصُوفَاتِ لِلدَّلِيلِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا) [الكهف:105]، أي: وزناً نافعا⁽³⁾.

(1) الحلبي: السمين، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ت: أحمد محمد الخراط، دار القلم: دمشق، 5:461.

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 593، والأشْمُونِي: شرح الأشْمُونِي 1: 418، والدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه 8: 52.

(3) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 292-293، ابن هشام: أوضح المسالك 2: 127-29، الأشْمُونِي: شرح الأشْمُونِي 1: 418، السُّيُوطِي: شرح شواهد المغني ص: 94، الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه 8: 52.

ومِمَّا حَمَلَهُ ابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيُّ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَحِيلَ بَيْنَهُمْ)
[سبأ:54]، وقولُ طرفةَ بنِ العبدِ (من الطَّويل):

فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى إِمْرُؤُ هُوَ نَائِلُهُ⁽¹⁾
فَنَائِبُ الْفَاعِلِ هُنَا ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ الْمُخْتَصِّ بِلَامِ الْعَهْدِ، فَالتَّقْدِيرُ: حِيلَ الْحَوْلُ
الْمَعْهُودُ، أَوْ أَنَّ نَائِبَ الْفَاعِلِ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ، عَلَى تَقْدِيرِ مَصْدَرٍ مُوصُوفٍ، بِحَيْثُ يَكُونُ
التَّقْدِيرُ: حِيلَ حَوْلٌ وَقَعَ أَوْ كَانَتْ أَوْ مُسْتَقَرٌّ بَيْنَهُمْ، أَوْ دُونَهَا.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَجْعَلَ نَائِبَ الْفَاعِلِ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ فِي قَوْلِ طَرْفَةَ أَيْضاً الظَّرْفَ؛
لَأَنَّ الظَّرْفَ هُنَا غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، فَحَتَّى يَنْوِبَ الظَّرْفُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا؛ فَالظَّرْفَانِ:
(بَيْنَ) وَ (دُونَ) غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ، وَبِذَا يَبْطُلُ رَأْيُ مَنْ اعْتَبَرَهُمَا نَائِبِي الْفَاعِلِ فِي الْآيَةِ
وَقَوْلِ طَرْفَةَ، فَالرَّأْيُ الْمَعْتَمَدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ هِشَامٍ فِي كَوْنِ ضَمِيرِ الْمَصْدَرِ هُوَ نَائِبُ
الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُومَ الظَّرْفُ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ مَقَامَ نَائِبِ الْفَاعِلِ كَمَا تَبَيَّنَ،
وَعَلَى هَذَا فَنَائِبُ الْفَاعِلِ فِي هَذِهِ الشُّوَاهِدِ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ لِسَلَامَةِ التَّأْوِيلِ وَالتَّخْرِيجِ.

2.2 الابتداء:

يَقُومُ بُنْيَانُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى دَعَامَتَيْنِ أُسَاسِيَّتَيْنِ وَهُمَا: الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ
وَالْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ؛ فَأَمَّا الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ: فَهِيَ الَّتِي تَقُومُ عَلَى نِظَامِ الْفِعْلِ، ثُمَّ الْفَاعِلِ،
ثُمَّ الْمَفْعُولِ، أَمَّا الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ: فَتَقُومُ عَلَى رُكْنَيْنِ أُسَاسِيَيْنِ هُمَا: الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ.
وَالْمُبْتَدَأُ: هُوَ الْأِسْمُ الَّذِي يَقَعُ فِي بَدَايَةِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، لِيَطْرُقَ مَوْضُوعًا مَا،
لِذَا يَأْتِي الْخَبَرُ بَعْدَهُ كَاشِفًا وَمُفْصِحًا عَنْ هَذَا الْمَوْضُوعِ، أَوْ ذَاكَ الْأَمْرِ، وَبِذَا يَتَشَكَّلُ بِمَا
يُعْرَفُ بِمَخْبَرٍ وَمَخْبَرٍ عَنْهُ، وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ.

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 129، ديوان طرفة بن العبد ص: 78، شرح ديوان طرفة
بن العبد ص: 211.

ومن المسائل التي عالجها النُّحاة في شعر امرئ القيس في هذا الباب الجملةُ
الاسميَّة التي سوف تُدرَسُ دراسةً مستفيضةً في صفحاتِ هذا الفصل، ومن أهمِّ
القضايا التي جاءتْ شواهدُ من شعرِ امرئ القيسِ مؤيدةً لها ما يلي:

1.2.2 لام الابتداء:

هي لامٌ زائدةٌ تدخلُ على المبتدأ أو الخبر؛ لإفادةِ الكلامِ تأكيداً أكثر، فيؤتى بها
للتأكيد، نحو قولنا: لزيدٌ مثابراً، ولعمرو مجتهدٌ، وممّا حملهُ الزَّجَّاجِيُّ على هذه اللام،
قوله تعالى: (لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِّنَ اللَّهِ) [الحشر: 13]، وقوله تعالى: (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) [التوبة: 108]، حيثُ
دخلتْ لامُ الابتداءِ على المبتدأ، كما في الآيتينِ والمثالينِ السابقينِ لإفادةِ التأكيد.

وَمِنَ الشَّوَاهِدِ الشُّعْرِيَةِ التي ذكرها الزَّجَّاجِيُّ على هذه اللام، قولُ امرئ
القيسِ (من الطَّويل):

لَيَوْمٌ بِذَاتِ الطَّلْحِ عِنْدَ مُحَجَّرٍ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ لَيَالٍ عَلَى وَفَرٍ⁽¹⁾
حيثُ يرى الزَّجَّاجِيُّ أَنَّ لامَ الابتداءِ هنا دخلتْ على المبتدأ (ليومٌ)؛ لتكسبه
تأكيداً في المعنى، بحيثُ لا يتحققُ هذا التأكيدُ لولا وجودُها.

ويقولُ الزَّجَّاجِيُّ: إِنَّ هذه اللامَ لشدةِ توكيدها لما تدخلُ عليه يقدرُ بعضُ
النَّاسِ قبلها قسماً، فيقولون: هي لامُ القسم، والتَّقديرُ: والله لزيدٌ قائمٌ⁽²⁾، وهذا
القولُ بعيدٌ عن الصَّوابِ، لأنَّهُما ليستا سواءً، فلامُ الابتداءِ غيرُ لامِ القسم، فالفارقُ
بينهما كبيرٌ وشاسعٌ، كما قرَّرَ الزَّجَّاجِيُّ ذلك، فَمَعَ أَنَّ كليهما مفتوحٌ، وتدخلان على
الجملي، وتدلَّان على التأكيدِ والتَّحقيقِ، إلَّا أنَّهُما متباينتان، فلامُ القسمِ يقعُ بعدها

(1) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، اللامات، 1992م، ت: مازن المبارك، دار

صادر بيروت، ط2، ص: 70.

(2) الزجاجي: اللامات ص: 70.

المستقبل، وَمَعَهُ النُّونُ الثَّقِيلَةُ أَوْ الْخَفِيفَةُ سَوَاءٌ أَذْكَرَ الْقِسْمُ بَعْدَهَا أَمْ لَمْ يَذْكُرْ، نحو قوله تعالى: (لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا) [آل عمران:186]، فكلُّ ما كان فيه دليلٌ على القسم فهي: لَامُ القسم، وما لم يكن فيه دليلٌ، فاللَامُ فيه لَامُ الابتداء⁽¹⁾، كما في قول امرئ القيس والآيات والأمثلة السابقة.

2.2.2 الابتداء بالنكرة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً، نحو: البحرُ متلاطمُ الأمواج، و الحرُّ يَأْبَى الضَّيْمَ، ولكنَّ المبتدأ قد يأتي نكرةً، وذاك ضَمْنَ حدودٍ وشروطٍ ومسوِّغاتٍ لا يجوزُ تخطيها؛ فذكر النُّحَاةُ لتسويغِ الابتداءِ بالنَّكْرَةِ صوراً عديدةً، أوصلها بعضُ المتأخرين إلى نِيْفٍ وثلاثين حالةً، وهي تعودُ في جملتها إلى قضيتينِ أساسيتينِ هما: العمومُ والخصوصُ.

ومن هذه المسوِّغاتِ التي حدَّدها النُّحَاةُ: أن تكونَ النُّكْرَةُ موصوفةً، وأن تسبقَ بنافٍ، وأن تكونَ عامَّةً، ودعاءً، ومصغرةً، وأن يقصدَ بها التَّنْوِيعُ، وأن تكونَ خلفاً من موصوفٍ، ومن المسوِّغاتِ أيضاً أن تكونَ النُّكْرَةُ مبهمَةً⁽²⁾؛ ومن الشواهد التي ذكرها النُّحَاةُ دليلاً عليها، قولُ امرئ القيس (من المتقارب):

مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَالِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْبَاباً⁽³⁾

(1) الزجاجي، اللامات ص: 70-71.

(2) ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 203-205، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 297.

(3) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 342، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي

س1: 540، العيني: المقاصد النحوية 1: 355.

فَخَرَجَ ابْنُ عَصْفُورٍ، وَابْنُ عَقِيلٍ، وَالْأَشْمُونِيُّ، وَغَيْرُهُمْ أَنَّ (مُرْسَعَةً) مَبْتَدَأٌ، وَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ هُنَا لِأَنَّهَا مَبْهَمَةٌ؛ إِذْ لَمْ يُرَدَّ بِهَا مَعَيَّنٌ، فَلَا يَرَادُ بِهَا مُرْسَعَةٌ دُونَ مُرْسَعَةٍ⁽¹⁾، وَالْجُمْلَةُ الظَّرْفِيَّةُ (بَيْنَ أَرْسَاغِهِ) فِي مَوْضِعِ الْخَبْرِ لـ (مُرْسَعَةٍ).

وَقَدْ تَنَاوَلَ هَذَا الشَّاهِدَ الْبَطْلِيُّوسِيُّ، وَذَكَرَ التَّخْرِيجَ السَّابِقَ، إِلَّا أَنَّهُ أَضَافَ وَجْهًا آخَرَ، لَكِنْ بِرَوَايَةٍ مَغَايِرَةٍ لِمَا سَبَقَ، وَهِيَ:

مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْبَاعِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْبَابًا⁽²⁾
فَمُرْسَعَةٌ بِكسرِ السَّيْنِ وَنَصْبِهَا صَفَةً لـ (بُوْهَةٍ) فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ⁽³⁾، وَهُوَ:

يَا هِنْدُ لَا تَنْكِحِي بُوْهَةً عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبًا⁽⁴⁾

وَرَوَايَةُ الْبَطْلِيُّوسِيِّ هَذِهِ تَتَّفَقُ مَعَ رَوَايَةِ السُّكْرِيِّ - شَارِحِ دِيْوَانِ اِمْرِي الْقَيْسِ - بِكسرِ السَّيْنِ وَنَصْبِ (مُرْسَعَةٍ)، وَلَا سَبِيلَ إِلَى نَقْضِهَا أَوْ دَحْضِهَا.

وَأَخِيرًا، إِنَّ حَمَلْنَا الْبَيْتَ عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى؛ فَهُوَ شَاهِدٌ عَلَى مَسْوَغَاتِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْإِبْهَامِ، وَهَذَا الرَّأْيُ يَتَبَنَاهُ جُلُّ النُّحَاةِ كَمَا بَيَّنَّا، وَإِنْ حَمَلْنَاهُ عَلَى رَوَايَةِ الْبَطْلِيُّوسِيِّ؛ فَلَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى مَسْوَغَاتِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ، وَإِنَّمَا (مُرْسَعَةٌ) صَفَةٌ لـ (بُوْهَةٍ)، وَاخْتِلَافُ الرَّوَايَةِ هُنَا لَا يَسْقُطُ الْاِحْتِجَاجَ بِالْبَيْتِ.

وَمِنْ مَسْوَغَاتِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ أَيْضًا، أَنْ يَرَادَ بِالنَّكْرَةِ التَّفْصِيلُ أَوِ التَّنْوِيعُ، وَمِنْ الشَّوَاهِدِ الَّتِي ذُكِرَتْ عَلَيْهَا مَا أَثْبَتَهُ الرَّجَّاجِيُّ، وَابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ السَّبْتِيُّ، وَأَبُو حِيَانَ الْأَنْدَلُسِيُّ، وَالسَّمِينُ الْحَلَبِيُّ فِي قَوْلِ اِمْرِي الْقَيْسِ (مَنْ الطَّوِيلُ):

-
- (1) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 343، ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 208.
 - (2) البطلانيوسي: ابن السيد، الفرق بين الحروف الخمسة، ت: علي زوين، مطبعة العاني، بغداد، ص 701.
 - (3) ينظر: البطلانيوسي: الفرق بين الحروف الخمسة ص: 702، الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلي "ديوان امرؤ القيس" ص: 205.
 - (4) ينظر: ديوان امرؤ القيس 2: 532، البطلانيوسي: الفرق بين الحروف الخمسة ص: 702.

إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْحَرَفَتْ لَهُ بِشَقٍّ وَشَقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلْ⁽¹⁾

ف (شَقٌّ) الثَّانِيَةُ مَبْتَدَأُ نَكْرَةٍ، و(عِنْدَنَا) جَمْلَةٌ ظَرْفِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، وَسَاغَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى التَّفْصِيلِ أَوْ التَّنْوِيعِ، كَمَا صَرَحُوا بِذَلِكَ، وَمِنْ آيَاتِ الْأَقْوَالِ الَّتِي حَمَلَهَا السَّمِينُ عَلَى هَذَا الشَّاهِدِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: (قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُمْ مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ) [هُود:48].

قَالَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ: و(أُمَمٌ) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَبْتَدَأً، و(سَنُمَتِّعُهُمْ) خَبَرُهُ، وَالْمَسْوُوعُ لَذَلِكَ التَّفْصِيلُ، وَقَوْلُهُمْ أَيْضًا: النَّاسُ رَجُلَانِ: رَجُلٌ أَهْنَتْ، وَآخَرُ أَكْرَمَتْ⁽²⁾، فَمَسْوُوعُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ فِي هَذِهِ الشُّوَاهِدِ التَّفْصِيلُ وَالتَّنْوِيعُ.

وَذَكَرَ تَخْرِيجُ آخَرُ لِلْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ السَّابِقِ، ف(شَقٌّ) مَبْتَدَأُ نَكْرَةٍ، وَالْجَمْلَةُ الظَّرْفِيَّةُ صِفَةٌ لـ(شَقٌّ)، و(لَمْ يُحَوَّلْ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، فَمَسْوُوعُ الْإِبْتِدَاءِ فِي نَظَرِهِمُ الْاعْتِمَادُ عَلَى الْوَصْفِ، وَهَذَا التَّخْرِيجُ لَمْ يَرْتَضِهِ جَمْهُورُ النُّحَاةِ، وَيَعُودُ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ مَعْنَى (لَمْ يُحَوَّلْ) يَفْهَمُ ضَمْنًا مِنْ قَوْلِهِ: (وَشَقٌّ عِنْدَنَا) فَإِذَا اعْتَبَرْنَا (لَمْ يُحَوَّلْ) الْخَبَرَ، يَكُونُ الْخَبَرُ قَدْ أَفَادَ التَّوَكِيدَ لِمُضْمُونِ الْمَبْتَدَأِ، وَهَذَا مُنَافٍ لِإِجْمَاعِ النُّحَاةِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُفِيدَ الْخَبَرُ مَعْنَى غَيْرَ مَا أَفَادَهُ الْمَبْتَدَأُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا قَالُوا لَجَازَ أَنْ يُحْذَفَ الْخَبَرُ؛ لِأَنَّ التَّوَكِيدَ يَسْتَغْنَى عَنْهُ، فَيَجُوزُ حَذْفُهُ⁽³⁾، وَهَذَا مَمْتَنَعٌ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ لَا يُفِيدُ التَّوَكِيدَ، وَبِذَا يَفْسُدُ قَوْلُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا التَّخْرِيجِ الْمَمْتَنَعِ إِجْمَاعًا.

(1) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 342، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 537-538، أبو حيان: البحر المحيط 1: 215، صالح (محمد قاسم): الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان ص: 25.

(2) الحلبي: الدر المصون 6: 339-340.

(3) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 342، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 538، أبو حيان: البحر المحيط 1: 115-116.

وذكر النحاة شاهداً آخرَ لامرئ القيس في هذا الباب، وهو قوله (من المتقارب):

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ نَسِيْتُ وَثَوْبٌ أَجُرُّ⁽¹⁾

أوسع النحاة قديماً وحديثاً هذا الشاهد دراسةً، وتحليلاً، وتخریجاً، فطرقة سيبويه، وأبو جعفر النحاس، والقزاز القيرواني، والأعلم الشنتمري، وابن الشجري، وأبو القاسم الأندلسي، والأنباري، وابن عقيل، والعيني، ومن المحدثين: أحمد زكي صفوت، ومحمد الدنا، فقدح هذا الشاهد زناد عقول النحاة، وتعددت تبعاً لذلك تخریجاتهم وآراؤهم فوصلت إلى خمسة تخریجات أو آراء، وهي على النحو الآتي:

التَّخْرِيجُ الأول: خَرَجَ ابْنُ عَقِيلٍ، والعينيُّ قوله: (فَثَوْبٌ نَسِيْتُ وَثَوْبٌ أَجُرُّ)، على الابتداء بالنكرة، حيث جاء فيه (ثوبٌ) مبتدأ نكرة، و(نسيْتُ) الخبر، وكذلك قوله (ثوبٌ أَجُرُّ)، ومسوِّغُ الابتداء بالنكرة هنا كما يقولون؛ لأنها يُقْصَدُ بها التَّنْوِيعُ⁽²⁾.

التَّخْرِيجُ الثاني: يُنْسَبُ إلى سيبويه؛ حيث ذهب إلى أنَّ (ثوباً) مبتدأ في الجملتين، و(نسيْتُ) و(أجرُّ) في موضع الخبر لكن على حذف الضمير في كلتا الجملتين؛ فالتقدير: فثوبٌ نسيتهُ، وثوبٌ أجرهُ، وحمل سيبويه هذا الأمر على الضرورة في الشعر فحسب؛ أي أنه لا يجوز في الكلام المنثور، وقال سيبويه: زعموا أنَّ بعض العرب يقول: شهرٌ ثرى، وشهرٌ ترى، وشهرٌ مرعى، يريد: ثرى فيه، وترى فيه، ومرعى فيه، على حذف الضمير. يقول سيبويه: فهذا الوجه ضعيف،

(1) ينظر: القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة 166، الشنتمري: النكت 1:219، العيني: المقاصد النحوية 1:154، الدنا (محمد خليفة): مسالك النحاة ص: 91.

(2) ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 205-206، العيني: المقاصد النحوية 1: 355، صالح: الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان ص: 28-29.

والوجه الأكثرُ الأعرُفُ النَّصْبُ، وأوردَ القزَّازُ والأعْلَمُ هذا الرَّأيَ لسيبويه، وذكره ابنُ الشَّجَرِيّ دَوْماً نسبةً، أمَّا المبرِّدُ فقد أنكرَ هذا الرَّأيَ ورفضه⁽¹⁾.

التَّخْرِيجُ الثَّالِثُ: أَنَّ (ثوباً) مبتدأ، والجملة: (نسيْتُ) و(أجرٌ) في موضع الصِّفَةِ لهما، والخبرَ محذوفٌ. والتَّقديرُ: فمنها ثوبٌ نسيْتُ، ومنها ثوبٌ أجرٌ، وقد صرَّحَ بهذا المبرِّدُ، والأعْلَمُ، وأبو القاسمِ الأندلسيُّ⁽²⁾، فمَسَوُّغُ الابتداءِ بالنَّكْرَةِ هنا الاعتمادُ على الوصفيةِ.

التَّخْرِيجُ الرَّابِعُ: أَنَّ (ثوباً) مبتدأ، والجملة: (نسيْتُ) و(أجرٌ) في موضع الخبرِ، لكنَّ ثَمَّةَ صفتانِ محذوفتانِ مقدَّرتانِ؛ قالَ ذلكُ الأنباريُّ. والتَّقديرُ: فثوبٌ لي نسيتهُ، وثوبٌ لي أجره⁽³⁾، فمَسَوُّغُ الابتداءِ بالنَّكْرَةِ الاعتمادُ على الوصفِ المقدَّرِ، فالصِّفَةُ هنا محذوفةٌ مقدَّرةٌ.

التَّخْرِيجُ الْخَامِسُ: وهو التَّخْرِيجُ الرَّاجِحُ عِنْدَ جُلِّ النُّحَاةِ، والذي رَجَّحَهُ سيبويه، وذكر الدَّنَّاعُ روايةً عليه وهي: " فثوباً نسيْتُ وثوباً أجرٌ "⁽⁴⁾، وهو النَّصْبُ على أَنَّ (ثوباً) مفعولٌ به مقدَّمٌ لما بعدهُ، وهذا التَّخْرِيجُ هو الرَّاجِحُ مع صحَّةِ التَّخْرِيجَاتِ السَّابِقَةِ؛ لأنَّ التَّخْرِيجَاتِ السَّابِقَةَ تقومُ على التَّقديرِ سواءً أكانَ التَّقديرُ تقديرَ الخبرِ أم الصِّفَةِ، أم تقديرَ الضَّميرِ العائدِ على المبتدأِ الذي رفضه المبرِّدُ في منشورِ الكلامِ ومنظومِهِ، وحمله سيبويه على الضَّرورةِ في المنظومِ؛ لذا فالنَّصْبُ هو المختارُ

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب 1: 86، النحاس: إعراب القرآن 4: 353-354، القزاز: مايجوز للشاعر في الضرورة ص: 165-167، ابن الشجري: أمالي ابن الشجري 1: 80.

(2) ينظر: النحاس: إعراب القرآن 4: 154، الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص: 100، السهيلي: أمالي السهيلي ص: 91.

(3) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 544، الدناع: مسالك النحاة ص: 92.

(4) الدناع: محمد خليفة، مسالك النحاة في وجوه الروايات، 1996م، جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، ص: 92.

لدى معظم النُّحاة والرُّواة؛ لكثرة سماع هذا الشَّاهد منصوباً عن الأعراب وللأسباب
الأنفية الذِّكر⁽¹⁾.

3.2.2 حذف المبتدأ:

يحذف المبتدأ جوازاً ووجوباً، فأما حذفه جوازاً؛ فيحذف إن كان هناك دليلٌ
عليه، نحو قوله تعالى: (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا) [النور:1]. فالتَّقدير: هذه سورةٌ أنزلناها.
ويحذف جوازاً في جواب الاستفهام، نحو قولنا: كيف أصبحت؟ بخير. فالمبتدأ
محذوفٌ هنا جوازاً، والتَّقدير: أنا بخير، فيحذف جوازاً عند قيام الدَّليل عليه.

أما حذفه وجوباً؛ فحدَّد النُّحاة حالاتٍ يحذف فيها المبتدأ وجوباً منها: النُّعْتُ
المقطوعُ سواءً أفاد المدح أم الذمَّ أم التَّرحمَ، وفي باب "نعم وبئس"، وصيغة القسم
نحو: في ذمتي لأصومَنَّ، وأن يكون الخبرُ والمبتدأ مصدرًا واحدًا ولفظاً واحدًا من فعلٍ
واحدٍ⁽²⁾، نحو قوله تعالى: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) [يوسف:18].

ومن المواضع التي ذكرها السَّبْتِيُّ في هذا الباب، "أن يذكر الشاعرُ رسوماً
وأطلالاً، ثمَّ يأخذُ في تفسيرها، فقد يرجعُ على أن يكونَ خبرَ مبتدأ، والتزمَتِ العربُ
في مثلِ هذا حذفَ المبتدأ"⁽³⁾، ومن الشَّواهد التي ساقها السَّبْتِيُّ دليلاً على هذا
القول، قولُ امرئ القيسِ (من الكامل):

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب 1: 86، القزاز: يجوز للشاعر في الضرورة ص: 167، الدناع: مسالك
النحاة ص: 92.

(2) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 1: 196-198، مغالسة: النحو الشافي ص: 168.

(3) السبتي: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، 1986م، ت: عيَّاد بن عيد الثبتي،
دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط1، س1: 598.

لِمَنِ الدِّيَارُ غَشِيَتْهَا بِسُحَامٍ فَعَمَائَتَيْنِ فَهَضْبِ ذِي أَقْدَامٍ⁽¹⁾

ثمَّ قَالَ بَعْدَ هَذَا:

دَارٌ لِهَرٍّ وَالرَّبَّابِ وَفَرَّتَنِي وَلَمِيسَ قَبْلَ حَوَادِثِ الْإِيَامِ⁽²⁾

ف (دارٌ لِهَرٍّ) خبرٌ ابتداءً محذوفٍ، والتَّقديرُ: هي دارٌ. قَالَ السَّبْتِيُّ: وهذا المبتدأ لا يظهرُ أبداً⁽³⁾؛ لدلالة البيت السابق على المبتدأ المحذوف.

3.2 الخبر:

1.3.2 تنية الخبر حملاً على المعنى:

من المسائل النحويّة الفريدة التي استشهد بها النُّحاة من شعير امرئ القيس وجاءت في شعره، تنية الخبر حملاً على المعنى، لذا يقول القرّاز في هذا الصّد: "وممّا يجوز (للشاعر) الإخبار عن الاثنين اللّذين لا يفارق أحدهما الآخر، كما يُخبر عن الواحد، ويجوز له قلبُ هذا، فيجوز أن يُخبر عن الواحد منهما بالتّنية"⁽⁴⁾.

وقال صاحبُ الخزّانة في هذا الباب أيضاً: أن تعبر عن العضوين بواحد، وتثني الخبر حملاً على المعنى، نحو قولك: أذني سمعته، وعيني رأته⁽⁵⁾.

(1) ديوان امرئ القيس بشرح أبي سعيد السُّكري ت: 275هـ، 1998م، دراسة وتحقيق: محمد الشوابكة وأنور أبو سويلم، دار عمّار، عمان، ط1، 2: 472، ينظر صدره: السبتي: البسيط في شرح جمل الزجّاجي س1: 598.

(2) ديوان امرئ القيس 2: 473

(3) السبتي: البسيط في شرح جمل الزجّاجي س1: 598.

(4) القرّاز: أبو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، 1982م، ت: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة الكويت، ص: 456-457.

(5) البغدادي: خزّانة الأدب 7: 556.

واحتج لهذه المسألة أبو عليّ الفارسيّ، والقزّاز، والبغداديّ، بقول امرئ القيس (من المتقارب):

وَعَيْنٌ لَهَا حَذْرَةٌ بِحَذْرَةٍ شُقَّتْ مَآقِيهِمَا مِنْ أُخْرٍ⁽¹⁾
فابتدأ بذكر عين واحدة، ولكنه مع ذلك ثنى الضمير في (مَآقِيهِمَا) حملاً على المعنى، فالضمير في (مَآقِيهِمَا) يعود على العينين كليهما.

2.3.2 حذف الخبر:

كما أوضحنا سابقاً، فإنّ المبتدأ يحذف جوازاً ووجوباً، فكذلك الخبر يحذف جوازاً ووجوباً، فيحذف جوازاً في حال وجود الدليل على الحذف⁽²⁾، نحو قولنا في السؤال: مَنْ فِي الدَّارِ؟ سَهْمٌ؛ فسهمٌ مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ جوازاً، والتقدير: سهمٌ فِي الدَّارِ.

أمّا عن حذفه وجوباً، فلا يكون إلا في حالاتٍ محدّدة حدّدها النحاة، من أهمّها: بعدَ (لولا)، وأن يكون المبتدأ مصدراً وبعده حالٌ تسدُّ مسدَّ الخبر، وبعدَ واوِ المعية، وأن يكون المبتدأ نصّاً صريحاً في اليمين أو القسم⁽³⁾.

وممّا عالجه النحاة في شعر امرئ القيس في هذا الباب وبالتحديد على مجيء المبتدأ نصّاً صريحاً في اليمين أو القسم، قوله (من الطويل):

فَقُلْتُ: يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي⁽⁴⁾

(1) ينظر: الفارسي: شرح الأبيات المشكّلة الإعراب ص: 442، القزّاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص: 57، البغدادي: خزانة الأدب 7: 556.

(2) ينظر: ابن هشام: شرح قطر الندى ص: 215، مغالسة: النحو الشافي ص: 169.

(3) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 1: 199-204، مغالسة: النحو الشافي ص: 175-177.

(4) ينظر: الزجاجي: الجمل في النحو ص: 73، الحيدرة: كشف المشكل في النحو ص: 361، ابن

مالك: شرح التسهيل 3: 67، الصنعاني: كتاب التهذيب الوسيط في النحو ص: 283.

فروي قوله: (يَمِينُ الله) بِالرَّفْعِ والنَّصْبِ، فالرَّفْعُ على الابتداءِ والخبرُ محذوفٌ وجوباً؛ لأنَّ المبتدأَ هنا نصٌّ صريحٌ في القسمِ، والتَّقديرُ: يَمِينُ الله لازمٌ، أو يَمِينُ الله عليّ.

وأما النَّصْبُ، وهو الرأْيُ الرَّاجِحُ الذي مَالَ إِلَيْهِ النُّحَاةُ لكثرةِ سماعِهِ عن العربِ، على أن يَمِينَ الله الأصلُ فيها هنا؛ أحلفُ أو أقسمُ بيمينِ الله، فلمَّا حَذَفَ حرفَ الباءِ وصلَ فعلُ القسمِ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ حُذِفَ فعلُ القسمِ، وبقيَ منصوباً بِهِ⁽¹⁾.

وثمَّةُ آراءٍ وتخریجاتٍ أُخِرُ هنا، منها ما ذكره ابنُ مالِكٍ الأندلسيُّ؛ وهو أنَّ المذهبَ البَصْرِيَّ يرى: أنَّ المقسَمَ به إذا حُذِفَ جازؤه بلا عوضٍ ولم ينو المحذوفُ، جازَ نصبُه كائناً ما كانَ، ومن ذلك قولُ امرئ القيسِ السَّابِقِ⁽²⁾.

وجوَّزَ النَّحَّاسُ خفضَه بالباءِ المحذوفةِ⁽³⁾، أي: يَمِينُ الله.

ومن التَّخریجاتِ التي تتسمُّ بالوهنِ، والتي لقيتِ الرَّفْضَ، ما أجازَهُ ابنُ خروفٍ وابنُ عصفورٍ: أن ينتصبَ (يَمِينُ الله) بفعلٍ مقدَّرٍ يصلُ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ، تقديرُه: أُلْزِمَ نفسي يَمِينَ الله، حيثُ رُفِضَ هذا الرأْيُ؛ لأنَّ الفعلَ (أُلْزِمَ) ليسَ من أفعالِ القسمِ، وتضمنُ الفعلُ معنى القسمِ ليسَ بقياسٍ⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 108، المبرد: المقتضب 2: 324-326، الزجاجي: الجمل في النحو ص: 73، السُّيوطي: شرح شواهد المغني ص: 343، الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية ص: 861 - 862.

(2) ابن مالِك: أبو عبد الله جمال الدين الأندلسي، شرح التسهيل "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، 2001 م، ت: محمد عبد القادر عطار وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط 1، 3: 67.

(3) البغدادي: خزانة الأدب 3: 67.

(4) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 533، السُّيوطي: همع الهوامع 4: 232، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 212، البغدادي: خزانة الأدب 10: 44.

وبناءً على ما سبق نرى أنَّ ابنَ خروفٍ، وابنَ عصفورٍ، والحيدرةَ اليمنيَّ،
والسَّبتيَّ، وسابقَ الدينِ الصَّنعايَّ قد حادوا عَنِ الصَّوابِ، وخالفوا القياسَ عندما
قدَّروا النَّصبَ بوساطةِ الفعلِ (ألزم).

وعليه فإنَّ الرأيَ الرَّاجحَ والمعتمدَ لدى النُّحاةِ، والمسموعَ عن العربِ كثيراً،
النَّصبُ على تقديرِ الفعلِ (أقسمُ) أو (أحلفُ بيمينِ الله)؛ لأنَّ الأصلَ في جملةِ
القسمِ أن تكونَ فعليةً لا اسميةً، مع جوازِ الرَّفعِ على حذفِ الخبرِ وجوباً.

ونظيرُ الشَّاهدِ السَّابقِ، قولُ امرئِ القيسِ (من الطَّويل):

فَقَالَتْ: يَمِينُ اللَّهِ مَا لَكَ حِيلَةٌ وَمَا إِنِّي أَرَى عَنْكَ الْغَوَايَةَ تَنْجَلِي⁽¹⁾
ف (يمينَ الله) يحتملُ التَّخريجاتِ والتَّرجيحاتِ الآنفَةَ الذِّكْرَ، وفيما سبقُ مِنَ
الإبانهِ ما يُغني عَنِ الإطالةِ.

4.2 النواسخ

1.4.2 كان وأخواتها:

النَّوَاسِخُ: هي ألفاظٌ تدخلُ على الجملةِ الاسميَّةِ، فتَنسخُ حكمَها؛ أي تغيِّرهُ إلى
حكمٍ آخرَ، فتدخلُ كانَ أو إحدى أخواتِها - وهي أفعالٌ ناقصةٌ - على الجملةِ
الاسميَّةِ؛ أي: المبتدأ والخبر، فتَنسخُها؛ فترفعُ المبتدأ، ويسمَّى اسمَها، وتنصبُ الخبرَ،
ويسمَّى خبرَها.

ولكانَ أخواتُ عِدَّةٌ تعملُ عملَها، وهنَّ: كانَ، وأصبحَ، وأضحى، وأمسى، وظلَّ،
وباتَ، وليسَ، وصارَ، وما زالَ، وما برحَ، وما فتىَّ، وما انفكَّ، وما دامَ⁽²⁾، وغيرها.

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 205، ابن جني: اللمع ص: 185، الفارقي: الإفصاح، ص: 235.

(2) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 1: 210-215، الغلاييني: جامع الدروس العربية، ص:

307، حسن (عباس) النحو الوافي 1: 545-546.

ومن الفرائد النحوية النادرة التي جاءت في شعر امرئ القيس حول (كان)،
وأماط السمين الحلبي اللثام عنها، قوله (من الطويل):

فَإِنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكَ مِنِّي خَلِيقَةٌ فَسُلي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسُلِ⁽¹⁾
ففي هذا الشاهد تحتمل (خليقة) أن تكون اسماً وأن تكون فاعلاً، فهي
تستقيم لكليهما، فتصلح أن تكون اسماً ل (تَكُ) وفاعلاً ل (سَاءَتْكَ)، ومن الآيات
الكريمة التي خرّجها السمين الحلبي على نمط هذا الشاهد، قوله تعالى: (وَدَمَّرْنَا مَا
كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ) [الأعراف:137]، وقوله تعالى: (وَأَنَّهُ
كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا) [الجن:4]، فـ(فرعون)، و(سفيهننا) يصلح كل منهما أن يكون اسماً
لـ (كان)، أو فاعلاً لـ(يصنع)، أول (يقول)، كما في قول امرئ القيس السالف الذكر⁽²⁾.

2.4.2 صار وما ألحق بها:

أشار النحاة إلى أن هنالك أفعالاً تفيّد معنى (صار) وتعمل عملها، ولكن
بشرط موافقة (صار) في المعنى، وأشهر هذه الأفعال التي ذكرها النحاة: آض، وغدا،
ورجع، واستحال، وتحول، وارتدّ، وعاد، وراح، وانقلب، وتبدّل؛ فهذه الأفعال تعمل
عمل (صار)؛ فترفع المبتدأ؛ فيسمّى اسماً لها، وتنصب الخبر؛ فيسمّى خبراً لها⁽³⁾.

ومما أثبتته النحاة في شعر امرئ القيس على هذه المسألة، حيث جاءت فيه
(تحول) بمعنى صار، قوله (من الطويل):

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 194، الحلبي: الدر المصون 4: 608.

(2) الحلبي: الدر المصون 4: 608.

(3) ينظر: حسن (عباس) النحو الوافي 1: 557-558، الراجحي: التطبيق النحوي

وَبَدَّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلَنَ أَبُوسَا⁽¹⁾
 فقوله: (تَحَوَّلَنَ أَبُوسَا) خَرَجَهُ بَعْضُ النُّحَاةِ عَلَى أَنَّ (تَحَوَّلَ) هُنَا عَامِلَةٌ عَمَلِ
 صَارَ⁽²⁾؛ فَتَحَوَّلَ: فَعَلَ مَاضٍ نَاقِصٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الشُّكُونِ لِاتِّصَالِهِ بِنَوْنِ النُّسُوءِ، وَنَوْنُ
 النُّسُوءِ: ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ اسْمِ (تَحَوَّلَ)، وَأَبُوسَا: خَبَرُ
 (تَحَوَّلَ) مَنْصُوبٌ.

3.4.2 ما يعمل عمل "كان" بشروط:

وهي أربعة أفعال: زال، برح، انفك، فتى، فهذه الأفعال لا تعمل إلا إذا
 تقدّمها نفي أو نهْي أو دعاء⁽³⁾، نحو قوله عز وجل: (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)
 [هود:118]، وقوله: (لَنْ نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) [طه:91]، ونحو
 قولنا: لا زالت الأمطار منهمرةً.

واعلم أنّ من مسائل هذا الباب أنّه يجوز أن يكون حرفُ النَّفْيِ محذوفاً، إذا
 كان المعنى كاشفاً عنه، والسِّيَاقُ يرشدُ إليه، ولاسيّما في بابِ القسم، فمن المواضع
 التي جرت على القياس، حذفُ النَّافي بعدَ القسم "بشرط أن يكون بالحرف (لا)، وأن
 يكون الفعلُ مضارعاً في جوابِ القسم"⁽⁴⁾.

ومما خَرَجَهُ النُّحَاةُ مِنْ شَعْرِ امْرِئِ الْقَيْسِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، قَوْلُهُ (مَنْ
 الطَّوِيلُ):

(1) ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية 1: 167-168، ابن مالك: شرح التسهيل 1: 329،
 الأشموني: شرح الأشموني 1: 222-224.

(2) الحضرمي: محمد بن إبراهيم، مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية "ديوان امرؤ القيس"،
 1991م، ت: أنور أبو سويلم وعلي الهروط، دار عمار عمان، ط 1، ص: 186.

(3) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 1: 210، مغالسة: النحو الشافي ص: 193.

(4) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 732-733، الأشموني: شرح الأشموني 1: 29، حسن
 (عباس): النحو الوافي 1: 563، الدناع: الكفاف 1: 270.

فَقُلْتُ: يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي⁽¹⁾
 ففي هذا الشَّاهدِ حُذِفَ حَرْفُ النَّفْيِ قَبْلَ (أَبْرَحُ قَاعِدًا) لتَقَدَّمَ الْقِسْمُ أَوَّلًا،
 ولمجيءِ (أَبْرَحُ) فعلاً مضارعاً ثانياً، والتَّقديرُ: يَمِينُ اللَّهِ لَا أَبْرَحُ قَاعِدًا، وَذَهَبَ الْخَلِيلُ
 وَسَيَبُويهِ وَالْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ (لَا) مضمرةٌ في هذا الشَّاهدِ بَعْدَ الْقِسْمِ؛ لِقُوَّةِ الْمَعْرِفَةِ
 بِالْمَوْضِعِ⁽²⁾، وَحَسْبُنَا مَا قَالَ ابْنُ جَنِّيٍّ: "رُبَّ إِشَارَةٍ أبلغُ مِنْ عِبَارَةٍ"⁽³⁾.

وَمِنَ الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ الَّتِي خَرَّجَهَا النُّحَاةُ عَلَى الْمَنَوَالِ السَّابِقِ، قَوْلُهُ عَزَّ شَأْنُهُ: (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) [يوسف:85]، إِذِ التَّقديرُ: تَاللَّهِ لَا تَفْتَأُ تَذْكُرُ
 يوسُفَ، فَحُذِفَ حَرْفُ النَّفْيِ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ لَا يَسْتَدْعِي إِثْبَاتَهَا بَلْ حَذْفَهَا لِلْأَسْبَابِ
 السَّابِقَةِ الذِّكْرِ⁽⁴⁾.

4.4.2 تمام كان وأخواتها:

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا أَفْعَالٌ نَاقِصَةٌ، وَلَكِنَّهَا قَدْ تَجَرَّى عَلَى الْقِيَاسِ؛ فَتَكْتَفِي بِمَرْفُوعِهَا،
 فَتَكُونُ عِنْدُذٍ تَامَّةً، فَكَانَ تَأْتِي تَامَّةً إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى حَصَلَ أَوْ حَدَثَ، نَحْوَ قَوْلِهِ
 تَعَالَى: (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) [البقرة:28]، وَدَلِيلُ تَمَامِهَا "أَنْ
 تَسْتَعْمَلَ بِمَعْنَى الْفَعْلِ التَّامِّ"⁽⁵⁾.

-
- (1) ينظر: ابن جني: اللمع ص:186، ابن الشجري: أمالي ابن الشجري:1:332، العيني: المقاصد
 النحوية:1:403-404، البعلي: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر:2:641.
 (2) ينظر: النحاس: إعراب القرآن 2:343، الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 2:796،
 الخوارزمي: شرح المفصل في صناعة الإعراب الموسوم بالتخمير 3:296-297.
 (3) ابن جني: الخصائص 2:284.
 (4) ينظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص:225، 9:238-239، الدرويش: إعراب القرآن
 الكريم وبيانه 4:28.
 (5) مغالسة: محمود حسني: النحو الشافي، 2001م، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط3، ص:

ومما خَرَجَهُ النُّحَاةُ عَلَى التَّمَامِ فِي بَابِ "صَارَ" مِنْ شَعْرِ امْرِئِ الْقَيْسِ، قَوْلُهُ
(مَنْ الطَّوِيلُ):

فَصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَّ كَلَامُنَا وَرُضْتُ فَذَلْتُ صَعْبَةً أَيْ إِذْلالٍ⁽¹⁾
حيثُ جَاءَتْ (صَارَ) فِي هَذَا الشَّاهِدِ تَامَّةً مَكْتَفِيَةً بِمَرْفُوعِهَا، فَالضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ
فِي مَحَلِّ رَفْعٍ فَاعِلٍ؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ هُنَا بِمَعْنَى الْفَعْلِ انْتَقَلْنَا أَوْ رَجَعْنَا، أَيْ: بِمَعْنَى الْفَعْلِ
التَّامِّ الَّذِي يَأْخُذُ فَاعِلًا؛ فَمَعْنَى (صِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى) أَيْ: انْتَقَلْنَا أَوْ رَجَعْنَا إِلَى الْحُسْنَى؛
فَلَا تَحْتَاجُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى خَبَرٍ لِتَمَامِهَا.

ومما خَرَجَهُ النُّحَاةُ عَلَى التَّمَامِ أَيْضًا لِامْرِئِ الْقَيْسِ، فِي بَابِ (بَاتَ) قَوْلُهُ (مِنْ
الْمُقَارِبِ):

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ⁽²⁾
ف (بَاتَ) الْأُولَى تَامَّةً مَكْتَفِيَةً بِمَرْفُوعِهَا، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى
الْفَعْلِ، وَهُوَ النَّوْمُ، أَيْ: نَامَ، وَتَأْتِي تَامَّةً أَيْضًا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى: عَرَّسَ، وَهُوَ النَّزُولُ آخِرَ
الَّيْلِ، وَقَالُوا: بَاتَ بِالْقَوْمِ، أَيْ: نَزَلَ بِهِمْ لَيْلًا⁽³⁾، فَكُلُّ مَا جَاءَ عَلَى هَذِهِ الشَّاكِلَةِ فـ
(بَاتَ) فِيهِ تَامَّةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ، بَلْ تَكْتَفِي بِمَرْفُوعِهَا.

وَقَدْ وَهَمَ مَحْيِ الدِّينِ الدَّرَوِيشُ عِنْدَمَا نَسَبَ هَذَا الشَّاهِدَ لِامْرِئِ الْقَيْسِ ابْنِ
عَانِسٍ، وَهُوَ شَاعِرٌ آخَرُ، غَيْرُ امْرِئِ الْقَيْسِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ حَجَرٍ الْكَنْدِيِّ، وَالصَّوَابُ

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 330، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 751،
البغدادي: خزانة الأدب 9: 187.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 644، الأشموني: شرح الأشموني 1: 235، العيني: المقاصد
النحوية 1: 418.

(3) ينظر: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية "ديوان امرؤ القيس" ص: 238، ابن الناظم:
شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص: 97-98، ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن
مالك 1: 228-229، الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه 5: 378.

أنَّ هذا الشاهدَ لامرئ القيسِ الكنديِّ، وقد أثبتَ السُّكريُّ في روايةِ الديوانِ هذا الشاهدَ لامرئ القيسِ الكنديِّ وليسَ لابنِ عانسٍ⁽¹⁾.

أمَّا عن باقي أخواتِ كانَ، فتكونُ تامَّةً إذا كانت بمعنى الفعلِ، فمثلاً: أمسى وأصبح تكونان تامَّتين إذا دلَّتا على الدُّخولِ في وقتِ المساءِ أو الصُّباحِ، كما في قوله عزَّ وجلَّ: (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) [الروم:17]، وكذلك دامَ تكونُ تامَّةً، إذا كانت بمعنى بقي، نحو قوله عزَّ وجلَّ: (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ) [هود:107]، أي: ما بقيتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ.

5.4.2 إن وأخواتها:

وهي حروفٌ ناسخةٌ، تدخلُ على الجملةِ الاسميَّةِ فتنسُخُها؛ أي: تنصبُ المبتدأ؛ فيسمَّى اسمُها، وترفعُ الخبرَ؛ فيسمَّى خبرُها، وهي: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، وليتَّ، ولعلَّ. نحو قولنا: إنَّ النِّحوَ رياضةُ العقولِ، ولعلَّ القلوبَ صافيةٌ.

ومن المسائلِ النَّادرةِ في هذا البابِ التي انفردَ بها سيبويه، وأنكرها سائرُ النُّحاةِ مجيءُ اسمٍ إنَّ وخبرُها نكرةٌ، مستدلاً ومثبتاً هذا بقولِ امرئ القيسِ (من الطَّويل):

وَإِنَّ شِفَاءً عَـبْرَةً مُهْرَاقَةً فَهَلْ عِنْدَ رَسَمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ⁽²⁾

ففي هذه الروايةِ للشَّاهدِ التي انفردَ بها سيبويه جاء اسمُ (إنَّ) نكرةً وهو (شِفَاءً) وكذلك جاء خبرُها نكرةً وهو (عبرةً). قالَ سيبويه: إنَّ هذا الوجهَ حسنٌ؛

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 644، الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه 5: 378.

(2) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، 2004م، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط4، 2: 142-143.

لأنّ كليهما نكرة، وكرّر هذا القول ابنُ عصفورٍ الإشبيليُّ، وابنُ مالكٍ الأندلسيُّ، منسوباً إلى سيبويه⁽¹⁾.

ومن الآياتِ الكريمةِ التي خرّجها أبو جعفرٍ النَّحَّاسُ متكئاً ومستنداً على قولِ سيبويه وروايتهِ السابقة، قوله تعالى: (وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ) [الأنعام:119]، فجاء اسمُ (إنَّ) نكرةً في هذه الآيةِ (كثيراً). وقال أبو جعفرٍ: "وصلح أن يكون اسمُها نكرة؛ لأنَّ فيها فائدةً، وليس الخبرُ معرفةً، وهذا حسنٌ عند سيبويه"⁽²⁾.

لقد رفض النُّحاة قولَ سيبويه هذا؛ لمخالفتهِ السَّماعَ، والقياسَ، والإجماعَ، ويعودُ سببُ الزَّلَلِ أو الوهمِ الذي وقعَ فيه سيبويه إلى الروايةِ التي انفردَ بذكرها، فهذه الروايةُ لم تردْ إلا في كتابه، وكتبَ مَنْ نقلَ رأيه، فكما يقولُ البغداديُّ: "إنَّ الروايةَ المشهورةَ في هذا البيتِ، (وإنَّ شفايَّ) بالإضافةِ إلى ياءِ المتكلمِ، وهذا هو الرأيُّ المشهورُ المعروفُ"⁽³⁾، الذي يتوافقُ مع السَّماعِ، والقياسِ، والإجماعِ، فاسمُ "إنَّ" معرفةٌ، وهو: شفايَّ، وخبرُها نكرةٌ، وهو: عبرةٌ؛ وهذا هو الرأيُّ المعتمدُ في هذا الشَّاهدِ.

6.4.2 أن بمعنى لعل:

(لعلّ) من أخواتِ إنَّ، تنصبُ المبتدأ؛ فيسمَّى اسمَها، وترفعُ الخبرَ؛ فيسمَّى خبرَها، والجمهورُ على أنَّ (لعلّ) بسيطةٌ ولامُها أصلٌ، وقيلَ: مركبةٌ من علّ، واللامُ

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب 2: 142-143، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 405، ابن مالك: شرح التسهيل 1: 398.

(2) النحاس: أبو جعفر: إعراب القرآن، 1988م، ت: زهير غازي زاهد، علم الكتب بيروت، ط 3، 2: 93-94.

(3) البغدادي: خزانة الأدب 9: 278، ينظر أيضاً: الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص: 285، مكرم (عبد العال سالم): شواهد سيبويه من الملاحظات في ميزان النقد ص: 72-73.

زائدة، وقيل: لَمْ الابتداء، وفيها لغاتٌ عدَّةٌ، أوصلها النُّحاةُ إلى ثلاثٍ عشرةَ لغةً، من أشهرها: عَلَّ، وَلَعَنَّ، وَعَنَّ، ولَأَنَّ، وَأَنَّ، وَلَغَنَّ، وَغَنَّ⁽¹⁾.

وممَّا أثبتته النُّحاةُ من هذه اللُّغاتِ، معتمدين ومستندين على قولِ امرئ القيسِ (من الكامل):

عُوجًا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لَأَنَّا نَبِي الدِّيَارِ كَمَا بَكَى ابْنُ حَذَامِ⁽²⁾
ذكر النُّحاةُ أَنَّ (لَأَنَّا) في قوله هنا بمعنى لعلنا، وهي لغةُ امرئ القيسِ، كما أشار إلى ذلك بعضُ المؤلِّفين⁽³⁾.

وممَّا حُمِلَ على هذا الشَّاهدِ قراءةُ أهلِ المدينة، وابنِ كثيرٍ، وأبي عمرو، لقوله تعالى: (أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) [الأنعام:109] بالفتح، فيرون أَنَّ (أَنَّ) هنا بمعنى (لعلَّ) كما في قولِ امرئ القيسِ⁽⁴⁾، أي: لعلَّها إذا جاءتْ لا يؤمنون.

ومن المنثورِ ما حكاه الخليلُ من قولِ بعضِ العربِ: إئتِ السوقَ أَنَّكَ تشتري منها شيئاً، فأَنَّكَ هنا بمعنى لعلَّكَ⁽⁵⁾، أي: لعلَّكَ تشتري منها شيئاً.

7.4.2 مجيء خبر لعل فعلا ماضيا:

اختلفَ الحريريُّ وابنُ هشامٍ الأنصاريُّ حولَ مجيءِ خبرِ (لعلَّ) فعلاً ماضياً، فيرى الحريريُّ أَنَّ خبرَ (لعلَّ) لا يأتي فعلاً ماضياً، أمَّا ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ فيقرُّ

(1) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجة 1: 447، السُّيوطي: همع الهوامع 2: 153-154.

(2) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 1: 427، السُّيوطي: شرح شواهد المغني ق 959: 2.

(3) ينظر: القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 148، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجة س 2: 764، البغدادي: خزانة الأدب 4: 378، السُّيوطي: شرح شواهد المغني ق 2: 960.

(4) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 204، ابن مالك: شرح التسهيل 1: 427، البغدادي: خزانة الأدب 4: 378.

(5) ابن مالك: شرح التسهيل 1: 427.

بمجيء خبر (لعل) فعلاً ماضياً، لذا يقول ابن هشام في هذا الصدد: "ولا يمتنع كون خبرها فعلاً ماضياً خلافاً للحريري"⁽¹⁾.

حيث استدلل ابن هشام على صحة ما ذهب إليه بالاعتماد على السماع سواء من المنظوم، أم المنثور، فمما ذكره ابن هشام من المنظوم، قول امرئ القيس (من الطويل):

وَبَدَّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أَبْوَساً⁽²⁾
ففي هذا الشاهد جاء خبر لعل فعلاً ماضياً (تحوّلن)، فالجملَةُ الماضية في موضع الخبر ل (لعل).

واستدل كذلك ابن هشام من المنثور، بقول المصطفى ﷺ: "ما يُذْرك لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم"⁽³⁾، فاطلع في موضع الخبر ل (لعل)، وهي جملة ماضية.

أما القياس فقد قاس ابن هشام مجيء خبر لعل فعلاً ماضياً على (ليت)، وهي بمنزلة (لعل)، كما في قوله تعالى: (يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا) [مريم:23]⁽⁴⁾، وقوله: (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا) [النبا:40]، فكما جاء خبر ليت فعلاً ماضياً، فكذلك لعل يأتي خبرها فعلاً ماضياً⁽⁵⁾؛ لأنهما سيان.

(1) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت، 2003 م، 1: 318.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 551، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 318.

(3) النووي، أبو زكريا محي الدين، صحيح مسلم "المنهاج"، 1999م، رقمه وخرجه أحاديثه: عرفان حسونة، ت: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط1، 8: 117.

(4) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 318.

(5) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 318.

وبناءً على هذه الأدلة التي ذكرها ابن هشام من السماع والقياس فقد ثبت مجيء خبرٍ لعلّ فعلاً ماضياً، ولم يعدْ هنالك مجالٌ لردِّ هذا أو رفضه.

8.4.2 اتصال ما بـ "لكن":

تتصل ما بـ (إِنَّ وأخواتها) فتكفُّها عن العمل؛ أي: لا تأخذ اسماً ولا خبراً ويطلق عليها حينئذٍ - كافٌ ومكفوفٌ -، وبذا يزول اختصاصها بالأسماء، فتدخل حينئذٍ على الجملة الفعلية والاسمية على حدٍ سواء، ومن الأمثلة على دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) [فاطر:28]، ومن الأمثلة على دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ) [الحجرات:10].

ومن الشواهد الشعرية التي طرقها النحاة من شعر امرئ القيس على زوال عمل (لكن) لدخول (ما) عليها، قوله (من الطويل):

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُذْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي⁽¹⁾
ففي هذا الشاهد دخلت (ما) الكافّة على (لكن) فكفّتها عن العمل، وأزالتها عن اختصاصها بالأسماء؛ فدخلت على الفعل هنا وهو (أَسْعَى)، فبطل بذاء عملها؛ لأنّ الأصل في إعمالها اختصاصها بالأسماء؛ فلما زال الاختصاص هنا بدخول (ما) أُلغيت، ولم تعد عاملة، وما قلناه عن (لكن)، يقاس على سائر أخوات (إِنَّ)، ما عدا (ليت) "فإنّها تبقى على اختصاصها"⁽²⁾ وإن دخلت عليها ما، وكذلك فإن (لكن) تلغى ويزول عملها إذا كانت التّون ساكنة غير مشدّدة.

(1) ينظر: الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 207، الأهدل: الكواكب الدرية 1: 269، سلطان (زهير

عبدالمحسن): المؤاخذات النحوية ص: 300، الصيداوي (يوسف): الكفاف 1: 491.

(2) ابن عصفور: علي بن مؤمن الإشبيلي: شرح جمل الزجاجة "الشرح الكبير"، ت: صاحب أبو

جناح، 1: 434.

9.4.2 لا النافية للجنس:

وهي من النَّوَاسِخِ التي تعملُ عملَ إِنَّ وأخواتِها؛ فتَنْصِبُ المبتدأ؛ فيسمَّى اسمَها، وترفعُ الخبرَ؛ فيسمَّى خبرَها، وهي لنفي الجنسِ كُلِّهِ عن اسمِها، بخلافِ لا النَّافيةِ للوحدةِ الملحقَةِ بـ(ليسَ) عندَ الحجازيين، نحو قولنا: لا مَذْنِبَ هنا، فهي تنفي وجودَ جنسِ المذنبين كافَّةً، بخلافِ قولنا: لا مَذْنِبَ هنا، فهي تنفي وجودَ مَذْنِبٍ واحدٍ، لذلك يُقالُ: بل اثنان أو ثلاثة، ولا يصحُّ هذا القولُ بعدَ (لا) النَّافيةِ للجنسِ⁽¹⁾.

وقد وضعَ النُّحاةُ شروطاً لإعمالِ لا النَّافيةِ للجنسِ منها: أن يكونَ اسمُها وخبرُها نكرتين، وألاً يُفصلَ بينها وبينَ اسمِها، وألاً تدخلَ الباءُ عليها.

أمَّا اسمُها فَلَهُ حكمان: البناءُ على الفتحِ إذا كانَ مفرداً، والنَّصبُ بالفتحِ إذا كانَ مضافاً أو شبيهاً بالمضافِ، أي: أنَّه معرَّبٌ⁽²⁾.

وممَّا طرقَهُ النُّحاةُ في هذا البابِ، وفصلوا القولَ فيه، قولُ امرئ القيسِ (من البسيط):

وَيُلَمَّهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ⁽³⁾
تعددت آراءُ النُّحاةِ وتخريجاتُهم في قوله: (وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ)، فـ (لا) النَّافيةُ للجنسِ، والكافُ اسمٌ (لا) مضافٌ إلى اسمِ الإشارةِ، قالَ البغداديُّ: ولا يضرُّ إضافةُ الكافِ إلى اسمِ الإشارةِ؛ فإنَّها بمعنى (مثل)، ولا تتعرَّفُ بالإضافةِ إلى المعرفةِ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُهُ: موجودٌ⁽⁴⁾.

(1) ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 360-361، مغالسة: النحو الشافي ص: 252-253.

(2) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 5-6، مغالسة: النحو الشافي ص: 254-255.

(3) ينظر: سيبويه: الكتاب 2: 294، الشنتمري: النكت 1: 604، البغدادي: خزانة الأدب 4: 90.

(4) البغدادي: خزانة الأدب 4: 90.

أما الرأي الآخر فقد نقل ابن السراج في الأصول عن سيبويه أن اسم (لا) في مثل هذا محذوف، والكاف حرف، نحو قولك: لا عليك، أي: لا بأس عليك⁽¹⁾.

وتبعاً لهذا التعدد في التخريج، اختلفت كذلك آراء النحاة في (مطلوب).

فذكر سيبويه وجهين هما: الرفع على الوصفية حملاً على موضع الكاف؛ لأنها في تأويل رفع على الابتداء، وأيده في هذا الأعلّم. والوجه الآخر: النصب حملاً على اللفظ أو على التمييز والتفسير، نحو قولك: لا مال له قليلاً ولا كثيراً⁽²⁾.

وكذلك ذكر البغدادي وجهين آخرين هما: الرفع على أن (مطلوب) عطف بيان، ولم يقل بهذا سواه، والوجه الآخر: أن (مطلوب) مبتدأ مؤخر، وما قبله الخبر، ونقل النحاس عن أبي الحسن الأخفش، أن هذا هو الرأي الجيد⁽³⁾.

وأرى أن كلا الرأيين اللذين قالا في تخريج اسم (لا) أو خبرها صحيحان؛ فعلى الرأي الأول اسم (لا) الكاف؛ ولكن بشرط اعتبارها اسم، والخبر محذوف، وعلى الرأي الآخر اسم (لا) محذوف، والخبر الجار والمجرور (كهذا)، أي: أن الكاف حرف، أما (مطلوب) فالراجح فيها قولان: الأول: ما ذهب إليه سيبويه وهو أن (مطلوب) صفة حملاً على موضع الكاف؛ لأنها كما يرى سيبويه في موضع رفع على الابتداء، أما الرأي الثاني فالراجح أيضاً: فهو الذي ذكره البغدادي ف (مطلوب) مبتدأ مؤخر، وما قبله الخبر، وأما من خرج (مطلوب) على أنها عطف بيان فهذا التخريج لا يستقيم هنا؛ لأنه يستدعي وجود بدل ومبدل منه، وكذلك فإن البدل على نية إعادة العامل؛ وكلا الأمرين يصعب تأويلهما، وأما من قال بالنصب؛ فلا حجة لهم أيضاً؛ لأن هذا البيت لم يرو بالنصب، وإنما روي بالرفع فحسب، فهذا التخريج بعيد عن الصحة لعدم وجود رواية تؤازره.

(1) البغدادي: خزانة الأدب 4: 91.

(2) ينظر: سيبويه: الكتاب 2: 292-294، الشنتمري: النكت 1: 604.

(3) البغدادي: خزانة الأدب 4: 90-91.

لهذا التّركيب أحكامٌ عدّة؛ ف (لا) النافية للجنس، و(سيّ) لها حكمان: النّصبُ أو البناء على الفتح، وفي (ما) عدّة وجوه: إمّا اسماً موصولاً، وإمّا زائدةً، وإمّا نكرةً تامّةً، ولك في الاسم المعرفة بعدها وجهان: مضافٌ إليه أو خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ وإن كان الاسم بعدها نكرةً؛ فيضاف وجهٌ ثالثٌ، وهو النّصب على التّمييز.

ومما بسط فيه النّحاة القول على (لاسيّما)، قول امرئ القيس (من الطّويل):

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيّماً يَوْمٌ بِدَارَةٍ جُلْجُلٍ⁽¹⁾

حيثُ رُوِيَ (يَوْم) في قول امرئ القيس هذا بالأوجه الثلاثة؛ بالرفع والنّصب والجرّ فأما الرفع فعلى الخبرية لمبتدأ محذوفٍ، ويجوزُ في (ما) وجهان: أن تكون اسماً موصولاً، والجملة بعدها صلة الموصول، أو أن تكون نكرةً موصوفةً بالجملة والتّقدير: ولا مثل الذي هو يومٌ، أو ولا مثل شيءٍ هو يومٌ، وخبرٌ لا على التّقدير الأوّل محذوفٌ، وعلى التّقدير الثّاني: (ما) النّكرة الموصوفة بالجملة بعدها.

أما الجرّ؛ فعلى الإضافة، و(ما) زائدة بين المضافين، أو نكرة تامّة غير موصوفة في موضع خفيض على الإضافة، و(يَوْم) بدلٌ منها، والخبر محذوفٌ.

أما النّصب؛ فعلى عدّة وجوه: أنّه منصوبٌ بإضمار فعلٍ، والتّقدير: لا مثل أعني يوماً، و(ما) زائدة، وقيل: منصوبٌ على الظرفية بما في (بدارة) من معنى الاستقرار، ما اسمٌ موصولٌ مضافٌ إليه، والتّقدير: لا مثل الذي استقرّ يوماً، وقيل: منصوبٌ على التّمييز، كما يقع التّمييز على (مثل) في قوله تعالى: (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) [الكهف:109]، و(ما) زائدة كافّة لـ (سيّ) عن الإضافة؛ وهي عوضٌ عن

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 160، الأشموني: شرح الأشموني 1: 529، وينظر: ديوان امرئ القيس: 1: 178، البغدادي: خزانة الأدب 3: 444.

الإضافة، وقيل: ما نكرة تامّة غير موصوفة في موضع خفضٍ بالإضافة، والمنصوبُ تفسيرٌ لها، والتقديرُ: ولا مثل شيءٍ يوماً⁽¹⁾.

أمّا التّخريجُ الرَّابِعُ للنّصِّ؛ فهو على الاستثناء، وقد لقيَ هذا الرّأيُ الرّفْضَ الشّدِيدَ، والنّقْدَ الكثيرَ، فقد ذهبَ جمهورُ الكوفيّين وجماعةٌ من البصريّين: كالأخفش، وأبي حاتم، والفارسيّ، والنّحاس، وابنِ مضاء، إلى أنّ (لا سيّما) من أدواتِ الاستثناء، وأنّ ما بعدها منصوبٌ على الاستثناء⁽²⁾.

قال الخضراويُّ: لما كانَ ما بعدَ (سيّما) بعضاً ممّا قبلها، وخارجاً عنه بمعنى الزّيادة، كانَ استثناءً من الأول؛ لأنّه خرجَ عنه بوجهٍ لم يكنْ له بطريقِ الأولويّة⁽³⁾.

وعصّدَ فخرُ الدّينِ الخوارزميُّ هذا الرّأيَ، وقالَ في ترجيحِ هذا الرّأي: إنّ الواوَ مقحمةٌ بينَ العاملِ والمعمولِ، فلا يقالُ: جاءني القومُ وإلاّ زيّداً⁽⁴⁾.

ورفضَ جمهورُ النّحاةِ - ولا سيّما البصريّون - هذا الرّأيَ، فـ (لا سيّما) كما يصرّحون ليستُ من أدواتِ الاستثناء، ولا يجوزُ أن ينتصبَ ما بعدها على الاستثناء؛ ودليلُهم في هذا عدّةُ أمورٍ:

(1) ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية 1: 325-326، المرادي: الجنى الداني ص: 332-334،

ابن هشام: مغني اللبيب 1: 343-344، البغدادي: خزانة الأدب 3: 444-446.

(2) ينظر: الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 3: 997-998، السيوطي: همع الهوامع 3:

291-292، الكيشي: الإرشاد إلى علم الإعراب ص: 260.

(3) السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد السلام

هارون وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 3: 292.

(4) الخوارزمي: فخر الدين، شرح أبيات المفصل، 1999م، ت: محمد نور رمضان، الكلية

الإسلامية الجماهيرية العظمى طرابلس، ط1، 1: 360-362.

أ- أَنْ (لا سِيَّما) لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ (إِلَّا)؛ فَيَجُوزُ تَخْفِيفُ (لا سِيَّما)، وَيَجُوزُ حَذْفُ (لا) مِنْهَا لِلْعِلْمِ بِهَا؛ فَهِيَ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ (إِلَّا)، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ بِمَعْنَى (إِلَّا) لَمَا جَازَ دُخُولُ الْوَائِ عَلَيْهَا، كَمَا لَا يَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى (إِلَّا).

ب- أَنَّهَا لَيْسَتْ لِلْإِسْتِثْنَاءِ أَصْلًا؛ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ يُثَبِّتُ لِلْمُسْتَثْنَى حَكْمًا ضَدَّ حَكْمِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَلَا سِيَّما تُثَبِّتُ لِلثَّانِي حَكْمَ الْأَوَّلِ، وَلَكِنْ بِطَرِيقِ الزِّيَادَةِ.

ج- وَكَذَلِكَ مَا يَبْطُلُ كَوْنُهَا أَدَاةً إِسْتِثْنَاءٍ دُخُولُ الْوَائِ عَلَيْهَا، فَالْوَاوُ لَا تَفْصِلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ، أَوْ بَيْنَ الْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ⁽¹⁾، فَإِذَا ثَبَّتَ دُخُولُ الْوَائِ؛ وَهُوَ ثَابِتٌ، تَبَيَّنَ لَنَا فَسَادُ رَأْيِ مَنْ اعْتَبَرَهَا مِنْ أَدَوَاتِ الْإِسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّهَا عِنْدِي تَفْصِلُ بَيْنَ الْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَهَذَا بِالطَّبَعِ لَا تَرْضُونَهُ، فَكَيْفَ جَعَلْتُمُوهَا إِذَا مِنْ أَدَوَاتِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَأَنْتُمْ لَا تَرْضَوْنَ هَذَا.

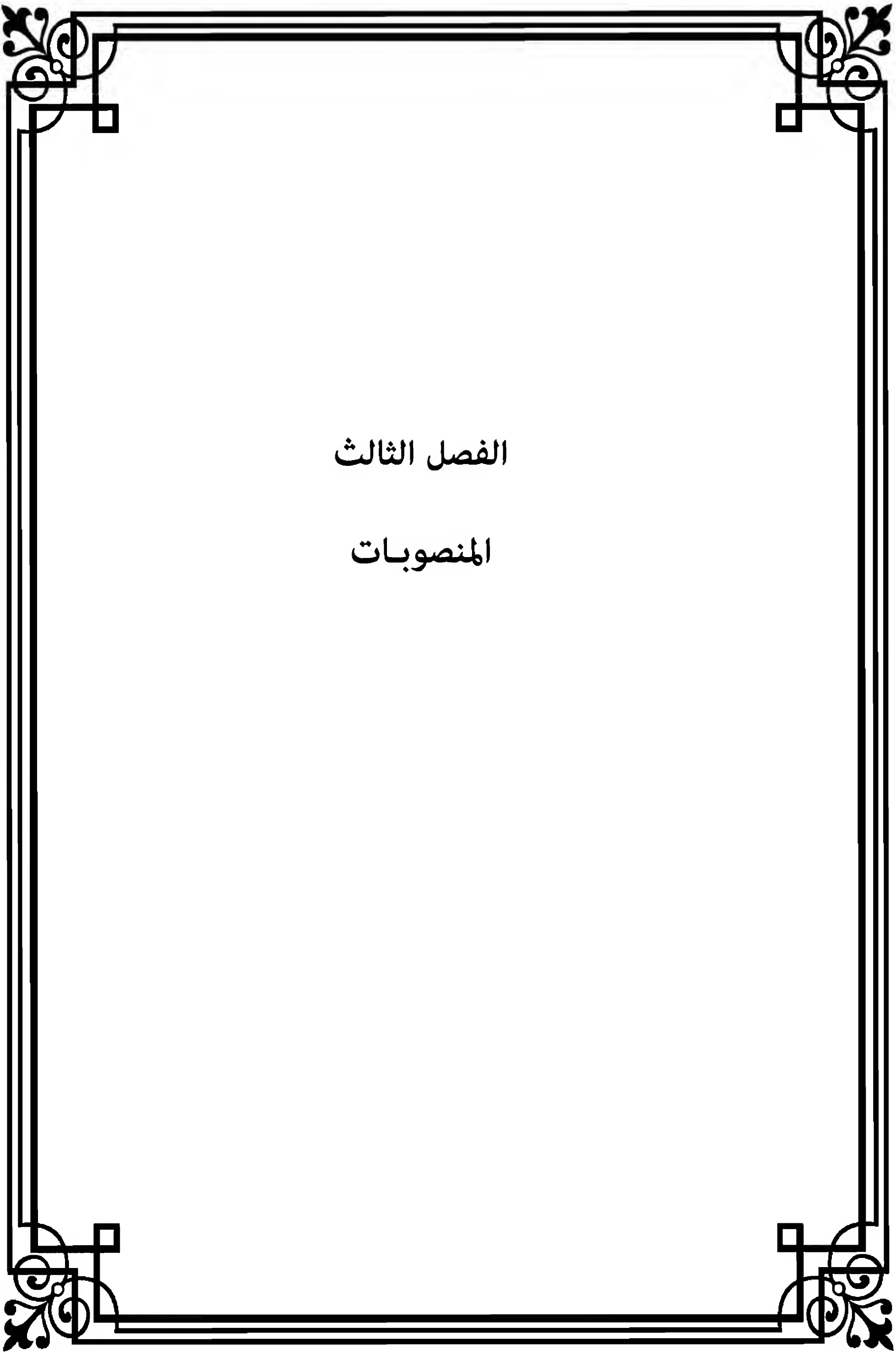
أَمَّا عَنْ حَكْمِ (سَيِّ) فِيمَا سَبَقَ مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ وَالْبِنَاءُ، فَتَكُونُ مَعْرَبَةً إِذَا عُذَّتْ (مَا) اسْمًا مُوَصُولًا مُضَافًا إِلَيْهِ، أَوْ إِذَا عُذَّتْ (مَا) زَائِدَةً، وَيَوْمًا مُضَافًا إِلَيْهِ، أَوْ إِذَا عُذَّتْ (مَا) نَكْرَةً تَامَّةً مَخْفُوضَةً بِالْإِضَافَةِ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ تَكُونُ (سَيِّ) فِيهِ مَبْنِيَّةً.

وَبِنَاءً عَلَى التَّحْلِيلِ السَّابِقِ؛ فَالرَّأْيُ الْمَعْتَمَدُ وَالرَّاجِحُ فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ (وَلَا سِيَّما يَوْمَ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ) لَدَى جُلِّ النُّحَاةِ وَالْعِلْمَاءِ جَرُّ (يَوْمٍ) عَلَى الْإِضَافَةِ لـ (سَيِّ)، وَ(مَا) زَائِدَةً، أَمَّا رَفْعُ (يَوْمٍ) فَهُوَ قَلِيلٌ، وَالْأَقْلُ النَّصْبُ⁽²⁾، وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّ الْجَرَ أَرْجَحُهَا لِعَدَمِ تَكْلُفِ التَّأْوِيلِ وَالتَّقْدِيرِ كَمَا فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ.

* * *

(1) ينظر: الأشموني: شرح الأشموني 1: 529، السيوطي: همع الهوامع 3: 292، البغدادي: خزانة الأدب 3: 447، الأيوبي: الكناش 1: 200-201.

(2) ينظر: الخوارزمي: شرح المفصل في صناعة الإعراب الموسوم بالتخمير 1: 468، البغدادي: خزانة الأدب 3: 445.



الفصل الثالث

المنصوبات

الفصل الثالث

المنصوبات

1.3 التعدي واللزوم:

الفعل اللازم: يقصدُ به الفعلُ الذي يكتفي بمرفوعه؛ لإتمام معنى الجملةِ لذا فإنه يوسمُ بالفعلِ القاصرِ لاقتصاره على الفاعلِ فحسبُ.

الفعل المتعدي: وهو الفعلُ الذي لا يكتفي بمرفوعه لإتمام معنى الجملة، بل يحتاجُ إلى مفعولٍ به واحدٍ، أو اثنين، أو ثلاثة؛ لإتمام معنى الجملة.

وقبلَ الولوجِ في تبيانِ طرقِ تعديَةِ الأفعالِ، فإنَّ هنالكَ زمرةً من الأفعالِ تأتي لازمةً قاصرةً تارةً، و تأتي متعديَّةً تارةً أخرى، ومن الشَّواهدِ التي ضُرِبَتْ مثلاً عليها قولُ امرئ القيس (من الطَّويل):

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزَرَاتٌ إِلَى الْعُلَا يَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مُثْنَى وَمُرْسَلٍ⁽¹⁾

حيثُ قالَ الزَّوزْنِيُّ ما نصُّهُ: الاستشزارُ: الرَّفْعُ والارتفاعُ، فيكونُ الفعلُ منه تارةً لازماً، وتارةً متعدياً؛ فمن رواه بكسرِ الزَّاي جعلَهُ مِنَ اللازمِ، ومن روى بفتحِها جعلَهُ من المتعدي⁽²⁾.

(1) البغدادي: خزانة الأدب 10: 127.

(2) المصدر نفسه 10: 131.

واختلف النُّحاةُ أيضاً في الفعلِ (شَبَّهَ) هل يتعدَّى إلى المفعولِ الثَّاني بوساطةِ الباءِ، أم بغيرِها؟ قال ابنُ مالِك الأندلسيُّ: "المشهورُ تعدِّيُّه (شَبَّهَ) إلى مشبَّهٍ ومشبَّهٍ به دونَ باءٍ"⁽¹⁾، واستدلَّ ابنُ مالِكٍ على صحةِ هذا القولِ بقولِ امرئ القيسِ (من الطَّويل):

فَشَبَّهْتُهُمْ فِي الْآلِ لَمَّا تَكَمَّشُوا حَدَائِقَ دَوْمٍ أَوْ سَفِينًا مُقَيَّرًا⁽²⁾
ويرى ابنُ مالِكٍ: أنَّه "يجوزُ أن يُعدَّى إلى الثَّاني بالباءِ، نحو قولنا: شبَّهْتُ كذا بكذا، واستدلَّ ابنُ مالِكٍ على جوازِ تعدِّيهِ بالباءِ، بقولِ أمِّ المؤمنين - رضي الله عنها - : "شَبَّهْتُمُونَا بِالْحَمْرِ وَالْكَلَابِ"⁽³⁾.

ويقولُ ابنُ مالِكٍ: يُخَطِّئُ بعضُ المعجبين بآرائِهِم سيبويه وغيره من أئمةِ العربيَّةِ في قولِهِم: "شَبَّهَ كذا بكذا"، ويزعمون أنَّ هذا الاستعمالَ لحنٌ، وأنَّه لا يوجدُ في كلامٍ من يُوثَّقُ بعربيَّتِهِ، والواجبُ تركُ الباءِ، وليسَ الذي زعموا بالصَّحيح؛ بل سقوطُ الباءِ وثبوتُها جائزان، وسقوطُها أشهرُ في كلامِ القدماءِ، وثبوتُها لازمٌ في عرفِ العلماءِ⁽⁴⁾.

1.1.3 طرق تعدية الأفعال:

نستطيعُ أن نصيِّرَ الفعلَ اللازمَ فعلاً متعدِّياً، والفعلَ المتعدِّيَ إلى واحدٍ متعدِّياً إلى اثنين، وفَقَّ مسائلَ وطرقَ وضعها النُّحاةُ بناءً على استقرارِ كلامِ العربِ، وهي:

-
- (1) ابن مالِك، أبو عبد الله جمال الدين الأندلسي: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، 1985م، ت: طه محسن، الجمهورية العراقية، ص: 33.
 - (2) المصدر نفسه ص: 33.
 - (3) ابن مالِك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص: 33.
 - (4) المصدر نفسه ص: 33-34.

أولاً: إدخال همزة النقل أو التعدية على الأفعال، ومن الشواهد التي ذكرتُ عليها، قول امرئ القيس (من الوافر):

أَصَدَّ نِشَاصَ ذِي الْقَرْنَيْنِ حَتَّى تَوَلَّى عَارِضُ الْمَلِكِ الْهُمَامَ⁽¹⁾
فالشاهد هنا تعدية (صَدَّ) بوساطة همزة النقل أو التعدية.

ثانياً: إدخال حرف الجر المناسب للمعنى، وأشهر حروف الجر التي استخدمها النحاة لتعدية الأفعال؛ حرفُ الباء التي تكون بمنزلة همزة النقل أو التعدية، ومن الشواهد التي ساقها النحاة في هذا الباب، قول امرئ القيس (من الطويل):

كُمَيْتٍ يَزِلُّ اللَّبْدُ عَنْ حَالٍ مَتْنِهِ كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُتَنَزِّلِ⁽²⁾
فقوله: (كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُتَنَزِّلِ) معناه: كما أزلتِ الصَّفْوَاءُ المتنزِّل، فالباء هنا للتعدية؛ وهي بمنزلة أو بمعنى الهمزة، من حيث إفادة النقل أو التعدية؛ لأنَّ ما نُقِلَ بالهمزة بمعنى ما نُقِلَ بالباء فلا فرق بين قولنا: أزللته، وزللتُ به، وبين قولنا أذهبْتُ زيداً، وذهبْتُ به⁽³⁾.

ومن الآيات الكريمة التي خُرِجَتْ على منوال قول امرئ القيس هذا، قوله تعالى: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ) [البقرة:20]، فجاءت باء النقل أو التعدية هنا بمعنى الهمزة، كما في قول امرئ القيس؛ إذ المعنى: أذهب الله سمعهم وأبصارهم⁽⁴⁾.

-
- (1) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 563، البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص: 350.
(2) ديوان امرئ القيس 1: 249، ينظر عجزه: القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 202.
(3) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 603-604، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س 2: 856-857، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 202-203.
(4) السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س 2: 856.

ومن الشواهد أيضاً التي ضربها النُّحاة من شعر امرئ القيس على باءِ
التَّعدية، قوله (من الطَّويل):

خَلَيْلِي مُرًّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ لِنَقْضِي حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذِّبِ⁽¹⁾
فقوله: (مُرًّا بِي) معناه: (أَمْرَانِي وَأَنْتَا مَعِي)⁽²⁾، فالباءُ هنا بمنزلةِ الهمزة، من
حيثُ إفادتها معنى التَّعدية والنَّقل؛ فمن خلالِ ما أطلق عليه النُّحاة (باء النُّقل أو
التَّعدية) نستطيعُ أن نحوِّلَ الفعلَ اللازمَ فعلاً متعدياً، والفعلَ المتعديَّ إلى واحدٍ
متعدياً إلى اثنين كما سبق من خلالِ الشواهدِ السابقة الذكر.

2.1.3 صيغة "تفاعل" من حيث اللزوم والتعدي:

لصيغة (تَفَاعَلَ) أحكامٌ عدَّةٌ من حيثُ اللُّزومُ والتَّعدي، فتأتي تارةً لازمةً، وتارةً
أخرى متعديَّةً.

حيثُ يرى السَّبْتُيُّ أَنَّ (تَفَاعَلَ) يوجدُ على معنى فَعَلَ، ويوجدُ على معنى
فَعَلَ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ مَا فَعَلَ الْآخِرُ بِهِ، فَإِنْ كَانَ عَلَى مَعْنَى فَعَلَ، وَجَدَ متعدياً⁽³⁾.

ومن الشواهد التي أوردها البطليوسي والسَّبْتُيُّ والسُّيوطيُّ على مجيء
(تَفَاعَلَ) متعدياً بمعنى (فَعَلَ)، قولُ امرئ القيس (من الطَّويل):

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً عَلَيْهَا وَمَعَشَراً عَلَيَّ حِرَاصاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي⁽⁴⁾

(1) ديوان امرئ القيس 1: 362، ينظر شطره: الجرجاني: كتاب المقتصد في شرح أبيات الإيضاح
2: 825.

(2) الجرجاني، عبد القاهر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، 1982، ت: كاظم بحر المرجان، دار
الرشيد الجمهورية العراقية، 2: 826.

(3) السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 415.

(4) ينظر: السُّيوطي: شرح شواهد المغني ق2: 651، وينظر صدره: السبتي: البسيط في شرح
جمل الزجاجي س1: 415.

فَقَوْلُهُ: (تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا) جَاءَ مُتَعَدِّيًّا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، إِذِ الْمَعْنَى: جُزْتُ أَوْ خَلَفْتُ، فَأَشَارَ سِيبَوِيهِ إِلَى أَنَّ (تَفَاعَلَ) قَدْ يَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ، وَيَكُونُ مُتَعَدِّيًّا⁽¹⁾، كَمَا فِي هَذَا الشَّاهِدِ، فـ (تَجَاوَزْتُ) وَقَعَ الْفِعْلُ فِيهِ مِنْ وَاحِدٍ؛ لِذَلِكَ تَعَدَّى، وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي وَجَّهَهَا الْبَطْلِيُّوسِيُّ قِيَاسًا عَلَى هَذَا الشَّاهِدِ، قَوْلُنَا: تَجَاوَزْتُ الْمَكَانَ، وَتَقَاضَيْتُ الدِّينَ، وَتَعَاطَيْتُ الشَّيْءَ، وَتَعَاهَدْتُ ضَيْعَتِي⁽²⁾، أَمَّا إِذَا دَلَّتْ صِيغَةُ (تَفَاعَلَ) عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي؛ أَي: أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا فَعَلَ بِالْآخِرِ كَمَا فَعَلَ الْآخِرُ بِهِ، فَتَأْتِي عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلٍ يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ، نَحْو: تَعَاطَيْتُنَا الدَّرَاهِمَ، فَالْمَعْنَى: أَعْطَيْتُهُ وَأَعْطَانِي الدَّرَاهِمَ؛ فَمَا كَانَ هَكَذَا تَعَدَّى⁽³⁾.

وَمِنْ الشُّوَاهِدِ الَّتِي تَثْبُتُ ذَلِكَ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ (مِنْ الطَّوِيلِ):

فَلَمَّا تَنَازَعْنَا الْحَدِيثَ وَأَسْمَحْتُ هَصَرْتُ بِغُضْنٍ ذِي شَمَارِيخٍ مَيَّالٍ⁽⁴⁾

فَقَوْلُهُ: (تَنَازَعْنَا الْحَدِيثَ) مُتَعَدِّ إِلَى وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ (تَنَازَعَ) فِي الْأَصْلِ مُتَعَدِّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ نَحْو: نَازَعْتُ زَيْدًا الْحَدِيثَ، فَلَمَّا دَلَّ عَلَى التَّشَارِكِ فِي الْفِعْلِ اتَّحَدَ كُلُّ مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ فِي الْقِيَامِ بِالْحَدِيثِ؛ فَأَصْبَحَا الْفَاعِلَ، وَصَارَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مَفْعُولًا أَوَّلًا.

الْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلٍ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ، نَحْو: تَضَارَبْنَا وَتَقَاتَلْنَا وَتَشَاتَمْنَا، فَهَذَا الضَّرْبُ لَا يَتَعَدَّى أَبَدًا؛ لِأَنَّكَ قَدْ أَسْنَدْتَ الْفِعْلَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا وَجَعَلْتَهُ

(1) ينظر: السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 415، السيوطي: شرح شواهد المغني ق2: 652.

(2) البطلانيوسي: عبد الله بن السيد، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، 1979م، ت: حمزة عبد الله النشقي، دار المريخ الرياض، ط1، ص: 102.

(3) السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 415.

(4) البطلانيوسي: ابن السيد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، القسم الثالث، 1983م، ت: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، المكتبة العربية القاهرة، ص: 395.

فاعلاً، وتضمنَ الكلامُ أنَّ كلَّ واحدٍ منكما ضاربٌ أو قاتلٌ أو شاتمٌ صاحبه؛ فلذلك امتنعَ من التَّعدِّي⁽¹⁾.

3.1.3 ما ألحق بأفعال القلوب (قال):

يأتي الفعلُ من القولِ على استعمالين؛ فيكونُ متعدِّياً إلى اثنين، وذاك حينما يضمَّنُ معنى الظَّنِّ، أمَّا الاستعمالُ الآخرُ فيأتي متعدِّياً إلى واحدٍ إذا كان بمعنى نطقٍ أو تلفظٍ.

الاستعمالُ الأوَّلُ: وهو تضمينُ (قالَ) معنى الظَّنِّ، فتلحقُ (قالَ) عندئذٍ بأفعالِ القلوبِ، فتنبُ مفعولين؛ أصلهما مبتدأ وخبرٌ، ولكنْ ضمنَ شروطٍ محدَّدةٍ وهي: أن يكونَ الفعلُ مضارعاً لمخاطبٍ، وأن يتقدَّمه أداةٌ استفهامٌ بحيثُ لا يفصلُ بينهُ وبينها فاصلٌ سوى الظَّرْفِ والمجرورِ، وأن يتضمَّنَ الفعلُ معنى الظَّنِّ⁽²⁾.

ولكنْ ثمةُ لُغةٌ تنسبُ إلى بني سُلَيْمٍ تُعْمِلُ أو تُجْرِي القولَ مجرى الظَّنِّ مطلقاً دونَ قيدٍ أو شرطٍ، فقد ذكرَ ابنُ عصفورٍ، وابنُ هشامٍ أنَّ بني سُلَيْمٍ يجرون القولَ مجرى الظَّنِّ مطلقاً⁽³⁾، ومن الشَّواهدِ التي رويت على هذه اللُّغةِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويل):

إِذَا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ تَقُولُ: هَزِيْزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَنْثَابٍ⁽⁴⁾

(1) ينظر: البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص: 396، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجة ص 1: 415.

(2) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجة 1: 462، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 360.

(3) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجة 1: 462، ابن عصفور: المقرب 323، ابن هشام: أوضح المسالك 2: 65-66.

(4) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 387، ابن عصفور: المقرب ص: 323، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجة 1: 462، وينظر عجزه: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 65.

فَقَوْلُهُ: (هَزِيْزَ الرِّيْحِ) أوردَهُ ابنُ عصفورٍ، وابنُ هشامٍ، على إجراءِ بني سُلَيْمٍ
(تَقُولُ) مجرى (تَظُنُّ) بغَضِّ الطَّرَفِ عن الشُّرُوطِ التي حَدَّدَها النُّحاةُ، فنصبت
(تَقُولُ) هنا مفعولين، الأوَّلُ: (هَزِيْزَ الرِّيْحِ)، والآخرُ: الجملة (مَرَّتْ بِأَثَابٍ).

وقد روي هذا الشَّاهدُ برفعِ (هَزِيْزِ) على أَنَّهُ خبرٌ مبتدأٌ مضمِرٌ، أي: هَزِيْزُهُ
هَزِيْزُ الرِّيْحِ⁽¹⁾.

الاستعمالُ الثَّاني: وهو ألاَّ يتضمَّنَ القولُ معنى الظَّنِّ، فيأتي بمعنى نطقٍ أو
تلفظٍ مثلاً فيتعدَّى إلى واحدٍ فقط، سواءً أكانَ صريحاً أم حكايةً، أي: في تقديرِ جملةٍ
محكيَّةٍ بالقولِ، والمفعولُ الصَّريحُ أو المفردُ هنا على ضربين:

الأوَّلُ: المفردُ المؤدِّي بهِ معنى الجملةِ، كالحديثِ والشُّعرِ والخطبةِ؛ نحو:
قلتُ حديثاً وشعراً وخطبةً، فتنبهُ على المفعولِ بهِ؛ لأنَّه اسمٌ للجملةِ.

الثَّاني: المفردُ الذي يرادُ بهِ مجردُ اللَّفْظِ، وهو الذي لا يكونُ اسماً للجملةِ،
نحو قولنا: رأيتُ فتىً يقولون له زيدا، أي يسمُّونه بهذا الاسمِ.

أمَّا المفردُ غيرُ ذينِ الضَّربينِ، فليسَ فيهِ إلَّا الحكايةُ على تقديرِ متمِّ الجملةِ⁽²⁾،
أي: يُقدَّرُ في جملةٍ تكونُ في محلِّ نصبٍ مفعولٍ بهِ.

فيرى جماعةً من النُّحاةِ ولا سيَّما ابنُ عصفورٍ أنَّ المفردَ الذي لم يؤدِ معنى
الجملةِ، ولم يُردَّ بهِ مجردُ اللَّفْظِ، فإنَّه لا ينصبُ بالقولِ، بل يُحكى⁽³⁾، قال ابنُ
عصفورٍ: "إنَّ هذه المفرداتِ الواقعةَ بعدَ القولِ، إنَّما تُحكى من كلامِ المتكلمِ بها، وباطلُ
أنَّ تتكلمَ بالمفرداتِ من غيرِ أنْ يلفظَ بها في جملةٍ، فإذا ثبتَ أنَّها منقطعاتٌ من

(1) الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية "ديوان امرؤ القيس" ص: 131.

(2) ينظر: السيوطي: المطالع السعيدة في شرح الفريدة 1: 338-339، الغلاييني: جامع الدروس
العربية ص: 361.

(3) ينظر: ابن عصفور: المقرب ص: 324، السيوطي: همع الهوامع 2: 244.

جمل، فينبغي أن تعامل معاملة الجمل وبذلك ورد السماع⁽¹⁾، حيث قال امرؤ القيس (من الطويل):

إِذَا ذُقْتُ فَاهَا قُلْتُ: طَعْمٌ مُدَامَةٌ مُعْتَقَةٌ مِمَّا تَجِيءُ بِهِ التُّجْرُ⁽²⁾
فقوله: (طَعْمٌ مُدَامَةٌ)، أي: طعمه طعمٌ مدامَةٌ، والمجموعُ محكيٌّ بالقول، أي: أنَّ الجملة من المبتدأ المضمَر والخبر في محل نصبٍ مفعولٍ به لـ (قُلْتُ).
وكذلك قوله أيضاً (من المتقارب):

إِذَا أَقْبَلْتُ قُلْتُ: دُبَّاءَةٌ مِنْ الْخُضْرِ مَغْمُوسَةٌ فِي الْغُذْرِ⁽³⁾
فكما يقول البغدادي: إِنَّ (دُبَّاءَةً) ليست وحدها محكيَّةً بالقول، بل هي خبرٌ مبتدأٌ محذوف، أي: هي دُبَّاءَةٌ، والمجموعُ هو المحكي⁽⁴⁾، أي منصوبٌ بالقول.
ففي قول امرئ القيس الأول والثاني لم يؤدِ المفردُ معنى الجملة، ولا قصدَ به مجردُ اللَّفْظِ، لذلك كلُّ ما جاء على هذه الشَّكلة، فليس فيه إلا النَّصْبُ على الحكاية على تقديرٍ متمِّ الجملة.

ومن الآيات التي حملها ابنُ عصفورٍ على بيتِ امرئ القيس الأول، قوله تعالى:
(يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ) [الأنبياء: 60]، على تقديرٍ: يقال: لَهُ يا إِبْرَاهِيمُ⁽⁵⁾، فجملةُ النَّداءِ محكيَّةٌ بالقول، في موضعٍ مفعولٍ ما لم يُسمَّ فاعلهُ.

-
- (1) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 463.
(2) ينظر: الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 271، ينظر صدره: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 463، ابن عصفور: المقرب ص: 324، السُّيوطي: المطالع السعيدة 1: 340.
(3) البغدادي: خزانة الأدب 9: 175.
(4) البغدادي: خزانة الأدب 9: 175.
(5) ينظر: ابن عصفور: المقرب ص: 324، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 463.

2.3 النداء (المنادى):

أُسْلُوبُ لُغَوِيٍّ يَقُومُ عَلَى تَوْجِيهِ الدَّعْوَةِ إِلَى الْمُخَاطَبِ، وَتَنْبِيهِهِ لِلإِصْغَاءِ، وَسَمَاعِ مَا يَرِيدُ الْمُتَكَلِّمُ أَنْ يُوَصِّلَهُ إِلَيْهِ.

الْمُنَادَى: اسْمٌ مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ، تَقْدِيرُهُ: أُنَادِي أَوْ أَدْعُو؛ وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَيَرَى جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَاةِ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِحَرْفِ النَّدَاءِ، وَهُوَ الْمَدْعُوُّ الَّذِي وَجَّهَ إِلَيْهِ النَّدَاءُ أَوْ الْخُطَابُ⁽¹⁾.

1.2.3 حروف النداء:

لَأُسْلُوبِ النَّدَاءِ سَبْعَةُ أَحْرَفٍ: هَمْزَةُ النَّدَاءِ وَأَيُّ وَهَمَا لِلْمُنَادَى الْقَرِيبِ، وَأَيَا وَهِيَا وَآ لِلْمُنَادَى الْبَعِيدِ، وَيَا لِلْمُنَادَى الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَوَا (النُّدْبَةُ) لِلْمُنَادَى الْمُنْدُوبِ.

وَمِنَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي ذَكَرَهَا النُّحَاةُ عَلَى هَمْزَةِ النَّدَاءِ، قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ (مِنَ الطَّوِيلِ):

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتَ صَرْمِي فَأَجْمِلِي⁽²⁾
فَقَوْلُهُ: (أَفَاطِمُ)، أَجْمَعَ النُّحَاةُ أَنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ لِنَدَاءِ الْقَرِيبِ، وَنَقَلَ ابْنُ الْخَبَّازِ عَنْ شَيْخِهِ أَنَّهَا لِلْمَتَوَسِّطِ، وَأَنَّ الَّذِي لِلْقَرِيبِ (يَا)، وَهَذَا خَرَقٌ لِجَمَاعِ النُّحَاةِ، كَمَا يَقُولُ ابْنُ هِشَامٍ⁽³⁾.

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك "الهامش" 4: 5-6، الراجحي: التطبيق النحوي ص: 278.

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 19، السرمري: اللؤلؤة في علم العربية ص: 262،
البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب 1: 13، الشنقيطي: الدرر اللوامع 3: 16.

(3) ينظر: المرادي: الجنى الداني ص: 35، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 19، السيوطي: المطالع
السعيدة في شرح الفريدة 1: 268، الشنقيطي: الدرر اللوامع 3: 16.

وأنشد النُّحاةُ أيضاً لامرئ القيسِ على مجيءِ الهمزةِ للقريبِ قوله (من الطَّويل):

أَصَاحِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيْضَهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ⁽¹⁾
فَقَوْلُهُ: (أَصَاحِ)، قَالَ عَنْهُ الْبَغْدَادِيُّ: إِنَّ الهمزةَ فِيهِ لنداءِ الْقَرِيبِ⁽²⁾؛ فبناءً على هذين الشَّاهدين وغيرهما من الشَّواهدِ فَقَدْ درَجَ الْعَرَبُ على مناداةِ الْقَرِيبِ بـهمزةِ النِّداءِ، وَلَكِنَّ الشَّاعِرَ أَوْ الْمُتَكَلِّمَ قَدْ يَخْرُجُ على هَذَا، فينادي الْبَعِيدَ بِالهمزةِ وهي لنداءِ الْقَرِيبِ؛ ليعبرَ عن قُرْبِهِ من قَلْبِهِ وفؤادِهِ، وَقَدْ يعكسُ الشَّاعِرُ أَوْ الْمُتَكَلِّمُ مَا سَبَقَ، فينادي الْقَرِيبَ بـنداءِ الْبَعِيدِ؛ ليعبرَ عن مَشَاعِرِ الْبَغْضِ وَالكَرَاهِيَةِ، وفي مِثْلِ هَذِهِ الشَّواهدِ يَجِبُ أَلَّا نَسَارِعَ إلى وَسْمِهَا بِالخطأ؛ فبَابُ الْمَجَازِ وَاسِعٌ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وتبادلُ الْمَرَائِزِ وَارِدٌ فِيهَا أَيْضاً.

2.2.3 حذف حرف النداء:

يُحذفُ حَرْفُ النِّداءِ (الياء) دُونَ غَيْرِهِ حذفاً لفظيّاً، ويبقى أثرُهُ، في مواطنَ حَدَدَهَا النُّحَاةُ، حيثُ أشارَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ الياءَ لَا تَحذفُ إِلَّا في الاسمِ الْعَلَمِ وفي الاسمِ الْمُضَافِ فَحَسَبُ⁽³⁾، وَمِنَ الشَّواهِدِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا ابْنُ عَصْفُورٍ على حَذْفِ الياءِ في الْمُضَافِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويل):

خَلَيْلِي مُرّاً بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ لِنَقْضِي حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذِّبِ⁽⁴⁾
فَقَوْلُهُ: (خَلَيْلِي) منادى مضافٌ إلى ياءِ الْمُتَكَلِّمِ، حذفتُ ياءُ النِّداءِ قَبْلَهُ.
ومِمَّا عَيَّبَ على امرئ القيسِ في هَذَا الْبَابِ، قَوْلُهُ (من الطَّويل):

(1) الْبَغْدَادِيُّ: خزانة الأدب 9: 425.

(2) الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ 9: 425.

(3) ابْنُ عَصْفُورٍ: شرح جمل الزجاجة 2: 102.

(4) ديوان امرئ القيس: 362، ينظر صدره: ابْنُ عَصْفُورٍ: شرح جمل الزجاجة 2: 102.

لَعَمْرِي لَسَعْدُ بْنُ الرَّبَابِ إِذَا عَدَا أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْكَ فَافَرَسَ حَمِرٌ⁽¹⁾
 قال الحيدرة اليمني: أرادَ يا (فا فرس) فحذف حرف النداء من النكرة⁽²⁾،
 ويرى الحضرمي أنَّ هذا الجواب عارٍ من الدقة، فقولُه: (فا فرس حمر) يجوز أن
 ينتصب على النداء المضاف، ويجوز أن ينصب أيضاً على الذم⁽³⁾.

وأرى أنَّ الرأي الصحيح ما ذهب إليه الحضرمي؛ فيجوز أن يُحمَلَ قول امرئ
 القيس (فا فرس) على النداء المضاف، وحذف (يا) النداء هنا جارٍ على القاعدة
 والقياس فلا عيب فيه، بل إنَّ حذف حرف النداء هنا يدلُّ على فصاحة امرئ القيس
 وبيانِه، ويجوز أن يُحمَلَ على الذم، أي: أذمُّ فا فرس حمر، وأمَّا ما ذكره الحيدرة
 اليمني فليس بصواب؛ فكأنَّه وهم أنَّ (فافرس) كلمة واحدة نكرة لذلك خرَّجها على
 حذف حرف النداء، والصواب أنَّ (فافرس) مؤلَّفة من (في بمعنى: فم) و(فرس)،
 فليست بنكرة، فالأمرُ فيها ما ذكره الحضرمي لا غير.

3.2.3 أسماء لا تقع إلا في النداء خاصة:

هنالك أسماء محصورة لا تقع إلا في باب النداء، ومن أشهرها: اللَّهُمَّ، وفُلْ
 وفُلَّة، أي: يا فلانُ ويا فلانة، ولؤمانُ وملأمانُ؛ كثير اللؤم والدناءة، ونومانُ؛ كثير النوم،
 ومخبثانُ؛ كثير الخُبث، وفُعَل كفسَق، سبًّا للمذكر، وفَعَال كفساق؛ سبًّا للمؤنث⁽⁴⁾.

(1) الحيدرة: علي بن سليمان، كشف المشكل في النحو، 2002م، ت: هادي عطية مطر الهلالي،
 دار عمَّار عمان، ط1، ص: 337.

(2) الحيدرة: كشف المشكل في النحو ص: 337.

(3) الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية "ديوان امرؤ القيس" ص: 192.

(4) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 4: 40-42، حسن (عباس): النحو الوافي 4: 68-75.

ومما ذكره النحاة أيضاً على هذا الباب قول العرب: يا هناه أقبل؛ ف(هناه) لا تستعمل إلا في النداء خاصة؛ إذ لا يقال: جاءني هناه ولا مررت بهناه؛ لأنه للنداء خاصة، ومعناه: يا هذا أو يا رجل، وأكثر استعماله عند الجفاء والغلظة⁽¹⁾، ومن الأدلة التي سيقت لإثبات مجيء (هناه) في باب النداء خاصة قول امرئ القيس (من المتقارب):

وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهَا: يَا هَنَا هُ وَيَحَاكَ أَلْحَقْتُ شَرًّا بِشَرٍّ⁽²⁾
 فقوله: (يَا هَنَا)، أي: يا رجل؛ وهي كلمة تقال لمن يستحق، ويترجم به، وهي كناية عن أسماء الأجناس المحقرة التي خُصت بالنداء فحسب⁽³⁾.

وقال بدر الدين العيني: (يَا هَنَا) أصلها الهاء، حيث بناها على (فعال)، وأدخلت عليه الألف مد الصوت في النداء، أو أصلها الواو فقلبت ألفاً، ثم أدخلت الهاء للوقف، ثم كثر في كلامهم حتى صارت الهاء كأنها أصلية⁽⁴⁾.

ويبدو أن أصل (هَنَا) (هَنُ) وهي من الأسماء التي خصها العرب بنداء المجهول، وربما ختموها عند النداء بالأحرف الزائدة التي قد تخدم بها في الندبة⁽⁵⁾.

(1) ينظر: المبرد: المقتضب 4: 235، الزجاجي: الجمل في النحو ص: 163، الجرجاني: المقتصد في

شرح الإيضاح 2: 762، البطلوسي: الحل في شرح أبيات الجمل ص: 218-219.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 623، الزجاجي: الجمل في النحو ص: 163.

(3) ينظر: البطلوسي: شرح أبيات الجمل ص: 154، الخوارزمي: شرح أبيات المفصل 2: 1275-1277.

(4) العيني: بدر الدين، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية "شرح الشواهد الكبرى"، 2005م، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 3: 255-256.

(5) حسن: عباس، النحو الوافي 4: 76.

4.2.3 النداء المجازي:

الأصل في النداء أن يكون حقيقياً، أي أن ينادى ما يصلح للإجابة، ولكن جاء عن العرب أنهم قد نادوا ما لا يعقل؛ لتحقيق أغراض بلاغية، كالتعظيم والاستعطاف، أو التحقير والاستهزاء والسخرية والتهمك في أحيان أخرى.

ومما نادوه ممّا ليس إسماعه متوهماً؛ الديار والأطلال، ومن ذلك قول امرئ القيس (من الطويل):

أَلَا انْعِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَنْعِمَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي⁽¹⁾
يقول ابن الشجري: إنهم قد ينادون الأوقات، بمعنى الاشتكاء لطولها، أو المدح لها بما نالوا من السُّرور فيها، فمن الاشتكاء لطول الليل⁽²⁾، قول امرئ القيس أيضاً (من الطويل):

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ⁽³⁾
ومما نادته العرب أيضاً العجب، ومن الشواهد على مناداة العجب، قول امرئ القيس (من الطويل):

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيتِي فَيَا عَجَباً مَنْ رَحِلَهَا الْمُتَحَمِّلِ⁽⁴⁾
قال بدر الدين العيني: فإن قلت كيف ينادى العجب، وهو ممّا لا يجيب ولا يفهم، قلت: إن العرب إذا أرادت أن تعظم أمر الخبر جعلته نداءً. قال سيبويه: إذا

(1) ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد، أمالي ابن الشجري، 1930م، ت: مصطفى عبد الخالق محمد، مطبعة الأمانة الفجالة، ط 1، 1: 246.

(2) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري 1: 246.

(3) المصدر نفسه 1: 246.

(4) العيني: المقاصد النحوية 3: 546.

قلت يا عجباه، فكأنك قلت تعال يا عجب؛ فإن هذا من أزمانك، فإن هذا أبلغ من قولك: تعجبت، والتقدير ههنا: يا قوم انتهوا للعجب⁽¹⁾.

وذكر العيني مسألة أخرى في هذا الشاهد، وهي إبدال ياء المتكلم ألفاً في قوله: (فَيَا عَجَبًا)، فالألف هنا بدل من الياء. والتقدير: فيا عجبي، كما في قولنا: يا غلاماً أقبل، تريد: يا غلامي أقبل⁽²⁾. ونظيره أيضاً قوله تعالى: (يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ) [الزمر: 56]، أي: يا حسرتي.

5.2.3 الترقيم:

حذف آخر الاسم المنادى تخفيفاً، نحو: يا فاطمة؛ تصبح: يا فاطم، ولا يدخل الترقيم إلا على ضربين من الأسماء:

الأول: ما كان مختوماً بتاء التانيث؛ سواءً أكان علماً أم غير علم، نحو: يا عائش و يا عالم في عائشة وعالمة.

الآخر: العلم المذكر أو المؤنث غير المركب، والزائد على ثلاثة أحرف، نحو: يا حَـعَفَ ويا سَعَا؛ في جعفر وسَعَاد⁽³⁾.

ومن الشواهد التي أوردتها النحاة على الضرب الأول، قول امرئ القيس (من الطويل):

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرَمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْمِلِي⁽⁴⁾

(1) العيني: المقاصد النحوية 3: 546.

(2) المصدر نفسه 3: 546 .

(3) ينظر: حسن(عباس):النحو الوافي4: 101- 104، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص:439.

(4) ينظر: الأشموني: شرح الأشموني 3: 63، العيني: المقاصد النحوية 3: 272.

فالشاعر هنا رَحَّمَ (فاطمة) فحذف تاء التَّأْنِيثِ، وقد رواها النُّحاةُ بالضَّمِّ والفتح، جرياً على اللَّغَتَيْنِ: لُغَةٍ من ينتظرُ، ولُغَةٍ من لا ينتظرُ، فعلى اللُّغَةِ الأولى - من ينتظر - وهي أن يبقى آخر الاسم المرخَّم على أصله، سواءً أكان مضموماً أم مكسوراً أم مفتوحاً، وتُقَدَّرُ الحالةُ الإعرابيةُ حينئذٍ على الحرفِ المحذوفِ؛ ففي هذا البيتِ أنشدوا (أَفَاطِمَ) وقدَّروا الضَّمَّ على الحرفِ المحذوفِ.

أما اللُّغَةُ الثانيةُ - من لا ينتظرُ -: فينظرون إلى الاسمِ المرخَّم وكأنَّه لم يحدث فيه حذفٌ، ويبنونه على الضَّمِّ مباشرةً في محلِ نصبٍ، وأنشدوا الشَّاهدَ (أَفَاطِمُ). وقال جماعةٌ من النُّحاةِ: كلُّ ما جاء على هذا النَّمطِ؛ أي: (فاطمة)، يجوزُ فيه التَّرخيمُ مطلقاً، سواءً أكان علماً أم غيرَ علمٍ ثلاثياً أم زائداً على الثلاثي⁽¹⁾.

وممَّا أنشده النُّحاةُ لامرئ القيسِ على لغةٍ من ينتظرُ على الضُّربِ الثاني، قوله (من الطَّويل):

أَحَارِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيْضَهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ⁽²⁾
وقوله أيضاً من الوافر:

أَحَارِ أُرِيكَ بَرْقاً هَبَّ وَهْنًا كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُّ اسْتِعَارًا⁽³⁾

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 4: 62، الأشموني: شرح الأشموني 3: 63، صفوت: الكامل في قواعد العربية 2: 223، الصيداوي: الكفاف 1: 356-357.

(2) ينظر: الجرجاني: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح 2: 792، الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص: 328، الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 2: 252.

(3) الجرجاني: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح 2: 793.

فَقَوْلُهُ: (أَحَار) فِي كِلَا الْبَيْتَيْنِ؛ تَرْخِيمٌ لـ (حَارِث)، وَإِجْرَاءٌ لَهُ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَنْتَظَرُ، وَالْحَذْفُ هُنَا حَسَنٌ كَمَا يَقُولُ النُّحَاةُ لكَثْرَةِ اسْتِخْدَامِ (حَارِث) فِي الشُّعْرِ؛ وَلَأنَّهُمْ أَكْثَرُوا التَّسْمِيَةَ بِهِ لِلرَّجَالِ⁽¹⁾.

وَمِنْ الشُّوَاهِدِ الَّتِي خَالَفَتِ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ، وَحَمَلَهَا النُّحَاةُ وَلَا سِيَّما سِيبَوِيهِ عَلَى الْجَوَازِ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ (مَنْ الْمُتَقَارِبُ):

أَحَارِ بَنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خِمِرٌ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتُمِرُ⁽²⁾

فَقَوْلُهُ: (أَحَار) تَرْخِيمٌ لـ (حَارِث)، وَهُوَ اسْمٌ مُوصُوفٌ، وَقَدْ مَنَعَ قَوْمٌ، وَمِنْهُمْ الْفَرَاءُ وَالسَّيرَافِيُّ، وَصَفَ الْمَرْخِمَ. فَقَالُوا: لِأَنَّهُ لَا يَرْخِمُ الْاسْمُ إِلَّا وَقَدْ عَلِمَ مَا حُذِفَ مِنْهُ، وَمَنْ يُعْنَى بِهِ، فَإِنْ اخْتِيجَ إِلَى النَّعْتِ فَرُدُّ مَا سَقَطَ مِنْهُ أَوَّلَى.

وَأَجَازَ الْجُمْهُورُ، وَمِنْهُمْ سِيبَوِيهِ، تَرْخِيمَ الْمُوصُوفِ مُسْتَدْلِينَ بِقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ هَذَا، وَفَنَدَ السُّيُوطِيُّ رَأْيَ الْفَرَاءِ وَالسَّيرَافِيِّ السَّابِقَ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ فِي نَظَرِهِ يَرْخِمُ إِذَا عَلِمَ مَا حُذِفَ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ مَنْ يُعْنَى بِهِ، وَكَذَلِكَ قَاسَ الْبَغْدَادِيُّ عَلَى جَوَازِ تَرْخِيمِ الْمُوصُوفِ جَوَازَ تَرْخِيمِ قَوْلِنَا: يَا طَلْحَةُ الْفَاضِلَ، وَيَا حَارِثُ الْفَاضِلَ؛ فَنَقُولُ: يَا طَلَحَ الْفَاضِلَ، وَيَا حَارِ الْفَاضِلَ⁽³⁾، وَبَنَاءً عَلَى قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ وَإِجْمَاعِ النُّحَاةِ عَلَى تَرْخِيمِ الْمُوصُوفِ فَقِيَاسُ الْبَغْدَادِيِّ صَحِيحٌ لِتَحْقِيقِ أَمْرَيْنِ؛ أَوَّلًا: لِأَنَّهُ اعْتَمَدَ فِي هَذَا عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ؛ أَيِ: قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ، وَكَلَامِ الْعَرَبِ أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ التَّقْعِيدِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَثَانِيًا: اسْتِنَادَهُ عَلَى إِجْمَاعِ الْجُمْهُورِ؛ فَمَا تَوَصَّلَ إِلَيْهِ الْبَغْدَادِيُّ يَقُومُ عَلَى دَعَامَتَيْنِ قَوِيَّتَيْنِ.

(1) يَنْظُرُ: الْجَرْجَانِي: كِتَابُ الْمُقْتَصَدِ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ 2: 792-793، الشُّنْتَمَرِيُّ: تَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ص: 328، الشُّلُوبِينَ: شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْجَزُولِيَّةِ الْكَبِيرِ 2: 251-253.

(2) يَنْظُرُ: دِيْوَانُ امْرِئِ الْقَيْسِ 2: 747، السُّيُوطِيُّ: شَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ق 2: 635.

(3) يَنْظُرُ: السُّيُوطِيُّ: هَمْعُ الْهُوَامِعِ 5: 285، الْبَغْدَادِيُّ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ 2: 378-379.

6.2.3 هل يجوز ترخيم بعض الصفات:

يقول أبو عليّ الفارسيّ: إنّ كثيراً من الصّفات قد تستعمل استعمال الأسماء؛ ألا ترى أنّك تقول: هذا عبْدٌ، ورأيت عبْداً، وهو في الأصل صفةٌ، ولا تكادُ تقول: هذا رجلٌ عبْدٌ، وعلى هذا عندهم (صاحب)؛ حَسُنَ لهذا ترخيّمهُ، ولم يرخّموا من هذا الضّرْبِ غيره⁽¹⁾، ومن الشّواهد التي ساقها أبو عليّ لإثبات وجهة نظره، قولُ امرئ القيس (من الوافر):

أَصَاحَ تَرَى بُرَيْقاً هَبَّ وَهْنًا كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُّ اسْتِعَارًا⁽²⁾
فقوله: (أَصَاحَ) صفةٌ قامت مقام الاسم لذلك رُخِّمَتْ، وأجريت على لغة من ينتظر، فمن خلال هذا الشّاهد فإنّ ترخيم بعض الصّفات أمرٌ جائزٌ لمجيئه في كلام العرب.

7.2.3 ترخيم ما ليس بمنادي:

قد يضطرّ الشّاعرُ فيرخّم ما ليس بمنادي، ولكن اشتراط النّحاة في هذا الاسم أن يكون صالحاً للترخيم، ومن الشّواهد التي ذكرها النّحاة على هذه المسألة، وحملت على الضّرورة، قولُ امرئ القيس (من الطّويل):

لِنِعْمَ الْفَتَى تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بَنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ⁽³⁾
يرى معظم النّحاة أنّ قوله: (مَالٍ) ترخيمٌ لـ (مالك) في غير النّداء ضرورةً فقد جعله بمنزلة اسمٍ لم يحذف منه شيءٌ، على لغة من لا ينتظر، فجرّه بالإضافة،

(1) الفارسي، أبو علي: المسائل الحليّات، 1987م، ت: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط1، ص:300.

(2) ديوان امرئ القيس 2: 508، ينظر أيضاً: الفارسي: المسائل الحليّات ص: 300.

(3) ينظر: سيبويه: الكتاب 2: 255، الحريري: شرح ملحّة الإعراب ص: 217، ابن مالك: شرح التسهيل 3: 286، العيني: المقاصد النحوية 3: 267.

ومذهبُ سيبويه ينصُّ على إجرائه على اللُّغتين، بخلافِ المبرِّد الذي يوجبُ انتظارَ المحذوف؛ فلا يجوزُ في نظره التَّرخيمُ في غيرِ النِّداءِ إلَّا على نيَّة التَّمام، أي: إجراؤه على لغةٍ من ينتظرُ فحسبُ. أيًّا كان الأمرُ، فهذا الوجهُ مجمعٌ على جوازِهِ للضرورة⁽¹⁾.

ومن الآراءِ التي تقوِّضُ ما ذهبَ إليه جُلُّ النُّحاة؛ ما ذكره صاحبُ تذكرة النُّحاة - أبو حيانٍ - . قال: مال؛ ترخيمُ مالكٍ. قال أبو النِّدى [الفندجاني]: هذا خطأ، والصَّوابُ: طريفُ بن ملٍّ؛ وهو طريف بن مل بن عميرة بن تميم بن عوف ابن مالك بن ثعلبة من طيء⁽²⁾.

وذكر السُّكريُّ جامعُ شعرِ امرئ القيس هذا الشَّاهد: "طريفُ بن ملٍّ"⁽³⁾، فروايةُ السُّكريِّ وإنِ اختلفت مع الذي ذكره أبو حيانٍ الأندلسيُّ في ضبطِ الاسم؛ إلَّا أنَّهما يتعاضدان في تقويضِ وإبطالِ ما أجمعَ النُّحاةُ على جوازِهِ في الضرورة، وهو: ترخيمُ غيرِ المنادى، وعلى ذا فلا شاهدَ في البيتِ على جوازِ ترخيمِ غيرِ المنادى؛ وإنَّما وقعَ العلماءُ الأجلُّاءُ في الزَّلَلِ بسببِ التَّصحيفِ والتَّحريفِ الذي وقعَ في البيتِ السَّابقِ.

8.2.3 الاستغاثة:

نداءٌ ودعوةٌ يوجَّهانِ إلى من يستطيعُ أن يدفعَ الضَّرَرَ أو الشَّدَّةَ أو البلاءَ، نحو: يا لَعَمَرَ لِلأيتامِ و يا لَصَلاحٍ لِلقدسِ، ويتكوَّنُ أسلوبُ الاستغاثةِ من ياءِ النِّداءِ أو الاستغاثةِ، ومن مستغاثٍ بهِ ومستغاثٍ لأجلِهِ، ولكليهما أحكامٌ خاصَّةٌ.

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب 2: 255، الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص: 331، ابن مالك: شرح الكافية الشافية 2: 38، ابن الناظم: شرح ابن الناظم ص: 428، ابن هشام: أوضح المسالك 4: 64-65، السرمري: اللؤلؤة في علم العربية ص: 267، العيني: المقاصد النحوية 3: 267، الأشموني: شرح الأشموني 3: 79، السيوطي: همع الهوامع 3: 77.

(2) ينظر: أبو حيان: تذكرة النُّحاة ص: 420، الدناع: مسالك النُّحاة ص: 245-246.

(3) ديوان امرئ القيس 2: 565.

أَمَّا الْمُسْتَغَاثُ بِهِ؛ فَتَدْخُلُ عَلَيْهِ اللَّامُ الزَّائِدَةُ الْمَفْتُوحَةُ، وَيَلْحَقُ بِآخِرِهِ أَلْفُ زَائِدَةٌ لِتَوْكِيدِ الِاسْتِغَاثَةِ، أَوْ يَبْقَى عَلَى أَصْلِهِ دُونَهَا زِيَادَةُ أَيِّ شَيْءٍ. أَمَّا الْمُسْتَغَاثُ لِأَجْلِهِ؛ فَيَجْرُ بِلَامٍ مَكْسُورَةٍ، وَقَدْ يَجْرُ فِي حَالَاتٍ نَزَرَةٍ بـ (مِنْ).

مِنْ الشَّوَاهِدِ الَّتِي أَنْشَدَهَا النُّحَاةُ فِي هَذَا الْبَابِ، قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ (مِنْ الطَّوِيلِ):

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلُ شُدَّتْ بِبِذْبُلٍ⁽¹⁾
وَجَّهَ جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَاةِ قَوْلَهُ: (فَيَا لَكَ) عَلَى أَنَّهُ شَاهِدٌ عَلَى أَسْلُوبِ الِاسْتِغَاثَةِ، حَيْثُ جَاءَتِ اللَّامُ لِلِاسْتِغَاثَةِ؛ اسْتَغَاثَ بِهِ مِنْهُ لَطُولُهُ كَأَنَّهُ قَالَ: يَا لَيْلُ مَا أَطْوَلَكَ⁽²⁾ وَفُتِحَتِ اللَّامُ هُنَا مَعَ أَنَّهُ مُسْتَغَاثٌ لِأَجْلِهِ؛ لِأَنَّ اللَّامَ إِنَّمَا تَكْسُرُ فِي الْمُسْتَغَاثِ لِأَجْلِهِ إِذَا كَانَتْ فِي الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ، فَأَمَّا الضَّمِيرُ؛ فَتَفْتَحُ مَعَهُ اللَّامُ إِلَّا مَعَ الْيَاءِ فَتَكْسُرُ، وَإِذَا قُلْتَ: (يَا لَكَ) احْتَمَلَ الضَّمِيرُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَغَاثًا بِهِ أَوْ مُسْتَغَاثًا لِأَجْلِهِ.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ (لَكَ) مُسْتَغَاثٌ بِهِ، وَقَوْلُهُ: (مِنْ لَيْلٍ) مُسْتَغَاثٌ لِأَجْلِهِ، وَقَدْ جُرَّ بِحَرْفِ الْجَرِّ (مِنْ)، فَاسْتَدَلُّوا بِهَذَا الشَّاهِدِ عَلَى جَوَازِ جَرِّ الْمُسْتَغَاثِ لِأَجْلِهِ بِـ (مِنْ)، كَمَا فِي قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ ذَا.

وَقِيلَ فِيهِ أَيْضًا أَنَّ الْيَاءَ: حَرْفُ نِدَاءٍ، وَاللَّامُ: لِلتَّعَجُّبِ، تَدْخُلُ عَلَى الْمُنَادَى إِذَا تَعَجَّبَ مِنْهُ. قَالَ الْحَضْرَمِيُّ: كَأَنَّهُ نَادَى مُضْمَرًا أَوْ أَضْمَرَ مَعَهُ فِعْلًا، أَيِ كَأَنَّهُ قَالَ: يَا لَيْلُ أَعْجَبُ لَكَ مِنْ لَيْلٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ غَيْرُ مَعْتَدٍّ بِهِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ وَالْحَرْفَ لَا

(1) ينظر: العيني: المقاصد النحوية 3: 259، السيوطي: شرح شواهد المغني 2: 575، البغدادي: خزانة الأدب 3: 269.

(2) ينظر: العيني: المقاصد النحوية 3: 259، البغدادي: خزانة الأدب 3: 270.

يناديان⁽¹⁾، وبذا يترجّح في هذا الشّاهد التّخريج الأوّل والثّاني، ويُستبعد التّخريج الثالث لتكلف التّأويل والتّقدير.

3.3 التنازع:

هو أن يتقدّم فعلاً متصرفاً، أو ما يعمل عملهما، ويتأخّر عنهما معمول، بحيث يصلح هذا المعمول لكليهما من جهة المعنى، نحو قولنا: قرأاً وكتبَ زيدُ المقال.

وقد اختار الكوفيّون إعمال الأوّل لسبقه، وأعمل البصريّون الأخير لقربه⁽²⁾، ومن الشّواهد التي ذكرها الكوفيّون، وحملوها على التّنازع؛ نصرّة لمذهبهم في إعمال الأوّل قول امرئ القيس (من الطّويل):

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ⁽³⁾

اعتمد الكوفيّون على هذا الشّاهد من المنقول دليلاً على صحّة مذهبهم في إعمال الأوّل؛ ففي هذا الشّاهد كما يرون أعمل الفعل الأوّل (كفاني) في (قليل)، ولم يعمل الفعل الثّاني (أطلب)؛ لأنّه لم يجعل القليل مطلوباً إذ لو أعمله ونصب لكان المعنى فاسداً؛ وذاك لأنّ قوله: (فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ) يوجب أنّه لم يسع لها، والتّقدير عندهم: كفاني قليل من المال، ولم أطلب ما فوقه من المملكة ونحوها،

(1) ينظر: الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية "ديوان امرؤ القيس" ص: 73، العيني: المقاصد النّحويّة 3: 259، السيوطي: شرح شواهد المغني 2: 575، البغدادي: خزانة الأدب 3: 270.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 87، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 358.

(3) ينظر: سيبويه: الكتاب 1: 79، المبرد: المقتضب 4: 76، الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص: 97، ابن طولون: شرح ابن طولون 1: 358، الفرخان: المستوفي 1: 105.

أو: فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ لكفاني القليلُ من المالِ، واقتصرتُ عليه، ولم أطلبِ الملكَ⁽¹⁾.

يرى جُلُّ النُّحاةِ ولا سيَّما البصريُّون أنَّ الكوفيَّين قد وقعوا في الزَّلَلِ والوهمِ، فليسَ قولُ امرئ القيسِ هذا من بابِ التَّنَازُعِ في شيءٍ، تبعاً للبيانِ التَّالي:

أولاً: إنَّ من شروطِ التَّنَازُعِ أنْ يصلحَ المعمولُ لكلا العاملين؛ وهذا لا يستقيمُ في قولِ امرئ القيسِ، فلا يصحُّ تسليطُ (أطلب) على (قليل)؛ لأنَّ امرأ القيسِ لا يطلبُ القليلَ؛ وإمَّا يطلبُ الملكَ بدليلِ قوله بعد الشَّاهد:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي⁽²⁾

فإنَّ أعملنا (أطلب) في (قليل)، نكونُ قد أوقعنا أنفسنا في التَّنَاقُضِ؛ لأنَّ امرأ القيسِ يخبرُ بأنَّه لا يسعى لأدنى معيشةٍ، وتارةً يخبرُ بأنَّه يطلبُ القليلَ، وهذا عينُ التَّنَاقُضِ؛ فلا يقبلُ ذا لا منطقياً ولا عقلياً.

ومن الشُّروحِ النَّفيسةِ في تبيانِ هذا، أنَّ (لو) تدلُّ على امتناعِ الشيءِ لامتناعِ غيره، فإذا كانَ ما بعدها مثبتاً فهو منفيٌّ، نحو: لو درسَ لنجحَ، وإنَّ كانَ منفيّاً فهو مثبتٌ، نحو: لو لم يثابر لم ينجحَ، فقوله: (أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ) مثبتٌ؛ فهو منفيٌّ، وقد دخلَ عليه حرفُ الامتناعِ، وكلُّ شيءٍ امتنعَ لقلَّةِ ثبوتِ نقيضه، ونقيضُ السَّعيِّ لأدنى معيشةٍ، عدمُ السَّعيِّ لأدنى معيشةٍ، وقوله (ولم أطلب) منفيٌّ فهو مثبتٌ، وقد دخلَ عليه حرفُ الامتناعِ، فلو وُجِّهَ إلى (قليل) وجبَ فيه إثباتُ طلبِ القليلِ، وهو عينُ ما نفاهُ أولاً، وهذا باطلٌ يفسدُ المعنى، وإذا بطلَ هذا تعيَّنَ أن

(1) ينظر: الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه ص: 97، الفارقي: الإفصاح ص: 313، الحيدرة: كشف المشكل في النحو ص: 474، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 105، الصنعاني: كتاب التهذيب الوسيط في النحو ص: 401-402، الأنباري: الإنصاف 1: 87-88، العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص: 257.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 360، البغدادى: خزانة الأدب 1: 327.

يكون مفعول (أُطْلِبَ) محذوفاً، وتقديره: ولم أطلب الملك، ومقتضى هذا أنه طالب للملك بدلالة قوله بعده (وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ) ⁽¹⁾.

ثانياً: ومن الآراء أيضاً التي تقوِّض ما بناه الكوفيون على هذا الشاهد ما نسبته البغداديُّ لأبي عبد الله الحسن بن موسى الدينوري، حيث قال: والذي يقوى في نفسي وما سبقني إليه أحد، أن قوله: (وَلَمْ أُطْلَبْ) معناه: ولم أسع، وهو غير متعدٍّ؛ فلذلك لم يحفل به، ولا أعمل الأول، ولا أدري كيف خفي على الأفاضل من أصحابنا ذلك، حتى جعلوا البيت شاهداً لجواز إعمال الأول ⁽²⁾، وبهذا البيان يتبين لنا فساد ما ذهب إليه الكوفيون فليس في البيت حجة أو شاهد على التنازع ولا إعمال الأول.

ومن الشواهد التي تجري على باب التنازع ما ذكره البطليوسي في قول امرئ القيس (من الطويل):

تَصُدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَتَّقِي بِنَاطِرَةٍ مِنْ وَحْشٍ وَجَرَةٍ مُطْفِلٍ ⁽³⁾
قال البغدادي: هذا البيت من باب التنازع. فقوله: (تَصُدُّ وَتُبْدِي) لك الخيار في إعمال أي الفعلين شئت: فإن أعملت (تَصُدُّ) وهو اختيار الكوفيين، ولا سيما ابن قتيبة، كانت (عَنْ) بدلاً من باء الجر؛ لأنَّ صَدَّ يتعدى بالباء لا ب (عَنْ)، وإن أعملت تبدي وهو اختيار البصريين، كانت (عَنْ) غير مبدلة من حرف آخر.

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف 1: 94، الخوارزمي: شرح المفصل "التخمير" 1: 241-243، أبو حيان: تذكرة النحاة ص: 340، ابن هشام: شرح قطر الندى ص: 332، الفاسي: فيض الانشراح من روض طي الاقتراح ص: 1032، الموصلي: شرح ألفية ابن معطي 1: 656-657.

(2) البغدادي: خزانة الأدب 1: 327.

(3) ينظر: البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص: 348، البغدادي: خزانة الأدب

والوجه هنا كما يقول البطلوسي: اختيارُ إعمالِ الثاني (تُبدي)؛ لأنَّه إذا أعملَ (تَصُدُّ) لَزِمَ أَنْ يَقُولَ: تَصُدُّ وتبدي عنه عن أسيل؛ لأنَّ الفعلَ الأوَّلَ في هذا الباب إذا أعملَ أضمرَ في الثاني، وإذا أعملَ الثاني لم يُضْمَرْ في الأوَّل⁽¹⁾، فعلى هذا يكونُ إعمالُ الثاني أولى من إعمالِ الأوَّلِ لعدمِ الإضمارِ، ولعدمِ تضمينِ (عَنْ) معنى الباءِ.

4.3 المفعول فيه (الظرف):

يقسمُ المفعولُ فيه أو الظرفُ إلى: ظرفِ زمانٍ وظرفِ مكانٍ؛ ويقصدُ به: ما ضَمِنَ معنى (في) باطرادٍ من اسمِ زمانٍ أو مكانٍ، أو ما جرى مجراهما أو دلَّ عليهما، وسمِّي الظرفُ ظرفاً؛ لأنَّه بمثابة الوعاء الذي يحتوي الحدث؛ لأنَّه لا يُتَصَوَّرُ وجودُ مكانٍ أو زمانٍ دونَ أن يكونَ هناك حدثٌ يحدثُ فيهما⁽²⁾.

ويقسمُ الظرفُ سواءً أكان للزمانِ أم للمكانِ إلى: مختصٍّ ومبهمٍ، وإلى متصرفٍ وغير متصرفٍ، وإلى معربٍ ومبنيٍّ.

ومن الشواهد التي ذكرها النحاة من شعر امرئ القيس في هذا الباب، قوله (من الطويل):

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيتِي فَيَا عَجَباً مَنْ رَحِلَهَا الْمُتَحَمِّلِ⁽³⁾
فقوله: (يَوْمَ) حلَّها النُّحاةُ من منظورين:

المنظورُ الأوَّلُ: أَنَّ (يَوْمَ) من الظروفِ المتصرفِ، أي: التي تفارقُ الظرفيَّةَ إلى غيرها؛ فتأتي مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به، فـ (يَوْمَ) هنا كما قال جماعةٌ من

(1) ينظر: البطلوسي: الاقتضاب ص: 348-350، البغدادي: خزانة الأدب 10:125-126.

(2) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 203، الراجحي: التطبيق النحوي ص: 240، مغالسة: النحو الشافي ص: 296.

(3) العيني: المقاصد النحوية 3: 545.

النُّحَاةُ: تأتي في موضع نصبٍ أو جرٍّ أو رفعٍ عطفاً على- (يَوْم) في قوله السابق وهو⁽¹⁾:

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سَيِّمًا يَوْمٍ بِدَارَةٍ جُلُجُلٍ⁽²⁾
فمن قال بالرفع في (لا سَيِّمًا يَوْمٍ) حملة على الرفع، ومن قال بالنصب حملة على النصب، ومن قال بالخفض فهو مخفوضٌ عنده، وذكر وجه آخر؛ أن (يوم) باقٍ على الظرفية؛ فهو منصوبٌ بفعلٍ مضمر، تقديره: اذكر يومَ عقرتُ.

أما المنظور الثاني: فيتعلق بالإعراب والبناء، فمذهب الخليل وسيبويه أن ظروفَ الزمان غير متمكنة، فإذا أضيفت إلى غير معرب، أو إلى جملة مثل هذه أي: الماضية، بُنيت على الفتح، ويجوز أيضاً فيها الإعراب. فقوله: (يوم) مبنيٌّ في موضع رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ، وذاك لأنه أضيف إلى الفعل الماضي، فاكْتَسَبَ منه البناء، ويجوز أن يكونَ (يوم) منصوباً معرباً كأنه قال: اذكر يومَ عقرتُ⁽³⁾.

ومن الشواهد التي ذكرها النُّحَاةُ على ظروفِ المكانِ العادمةِ التَّصْرِفِ، قولُ امرئ القيس (من الطَّويل):

فَقَالَتْ سَبَاكَ اللَّهُ إِنَّكَ فَاضِحِي أَلَسْتَ تَرَى السُّمَّارَ وَالنَّاسَ أَحْوَالِي⁽⁴⁾
فقوله: (أَحْوَالِي) خَرَجَهُ النُّحَاةُ على أَنَّهُ من ظروفِ المكانِ العادمةِ التَّصْرِفِ الملازمةِ للإضافة، وكذلك ما اشتقَّ منه، نحو: حَوْلَ، حَوَالِي، حَوْلِي، حَوَالِي، حَوَالٍ، أَحْوَالٍ⁽⁵⁾.

(1) العيني: المقاصد النحوية 3: 546.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 160، الأشموني: شرح الأشموني 1: 529.

(3) ينظر: النحاس: إعراب القرآن 4: 237-238، الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية "ديوان امرؤ القيس" ص: 39، العيني: المقاصد النحوية 3: 545-546.

(4) ابن مالك: شرح التسهيل 2: 168.

(5) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 2: 167-168، السيوطي: همع الهوامع 3: 158-159.

ظرفٌ للمكان، وقد يأتي للزمان، ولا يضاف إلا لمتعدّد، وهو ظرفٌ معربٌ، ومن روائع النكت فيه؛ أنّه لا يعطف بعده إلا بالواو⁽¹⁾، ولكن ثمة شاهدٌ لامرئ القيس، وقد عطف بعده بالفاء على خلاف الأصل، وهو قوله (من الطويل):

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَيْبٍ وَمَنْزِلٍ بِسَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ⁽²⁾

تعددت رؤى النحاة وتخرجاتهم في قوله: (بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ) فقد أوقع دخول الفاء هنا النحاة في الإشكال، وتبعاً لهذا اجتهد النحاة في توجيه هذه المسألة على النحو الآتي:

التوجيه الأول: أنّ الفاء هنا بمنزلة الواو، فأجمع الجمهور خلافاً للجرمي والفرّاء أنّ من معاني الفاء الترتيب، سواء في المعنى أم الذكر؛ فأما الترتيب في الذكر فقد يأتي لمجرد الاشتراك في الحكم، وهنا يحسن وضع الواو موضع الفاء كما في قول امرئ القيس.

فكما يقول بعض النحاة: إنّ كلاً من الدخول وحومل يشتمل على مواضع ومنازل، فأضيف (بين) إليها لاشتغالها على متعدّد تقديرًا، وأشار المرادي: أنّهما على اعتبار المتعدّد حكماً؛ فجاءت هنا الفاء بمنزلة الواو لتدلّ على مجرد الاشتراك في الحكم بين هذه المواضع؛ وهو البكاء، ومما يؤكد أنّ الفاء هنا بمنزلة الواو رواية الأصمعي: "بين الدخول وحومل" بالواو، ومن الآيات الكريمة التي حملها

(1) ينظر: الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 1: 388، الراجحي: التطبيق النحوي ص: 248.

(2) ينظر: النحاس: إعراب القرآن: 3: 141، ابن هشام: مغني اللبيب: 1: 183، العيني: المقاصد

النحويّة 3: 163، الأشموني: شرح الأشموني: 1: 363، البغدادي: خزانة الأدب 11: 6.

النَّحَاسُ عَلَى هَذَا التَّخْرِيجِ قَوْلُهُ تَعَالَى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ) [النور:43]، فاستقامَ استخدامُ (بينَ) هنا؛ لأنَّ السَّحَابَ وإنْ كَانَ واحداً؛ فهو في حكمِ المتعدِّدِ؛ لأنَّه مشتملٌ على قطعٍ كثيرةٍ⁽¹⁾ من السَّحَابِ .

التَّوْجِيهُ الثَّانِي: قال البغدادِيُّونَ: الأصلُ (ما بينَ) فحذفَ (ما) دونَ (بينَ)، والفاءُ نائبةٌ عن (إلى)، والتَّقديرُ: ما بينَ الدَّخُولِ إلى حومِلٍ. وقد خطَّ الأَنْبَارِيُّ قولَ البغدادِيِّينَ هذا مستنداً إلى رأيِ الفَرَّاءِ؛ وذلك أنَّ (ما) إذا كانتَ حدّاً بينَ شيئينِ فلا يجوزُ سقوطُها، وكذلك وسمَّه ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ بالغرابة؛ فكونُ الفاءِ للغايةِ بمنزلةِ (إلى) غريبٌ⁽²⁾.

التَّوْجِيهُ الثَّالِثُ: قال الجرميُّ: "لا تفيدُ الفاءُ التَّرتيبَ في البقاعِ ولا في الأمصارِ بدليلِ قولهِ: (بينَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ). وقال الفَرَّاءُ: إنَّها لا تفيدُ التَّرتيبَ مطلقاً، فالفاءُ هنا لمطلقِ الجمعِ كالواوِ"⁽³⁾.

التَّوْجِيهُ الرَّابِعُ: قال يعقوبُ ابنُ السَّكِّيتِ وابنُ عصفورٍ في الدِّفاعِ عن امرئِ القيسِ: إنَّما جازَ العطفُ بالفاءِ؛ لأنَّ الكلامَ على حذفٍ مضافٍ، وأنَّ التَّقديرَ: بينَ

(1) النحاس: أبو جعفر، إعراب القرآن، 1988م، ت: زهير غازي زاهد، علم الكتب بيروت، ط3،

3:141

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 184 - 185، السُّيوطي: همع الهوامع 5: 234، البغدادى: خزنة الأدب 11: 7-8، سلطان: المؤاخذات النحويَّة ص: 312 / 372.

(3) ينظر: المرادي: الجنى الدَّاني ص: 64، ابن هشام: مغني اللبيب: 1: 183، البغدادى: خزنة الأدب 11: 8.

أهل الدَّخُولِ فحوملٍ، أو بينَ نواحي الدَّخُولِ، أو بينَ أَمَاكنِ الدَّخُولِ فأَمَاكنِ حوملٍ⁽¹⁾.

وجميعُ التَّوجِيهَاتِ السَّابِقَةِ لا غِبَارَ عَلَيْهَا باستثناءِ التَّوجِيهِ الثَّانِي؛ لوسمِهِ بِالْخَطَا والغَرَابَةِ، وأرجحُ ما قيلَ لدى الجمهورِ، وأكثرُهُ تَأْيِيداً، وأبعدهُ عن النِّقْدِ والطَّعنِ، التَّوجِيهِ الأوَّلُ، لما بيَّنَّا في موضِعِهِ.

2.4.3 (أمس):

ظرفُ زمانٍ، وهو معرفةٌ متصرفٌ، قد يدخلُ عليه (أل) لزيادةِ التَّعْرِيفِ، ويأتي غيرَ مقترنٍ بها فلا يفقدُ التَّعْرِيفَ.

فإذا دخلتْ عليه "أل" فأعرابهُ وتصرفه هو الغالبُ، ولا يأتي حينئذٍ ظرفاً، نحو: إِنَّ الْأَمْسَ مشرقٌ، وساءني انقضاءُ الأَمْسِ، وإنْ لمْ تدخلْ عليه "أل" فيبنى على الكسرِ، والغالبُ فيه حينئذٍ أَنَّهُ يأتي ظرفاً، وقد يأتي في أحيانٍ قليلةٍ متصرفاً.

فإنْ كَانَ ظرفاً؛ فيأتي مبنياً على الكسرِ في حالتين: أنْ يقصدَ به اليومُ الذي قبلَ يومِكَ مباشرةً، والآخرُ: أنْ يقصدَ به ما تقدَّمَ يومَكَ عندَ إرادةِ القربِ، ولا يكونُ هذا إلا مجازاً⁽²⁾.

ومن الشَّواهِدِ التي ساقها ابنُ عصفورٍ على المعنى المجازيِّ، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويل):

لَعَمْرِي لَقَوْمٌ قَدْ تَرَى أَمْسٍ فِيهِمْ مَرَابِطٌ لِلْأَمْهَارِ وَالْعَكْرِ الدَّثِرِ⁽³⁾

(1) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجة 1: 260، ابن هشام: أوضح المسالك 3: 321، الأشموني: شرح الأشموني 1: 388-389.

(2) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجة 2: 400، حسن(عباس): النحو الوافي 2: 282.

(3) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجة 2: 400 .

فَقَوْلُهُ: (أَمْسِ) كَمَا صَرَّحَ ابْنُ عَصْفُورٍ؛ أَرَادَ بِهِ مَا مَضَى مِمَّا تَقَدَّمَ يَوْمُهُ الَّذِي كَانَ فِيهِ⁽¹⁾؛ فَهُوَ ظَرْفُ زَمَانٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ.

3.4.3 (عل):

عَلٌ: ظَرْفُ مَكَانٍ بِمَعْنَى فَوْقَ، وَقَدْ أَلْزَمَ النُّحَاةُ فِيهِ أَمْرَيْنِ هُمَا: أَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَجْرُوراً بِمَنْ، وَالْأَمْرُ الْآخَرُ: أَنَّهُ لَا يُضَافُ خِلَافاً لِلْجَوْهَرِيِّ الَّذِي قَالَ بِإِضَافَتِهِ، نَحْوُ: أَتَيْتُهُ مِنْ عَلِ الدَّارِ، وَذَكَرَهُ كَذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ فِي عِدَادِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي يَجُوزُ إِضَافَتُهَا؛ وَفِي الْجَانِبِ الْآخِرِ أَجْمَعَ مَعْظَمُ النُّحَاةِ عَلَى عَدَمِ إِضَافَتِهِ، فَقَالَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ السَّبْتِيُّ فِي تَرْجِيحِ هَذَا: وَهُوَ الْحَقُّ⁽²⁾.

وَلِ (عَلٌ) حَكْمَانِ: الْإِعْرَابُ وَالْبِنَاءُ، فَتَكُونُ مَبْنِيَّةً عَلَى الضَّمِّ، إِذَا أُريدَ بِهَا الْمَعْرِفَةُ؛ وَذَاكَ حِينَمَا تَريدُ علواً مَخْصُوصاً، نَحْوُ: هَبَطَ زَيْدٌ مِنْ عَلٌ، أَيْ: مِنْ فَوْقِ السَّطْحِ، فَالْمُضَافُ إِلَيْهِ يَنوِي حِينَئِذٍ؛ لِذَلِكَ تَبْنَى.

وَتَكُونُ مَعْرَبَةً إِذَا كَانَتْ نَكْرَةً؛ وَذَاكَ حِينَمَا يَرَادُ بِهَا علواً غَيْرَ مَخْصُوصٍ أَوْ غَيْرَ مَعْيَنٍ، وَهَنَا لَا يَنوِي الْمُضَافُ إِلَيْهِ لَا لَفْظاً وَلَا مَعْنًى، فَيَكُونُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ نَسِيّاً⁽³⁾.

وَمِنَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي جَاءَتْ (عَلٌ) بِهَا نَكْرَةً مَعْرَبَةً، مَا حَكَاهُ النُّحَاةُ فِي قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ (مِنَ الطَّوِيلِ):

(1) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 400.

(2) ينظر: ابن هشام: شذور الذهب ص: 98، الأشموني: شرح الأشموني 2: 170 - 171، الأيوبي: الكناش 2: 187 - 188، حمزة: حاشية غاية الأرب ص: 99 - 100.

(3) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 176، المعصومي: مهذب مغني اللبيب ص: 93، صفوت: الكامل في قواعد العربية 1: 455.

مِكَرٌ مِفْرٌ مُقْبِلٌ مُذْبِرٌ مَعَاً كَجُلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّهَ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ⁽¹⁾
 فقوله: (مِنْ عَلٍ) معربٌ؛ لأنَّه أريد به النُّكْرَةُ، إذا المرادُ تشبيهُ الفرسِ في
 سرعتهِ بجلمودٍ انحطَّ من مكانٍ عالٍ؛ لا من عُلوٍّ مخصوصٍ، فالكسرةُ هنا حركةُ
 إعرابٍ⁽²⁾، فتعربُ في هذا الشَّاهدِ اسماً مجروراً وعلامةُ جرِّه الكسرةُ.

5.3 المفعول لأجله:

مصدرٌ قلبيٌّ علَّةٌ متَّحدٌ مع المعلِّلِ في الوقتِ والفاعليَّةِ، ويسألُ عنه بـ (لماذا)،
 ولا بدَّ من توفُّرِ خمسةِ شروطٍ؛ بحيثُ إذا نقصَ شرطٌ منها جرَّ المفعولُ لأجله بـ
 (لام) التَّعليلِ، وهذه الشُّروطُ هي:

- 1- أن يكونَ المفعولُ لأجله مصدرًا.
 - 2- أن يكونَ قلبيًّا غيرَ محسوسٍ، يتعلَّقُ بالوجدانِ⁽³⁾.
 - 3- أن يكونَ علَّةً لأمرٍ عارضٍ، أو غيرِ عارضٍ.
 - 4- أن يتَّحدَ مع المعلِّلِ في الوقتِ.
 - 5- أن يتَّحدَ مع المعلِّلِ في الفاعليَّةِ⁽⁴⁾.
- نحو قوله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ) [الإسراء:31]، وقولنا: نامتِ
 الجبناءُ خشيَةَ اللقاءِ، أمَّا إذا فُقدَ شرطٌ من الشُّروطِ السَّابقةِ، فإنَّ المفعولَ لأجله يجرُّ

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 176، العيني: المقاصد النحوية 2: 562، الأشموني: شرح
 الأشموني 2: 170، الشنقيطي: الدرر اللوامع 3: 115.

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 176، الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية
 "ديوان امرؤ القيس" ص: 75، العيني: المقاصد النحوية 2: 564.

(3) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 198، مغالسة: النحو الشافي ص: 286.

(4) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 198-199، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 370.

بلام التعليل، كقوله تعالى: (وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ) [الرحمن:10]، فالأنام ليست بمصدر؛
لذلك جرّت بلام التعليل.

ومن الشواهد الشعرية التي ذكرها النحاة من شعر امرئ على المفعول لأجله
المجرور بلام التعليل، قوله (من الطويل):

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ⁽¹⁾
فقوله: (لأدنى) دالٌّ على التعليل، ولم ينصب على المفعولية لفقدان شرط من
شروطها، وهو المصدريّة، فـ(أدنى) ليست مصدراً؛ بل هي أفعل التفضيل؛ لذا جرّت
بلام التعليل.

وقوله أيضاً (من الطويل):

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السَّيْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضِّلِ⁽²⁾
فقوله: (لنوم) جرّ بلام التعليل؛ لأنه لم يتحدّ مع النضو أي: خلع الثياب، في
الوقت، فزمن النضو وقع قبل زمن النوم، لذلك جرّ بلام التعليل لفقدان الاتحاد في
الزمان.

وزعم جماعة من النحاة ولا سيما ابن خروف، أنه لا يشترط في المفعول لأجله
الاتحاد في الفاعلية، وقد احتج ابن خروف لإثبات هذا الرأي، بقول امرئ القيس (من
الطويل):

(1) ينظر: ابن هشام: شذور الذهب ص: 185، ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ص:
375، الرملي: شرح الأجروميّة ص: 259، حمزة: حاشية غاية الأرب على تهذيب شذور
الذهب ص: 205-206.

(2) ينظر: ابن عصفور: المقرّب ص: 178، ابن مالك: شرح التسهيل 2: 125، ابن هشام: شرح
اللّوحة البدرية 205: 2-206، العيني: المقاصد النحوية 2: 313، حمزة: حاشية غاية الأرب
على تهذيب شذور الذهب ص: 206، البعلي: الفاخر 1: 373.

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَ⁽¹⁾
 فقوله: (بُكَاءً) مفعولٌ لأجله، ولم يتَّحدْ مع المَعْلَلِ في الفاعليَّة؛ لأنَّ فاعلَ
 (التَّحدَّر) هو الدَّمْعُ، وفاعلُ (البكاء) هو (أُمُّ عمرو)، ومع ذلك جعله ابنُ خروفٍ
 مفعولاً لأجله، ومن الآياتِ القرآنيَّةِ التي وجَّهَتْ وفقاً لرأي ابنِ خروفٍ، قوله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا) [الروم:24]، ف (خَوْفًا وَطَمَعًا) مفعولٌ
 لأجله، وإن لم يتَّحدْ مع المَعْلَلِ في الفاعليَّة؛ لأنَّ المُري هو الله تعالى، والخوفُ
 والطَّمَعُ من المخلوقين⁽²⁾.

ورأيُ ابنِ خروفٍ هذا واردٌ وكائنٌ، وقد أشارَ سيبويه إلى جوازِهِ، ولكنَّ الذين
 رفضوا هذا الرأيَ وتشبثوا بضرورة توفُّرِ الشُّروطِ الخمسة؛ تأوَّلوا ما سبق، فخرَّجوا
 قولَ امرئ القيسِ على الحاليَّة، وقوله تعالى على أنَّه مفعولٌ ثانٍ لـ (يرى)، أو على
 الحاليَّة، والتَّقديرُ: خائفين⁽³⁾.

6.3 المفعول المطلق:

مصدرٌ منصوبٌ يأتي لتأكيدِ الفعلِ، أو لبيانِ نوعِهِ، أو لبيانِ عددهِ⁽⁴⁾، نحو:
 بحثٌ عن الإجابةِ بحثاً، وفازَ عمرو فوزَ الواثقين، وقرأتُ المسألةَ قراءتين.

(1) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري: شرح اللوحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، ت: صلاح راوي، دار مرجان للطباعة، ط2، 2: 207.

(2) ابن هشام: شرح اللوحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي 2: 207-209.

(3) ينظر: الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية "ديوان امرؤ القيس" ص: 151، ابن هشام: شرح اللوحة البدرية 2: 207، الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه 6: 46-47.

(4) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 2: 181، الراجحي: التطبيق النحوي ص: 227.

1.6.3 ما ينوب عن المفعول المطلق:

الأصل في المفعول المطلق أن يكون مذكوراً، ولكنه قد يحذف، وينوب عنه ما يدل عليه ك: اسم المصدر، وصفته، وضميره العائد إليه، ومرادفه في المعنى، وما يدل على نوعه وعدده وآلته، وكلّ وبعض وأي الكمالية، فيعطى ما سبق حكمه في كونه منصوباً⁽¹⁾.

ومن الشواهد التي حُمِلَتْ على مرادفه أو ملاقيه في المعنى، قول امرئ القيس (من الطويل):

وَيَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الْكَثِيبِ تَعَذَّرْتُ عَلَيَّ وَآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحْلَلِ⁽²⁾
فقوله: (حَلْفَةً) مصدرٌ غيرٌ مؤكَّدٍ لعامليه، حيث ذهب أبو عثمان المازني، وأبو العباس المبرِّد، وأبو عمر الشلوبين، وابن مالك الأندلسي؛ إلى أن (حَلْفَةً) منصوبٌ بـ (آلَتْ)؛ لأنها بمعنى حلفت، فقامَ أحد المترادفين مقام الآخر.

أما مذهبُ سيويه، فيمنعُ ما سبق، وينصبُ (حَلْفَةً) بفعلٍ مضمِرٍ من جنسه، أي: حلفتُ حَلْفَةً.

وقال أبو حيان الأندلسي موازناً بين الرأيين: يجوزُ أن ينصبَ بـ (آلَتْ)، ويجوزُ أن ينصبَ بـ (حلفت) المضمرة، فترجَّح الأول لعدم تكلفِ الإضمار، وترجَّح الثاني لجريانِ المصدرِ على الأكثرِ في كونه ينتصبُ بفعلٍ من لفظه⁽³⁾.

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 2: 187-189، الراجحي: التطبيق النحوي ص: 229-232.

(2) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 2: 109، الشنقيطي: الدرر اللوامع 3: 61.

(3) ينظر: الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 3: 1080-1081، الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية "ديوان امرؤ القيس" ص: 48، ابن مالك: شرح التسهيل 2: 109، السيوطي: همع الهوامع 3: 100، الشنقيطي: الدرر اللوامع 3: 61.

ومن الشواهد التي اختلف فيها فحملت تارة على إقامة الصفة مقام المفعول المطلق، وتارة على مرادفه في المعنى، قول امرئ القيس (من الطويل):

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيَا الْقُرْنُفُلِ⁽¹⁾

فقوله: (نسيم الصبا) مصدر - مفعول مطلق - نصب من وجهين: إما على أنه قام مقام نعت لمصدر محذوف، فيكون التقدير: تَضَوَّعَ الْمِسْكُ تَضَوُّعاً مِثْلَ تَضَوُّعِ نَسِيمِ الصَّبَا، وإما لأنه مرادفه في المعنى، فمعنى تنسم: تَضَوَّعَ، فيكون العامل في (نسيم) (تضووع)؛ لأنه في معناه أو مرادفه.

أما مذهب سيبويه هنا فينصب (نسيم) بفعل مضمر من جنسه، فالعامل في (نسيم) في رأيه تنسم⁽²⁾.

فمذهب سيبويه صحيح ولا شائبة فيه، فهو يجري على الأصل في كون المفعول المطلق ينتصب بفعل من لفظه، لذلك قدر سيبويه في كلا الشاهدين فعلاً من جنس المفعول المطلق نصبه، ولكن أميل إلى ترجيح الرأي الأول؛ أي: أن المفعول المطلق في كلا الشاهدين نصب من باب الترادف والموافقة في المعنى؛ وإنما قلت: هذا أرجح؛ لإقرار معظم النحاة بنصب المفعول المطلق على باب الترادف، ولعدم تكلف تقدير فعل من جنس المفعول المطلق، فمتى ظهر الأمر وبأن كان الأخذ به أولى من الأخذ بالتقدير والتأويل.

2.6.3 المصدر النائب عن فعله:

قد يُحذف العامل في نصب المفعول المطلق، ويقوم مقامه مصدره، ويقع هذا النوع من المصادر في بابين أساسيين، هما: مصادر لا أفعال لها تقوم مقام المفعول المطلق، نحو: ويح وويل وبله.

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 176، البغدادي: خزانة الأدب 3: 448.

(2) ينظر: الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية "ديوان امرئ القيس" ص: 58-59،

ابن هشام: مغني اللبيب 2: 707، البغدادي: خزانة الأدب 3: 449.

أَمَّا الْبَابُ الْآخَرُ: فَمَا لَهُ فَعْلٌ، وَيتفرعُ هذا البابُ إلى ضربين أيضاً هما:

الضربُ الأوَّلُ: ما كانَ واقعاً في الطَّلَبِ، كالواردِ في الدُّعاءِ والأمرِ والنَّهي والاستفهامِ التَّوبيخي، ومن الشَّواهدِ التي ساقها الخليلُ بنُ أحمدَ على هذه المسألة، وتحديدًا على الأمرِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويل):

فَدَعُ عَنْكَ نَهْبًا صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ⁽¹⁾
فَقَوْلُهُ: (حَدِيثًا) نُصِبَ عَلَى الْأَمْرِ، وَالتَّقْدِيرُ: حَدَّثَنِي حَدِيثًا⁽²⁾، فَهُوَ مُصَدَّرُ نَائِبٍ
عَنْ فَعْلِهِ وَقَعَ مَوْقِعَ الْأَمْرِ، وَمِمَّا حَمَلَهُ الْخَلِيلُ عَلَى هَذَا النَّمِطِ قَوْلُنَا: صَبْرًا، أَي: اضْبِرْ
صَبْرًا.

الضَّربُ الثَّانِي: ما كانَ واقعاً في الخبرِ، ومنهُ: مَصَادِرُ مَسْمُوعَةٌ عَنِ الْعَرَبِ، وَمَا
كَانَ تَفْصِيلاً لِعَاقِبَةٍ مَا قَبْلَهُ، وَالْمَصَدَّرُ الْمَكْرُرُ أَوْ الْمَحْصُورُ، وَالْمَصَدَّرُ التَّشْبِيهِيُّ، وَمِنْ
الشَّوَاهِدِ الَّتِي أوردَهَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَبْرَدُ عَلَى هَذَا الضَّرْبِ، وَتَحْدِيدًا عَلَى الْمَصَادِرِ
الْمَسْمُوعَةِ، قولُ امرئ القيسِ (من الوافر):

وَيَمْنَحُهَا بَنُو شَمَجَى بْنِ جَرِمٍ مَعِينُ زَهُمُ حَنَانِكَ ذَا الْحَنَانِ⁽³⁾
فَقَوْلُهُ: (حَنَانِكَ) مُصَدَّرُ نَائِبٍ عَنْ فَعْلِهِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَثْنً. قَالَ
الْمَبْرَدُ: مَا يَكُونُ مَثْنً لِمُبَالِغَةٍ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَبِيكَ وَسَعْدِيكَ وَحَنَانِيكَ. فَقَالَ: هَذَا مِمَّا
يَجُوزُ إِفْرَادُهُ؛ فَإِذَا أَفْرَدْتَ فَأَنْتَ مَخِيرٌ إِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ بِالْفِعْلِ، وَإِنْ شِئْتَ ابْتَدَأْتَ،
فَإِذَا ثَنَيْتَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَنْصُوبًا⁽⁴⁾.

(1) الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 60.

(2) المصدر نفسه ص: 59-60.

(3) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 581، المبرد: المقتضب 3: 224.

(4) المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، 1963م، ت: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم
الكتب بيروت، 3: 223-224.

وقد أوردَ المبرِّدُ هذا البيتَ شاهداً على الإفرادِ واختيارِ النَّصبِ، وهذا المصدرُ (حَنَانُكَ) ليسَ فيه هنا إلاَّ النَّصبُ على أنَّه مصدرٌ نائبٌ عن فعلِهِ واقعٌ في مجالِ الإخبارِ، وما ذكرَهُ المبرِّدُ من جوازِ رفعِهِ على الابتداءِ فليسَ فيه حُجَّةٌ لعدمِ وجودِ روايةٍ تُعَضِّدُ ما قالَ.

ومن الأمثلةِ أيضاً على المصادرِ المنصوبةِ المسموعةِ عنِ العربِ الواقعةِ في مجالِ الإخبارِ قولُهُم: سبحانَ الله، حمداً وشكراً لا كفرأ، وصبراً لا جزعأ، وأفعلهُ وكرامةً ومسرةً، وعجبأ.

7.3 الحال:

وصفٌ فضلهُ يبيِّنُ هيئةَ صاحبهِ من الفاعلِ أو المفعولِ أو منهما معاً، أو من غيرهما؛ وقتَ وقوعِ الفعلِ أو الحدثِ⁽¹⁾، ويُسألُ عن الحالِ ب(كيفَ)، نحو: آبُ المسلمون منتصرين، وصافحَ زيدٌ عمرأ واقفين.

الأصلُ في الحالِ أنْ تكونَ مذكورةً لتؤديَ وظيفتَهَا المعنويَّةَ؛ لذا يجبُ ذكرُها في كثيرٍ من المواضعِ، ويجوزُ حذفُها في حالاتٍ قليلةٍ، ومن المواضعِ التي لا يجوزُ أنْ تحذفَ فيها الحالُ؛ أنْ يتوقفَ المعنى المرادُ على ذكرِها؛ بحيثُ إذا حُذفتْ يفسدُ المعنى، ومن الشواهدِ التي ذكرها ابنُ مالكٍ على هذه القضيةِ، قولُ امرئِ القيسِ (منَ الكاملِ):

فَجُزِيَتْ خَيْرَ جَزَاءٍ نَاقَةٍ وَاحِدٍ وَرَجَعَتْ سَالِمَةً الْقَرَا بِسَلَامٍ⁽²⁾
 فقوله: (سَالِمَةً) حالٌ يبيِّنُ هيئةَ الضَّميرِ الفاعلِ في (رَجَعَتْ)، ولا يجوزُ حذفُها هنا كما أشارَ إلى ذلكِ ابنُ مالكٍ؛ لأنَّ المعنى يتطلبُ ذكرَها.

(1) ينظر: الراجحي: التطبيق النحوي ص: 260، مغالسة: النحو الشافي ص: 326.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 482، ابن مالك: شرح التسهيل 2: 268-269.

1.7.3 العامل في الحال:

يقصدُ به ما تقدّمَ عليه من فعلٍ أو شبهه أو معناه، والمرادُ بشبهه: الصّفاتُ أو المشتقاتُ؛ كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ، والمرادُ بمعنى الفعلِ عدّةُ أشياء: اسمُ الفعلِ، واسمُ الإشارةِ، وأدواتُ التّشبيهِ والتّمني والتّرجي والاستفهامِ، وحرفُ التّنبيةِ، وحرفُ النّداءِ⁽¹⁾.

ومن الشّواهدِ التي خرّجها النّحاةُ على مجيءِ الفعلِ عاملاً في الحالِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطّويل):

وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَمَّلِ⁽²⁾
تعددتِ الوجوهُ والتّخریجاتُ في قوله: (وُقُوفاً) تبعاً لتعدّدِ الرّؤى ووجهاتِ النّظرِ لدى النّحاةِ والعلماءِ.

فيرى جماعةٌ من النّحاة: أنّ (وُقُوفاً) منصوبٌ على الحالِ، ولكن اختلفوا في عامله، فمنهم من يرى أنّ العاملَ فيه (قفاً)، ومنهم من يرى أنّ العاملَ فيه (نَبْكَ)، في البيتِ الذي تقدّمه، وهو:

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ⁽³⁾
ومنهم من يرى أنّ (وُقُوفاً) انتصبَ على الحالِ ممّا في يقولون، والتّقديرُ عندهم: يقولون لا تهلكْ أَسَى و تجمّل في حالِ وقوفِ صحتي علي مطيهم⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 393، مغالسة: النّحو الشافي ص: 328-329.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 172، سلطان: المؤاخذات النّحوية ص: 319، ينظر صدره: ابن جني: الخاطريات ص: 138، أبو حيان: البحر المحيط 4: 44.

(3) ديوان امرئ القيس 1: 164.

(4) سلطان: زهير عبد المحسن، المؤاخذات النّحوية، 1994م، جامعة قار يونس بنغازي، ط1، ص: 319.

وذهب ابنُ جنِّي إلى أنَّه انتصبَ على الحالِ، والعاملُ فيه فعلٌ محذوفٌ يدلُّ عليه ما قبله، فالتقديرُ عنده: ذكرْتُها وقوفاً بها صحبي عليّ مطيَّهم؛ أي: الآن في حال بكائي عليها قديماً، ومن الآياتِ الكريمةِ التي وجَّهها ابنُ جنِّي على هذا النمطِ قياساً على قولِ امرئ القيس، قوله تعالى: (بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ) [القيامة:4]، على أنَّ (قادرين) حالٌ من فاعلٍ مضمَّرٍ في فعلٍ محذوفٍ لدلالة ما قبله عليه، والتقديرُ: بجمعها قادرين على تسوية بنانه⁽¹⁾.

وذكر الأنباريُّ أنَّ (وُقُوفاً) قد يحملُ على المصدرية، والعاملُ فيه (قفا)، والتقديرُ: قفا وقوفاً مثلَ وقوفِ صحبي؛ وهو مثلُ قولهم: زيدٌ شربَ الإبلِ، أي: زيدٌ يشربُ شربَ الإبلِ⁽²⁾، وأيدَ أبو حيانٍ والسَّمينُ الحلبيُّ نصبه على المصدرية، فيقعُ (وُقُوفاً) في نظرهم تحتَ بابِ المصادرِ النَّاتِبةِ عن أفعالِها الواقعةِ في مجالِ الإخبارِ؛ فـ (وُقُوفاً) مصدرٌ بدلٌ من فعلٍ خبريٍّ رفعَ صحبي ونصبَ⁽³⁾ مطيَّهم؛ مستدلّين لإثباتِ هذا بقولِ العرب: أفعلُ وكرامةً ومسرةً، أي: وأكرمُكَ وأسرُكَ؛ فكرامةً ومسرةً مصدرٌ بدلٌ من اللفظِ بالفعلِ في الخبرِ، وذهبا إلى أنَّ هذا التَّخريجَ هو أحسنُ ما قيلَ في هذا البيتِ، وقد وجَّها عليه قراءةٌ من نصبَ (شهادة) في قولِ الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ) [المائدة:106]، فـ (شَهَادَةُ) كما يرى أبو حيانٍ والسَّمينُ: مصدرٌ بدلٌ من اللفظِ بالفعلِ في الخبرِ واثنانِ مرتفعٌ على الفاعليةِ به⁽⁴⁾.

(1) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: الخاطريات، 1988م، ت: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط1، ص: 138.

(2) سلطان: المؤاخذات النَّحْوِيَّة ص: 319-320.

(3) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 44، الحلبي: الدُّرُ المصون 4: 458-459.

(4) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 44، الحلبي: الدُّرُ المصون 4: 458.

وذكر الأنباريُّ أَنَّهُ قَدْ يَحْمَلُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، والتَّقْدِيرُ: وَقْتَ وَقُوفِ صَحْبِي، ثُمَّ
حُذِفَ الظَّرْفُ وَنَابَ الْمَصْدَرُ عَنْهُ عَلَى حَدِّ قَوْلِ الْعَرَبِ: خَرَجْنَا خُرُوجَكُمْ، والتَّقْدِيرُ:
خَرَجْنَا وَقْتَ خُرُوجِكُمْ⁽¹⁾.

وجميعُ هذه الآراءِ والتَّخْرِيجَاتِ كائِنُهَا وَجَائِزُهُ كَمَا بَيَّنَّا فِي مَوْضِعِهِ، إِلَّا مَنْ
جَعَلَ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ مَمَّا فِي (يَقُولُونَ)، فَقَدْ غَلَطَهُ الْأَنْبَارِيُّ؛ لِتَأْخِيرِهِ عَنِ الْحَالِ، وَمَا
يَعْنِيَا فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ وَقُوعُ الْفِعْلِ (قِفَا) أَوْ (نَبْكَ) عَامِلًا فِي الْحَالِ (وُقُوفًا) فِي رَأْيِ
جَمَاعَةٍ مِنَ النُّحَاةِ.

وَمِنَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي ذَكَرَهَا النُّحَاةُ عَلَى مَا ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَلَا سِيَّمًا أَدَاةُ
التَّشْبِيهِ (كَأَنَّ)، قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ (مِنَ الطَّوِيلِ):

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي⁽²⁾
فَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ (رَطْبًا وَيَابِسًا) هُنَا حَرْفُ التَّشْبِيهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى
الْفِعْلِ، وَاسْتَدَلَّ ابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيُّ بِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى جَوَازِ عَمَلِ حَرْفِ التَّشْبِيهِ
بِالظَّرْفِ، فَكَمَا جَازَ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْحَالِ؛ فَعَمَلُهُ فِي الظَّرْفِ أَجْدَرُ⁽³⁾.

وَهَذَا الْقِيَاسُ صَحِيحٌ فَكَمَا جَازَ لـ (كَأَنَّ) أَنْ تَعْمَلَ فِي الْحَالِ وَهِيَ مِنْ
الْمَنْصُوبَاتِ فَيَجُوزُ لَهَا أَيْضًا أَنْ تَعْمَلَ فِي الظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ الْمَنْصُوبَاتِ أَيْضًا، وَمِمَّا
يَعْضُدُ هَذَا الْقِيَاسَ أَيْضًا كَوْنُ (كَأَنَّ) مُضْمَنَةً مَعْنَى الْفِعْلِ (أُشْبِهَ)؛ فَكَتَسَبَتْ مِنْهُ
الْعَمَلُ.

(1) سلطان: المؤاخذات النحوية ص: 320.

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 452، العيني: المقاصد النحوية 2: 408.

(3) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 506، ابن هشام: أوضح المسالك 2: 288.

2.7.3 صاحب الحال:

هو الاسم الذي تُبَيَّنُ الحالُ هيئته؛ من فاعلٍ أو مفعولٍ أو منهما معاً، أو من غيرهما كالمبتدأ، والمضاف والمضاف إليه.

قال ابنُ مالكٍ الأندلسيُّ: يجوزُ أن يكونَ المضافُ إليه صاحبَ الحالِ إذا كانَ المضافُ عاملاً فيها ك(اعتكافي صائماً لي) بلا خلافٍ، فإن لم يصلحِ المضافُ للعملِ، ولم يكنْ بعضُ المضافِ إليه ولا كبعضه لم يجزْ كونُ المضافِ إليه صاحبَ الحالِ، ويجوزُ ذلك إن كانَ المضافُ جزءاً⁽¹⁾ من المضافِ إليه، ومن الشواهد التي ذكرها ابنُ مالكٍ على ما جاء جزءاً، قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

كَأَنَّ سَرَاتَهُ لَدَى الْبَيْتِ قَائِماً مَدَاكَ عَرُوسٍ أَوْ صِرَايَهُ حَنْظَلٍ⁽²⁾

فجاءتْ كلمةُ (قائماً) حالاً من الضميرِ المضافِ إليه في (سَرَاتَهُ)، وجازَ هذا الأمرُ؛ لأنَّ المضافَ جزءٌ من المضافِ إليه صاحبِ الحالِ، ومن الآياتِ الكريمةِ التي ذكرها ابنُ مالكٍ على هذه المسألة، قوله عزَّ وجلَّ: (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ) [الحجر:47]، ف (إِخْوَانًا) جاءتْ حالاً من الضميرِ المضافِ إليه في (صدورهم)؛ والمضافُ جزءٌ من المضافِ إليه صاحبِ الحالِ.

3.7.3 تأخر الحال عن عاملها:

للحالِ مع عاملها ثلاثة أحكامٍ: وجوبُ التَّأخُّرِ، وجوبُ التَّقَدُّمِ، وجوازُ الأمرين، وما يعيننا هنا تأخُّرُ الحالِ وجوباً؛ فتأخَّرُ الحالُ عن عاملها وجوباً في عِدَّةِ مواطنَ منها: أن يكونَ العاملُ في الحالِ فعلاً جامداً، أو اسمَ فعلٍ، أو كلمةً فيها

(1) ابن مالك: أبو عبد الله جمال الدين الأندلسي، شرح الكافية الشافية، 2000م، ت: علي

محمد وعادل أحمد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1: 336.

(2) ابن مالك: شرح الكافية الشافية 1: 337.

معنى الفعلِ أو مضمَّنةً معناه، أو اسمَ تفضيلٍ، أو مصدرًا مقدَّرًا بالفعلِ وحرفٍ مصدرِيٍّ، أو أن يكونَ العاملُ مقرونًا بلامِ الابتداءِ أو لامِ القسمِ⁽¹⁾.

ومن الشَّواهدِ التي ذكرها ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ على تأخُّرِ الحالِ وجوباً عن عاملِها، وتحديدًا على مجيءِ العاملِ كلمةً مضمَّنةً معنى الفعلِ، قولُ امرئِ القيسِ (من الطَّويل):

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي⁽²⁾

فقولُهُ: (رَطْبًا وَيَابِسًا) حالان، والعاملُ فيهما (كَأَنَّ)، والشَّاهدُ هنا وجوبُ تأخُّرِهما عن العاملِ فيهما (كَأَنَّ) لأنَّهُ مضمَّنٌ معنى الفعلِ (أَشَبَّهُ)، ففي مثلِ هذا الموضعِ تتأخَّرُ الحالُ وجوباً عن عاملِها؛ لأنَّ العاملَ فيها ليسَ بفعلٍ متصرفٍ أو ما يشبهُ الفعلَ المتصرفَ كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ والصفةِ المشبهةِ، فلا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملِها في مثلِ هذا ألبتَّة.

4.7.3 تعدد الحال وتعدد صاحبها:

قد تتعدَّدُ الحالُ، ويتعدَّدُ معها صاحبُها، ومذهبُ الجمهورِ في هذا المسألة؛ جعلُ الحالِ الأولى للاسمِ الثَّاني، والحالِ الثَّانيةِ للاسمِ الأوَّلِ، أي: أنَّ القريبةَ للقريبِ، والبعيدةَ للبعيدِ. نحو قولنا: صادفتُهُ مصعداً منحدراً، حيثُ نجعلُ (الحالَ) الأولى (مصعداً) من المفعولِ، و(الحالَ) الثَّانيةَ (منحدراً) من الفاعلِ⁽³⁾.

ويجوزُ عكسُ هذا، أي: جعلُ الحالِ الأولى للاسمِ الأوَّلِ، والحالِ الثَّانيةِ للاسمِ الثَّاني؛ في حالِ امتناعِ اللَّبسِ لقيامِ قرينةٍ كالْتذكيرِ أو التَّأنيثِ مثلاً تمنعُ

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 287-288، الغلاييني: جامع الدروس العربيَّة ص: 398.

(2) ديوان امرئ القيس 1: 359، وينظر صدره: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 288 .

(3) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 647، الصيداوي: الكفاف 1: 209.

حدوث اللبس، ومن الشواهد التي ذكرت على هذه المسألة، قول امرئ القيس (من الطويل):

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلٍ⁽¹⁾
ففي هذا الشاهد جاءت الجملة الحالية (أَمْشِي) حالاً من ضمير الفاعل في (خَرَجْتُ)، وجاءت الجملة الحالية (تَجُرُّ) حالاً من الضمير المجرور في (بِهَا)، فجاء هذا الشاهد على عكس القاعدة التي وضعها النحاة لقيام قرينة حالت دون وقوع اللبس، وهي التذكير في الحال الأولى، والتأنيث في الحال الثانية؛ فجاءت الحال الأولى للاسم الأول، والحال الثانية للاسم الثاني على الترتيب⁽²⁾.

وقد ذكر السمين الحلبي في الدر المصون الشاهد السابق برواية مختلفة فذكر بدل (أَمْشِي) (مَمْشِي). فقال: (مَمْشِي) حال من الفاعل في (خَرَجْتُ) ومن الهاء في (بِهَا) لأنك لو قلت: أنا وهي مَمْشِي لصحَّ، ولذلك أعرب المُعْرَبُونَ (مَمْشِي) حالاً منهما و(تَجُرُّ) حالاً من الهاء في (بِهَا) فقط؛ لأنه لا يصلح أن تجعل (تَجُرُّ) خبراً عنهما، إذ لو قلت: أنا وهي تجرُّ؛ لم يصحَّ⁽³⁾.

وما ذكره السمين فريد ولا شائبة فيه، ولكن جميع النحاة الذين ذكروا هذا الشاهد أثبتوا الرواية الأولى، والتخريج الأول؛ ولا سيما ابن مالك الأندلسي، وابن هشام الأنصاري، والسيوطي، والشنقيطي.

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 2: 265، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 647، السيوطي:

همع الهوامع 4: 38، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 10.

(2) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 296-297، السيوطي: همع الهوامع 4: 38،

الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 10، الصيداوي: الكفاف 1: 209.

(3) الحلبي: الدر المصون 2: 360-361.

5.7.3 أوصاف الحال:

1- تأتي منتقلة لا ثابتة؛ وهو الأصل.

2- تأتي وصفاً ثابتاً؛ وذلك في ثلاث مسائل: أن تكون مؤكدة، وأن يدل عاملها على تجدد صاحبها، وأن تأتي في سياقات خاصة ولا سيما في كتاب الله عز وجل.

ومن الشواهد التي ذكرت على هذه المسألة، قول امرئ القيس (من الطويل):

سَوَامِقُ جَبَّارٍ أَثِثَ فُرُوعُهُ وَعَالَيْنَ قِنَوَانًا مِنَ الْبُسْرِ أَحْمَرًا⁽¹⁾

حيث أورد أبو علي المرزوقي قوله: (أَحْمَرًا) شاهداً على مجيء الحال وصفاً ثابتاً يدل عاملها على تجدد صاحبها، فيرى أن (أَحْمَرًا) نُصِبَ على الحال لما كان القنوانُ يتنقل في الحمرة، ولولا ذلك لما جاز، وقد اعتمد أبو علي على قول امرئ القيس هذا في توجيه قولهم: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها. فقال: أطول انتصب على الحال؛ وإنما جاز كونه حالاً لما كان يتنقل في الطول، فيتناول شيئاً بعد شيء كما قال امرؤ القيس⁽²⁾.

وذكر جماعة آخرون من النحاة أن قوله: (أَحْمَرًا) شاهد على مجيء الحال مؤكدة بعد الجملة الفعلية مبطلين بهذا الشاهد مذهب الزمخشري الذي يرفض وقوع الحال مؤكدة بعد الجملة الفعلية، فمذهب الجمهور يقتضي وقوعها بعد

(1) ينظر: الحصري: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية "ديوان امرؤ القيس" ص: 139، الحلبي: الدر المصون 1: 232.

(2) المرزوقي: أبو علي أحمد بن محمد، أمالي المرزوقي، 1995م، ت: يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، ص: 137.

الاسمية والفعليّة، ولكنّ الرأى الغالب يرى وقوعها بعد الاسميّة⁽¹⁾، وقولُه هذا من الشّواهد على وقوع الحال مؤكّدة بعد الجملة الفعليّة.

أمّا رأى الكوفيّين في هذا البيت، فهو مخالف لما سبق، فهم يرون أنّ قوله: (أَحْمَرًا) نُصِبَ على القطع. فقالوا: أرادَ من البسرِ الأحمرِ، ثُمَّ قطعَ الألفَ واللامَ؛ فنُصِبَ على القطع⁽²⁾.

وجميعُ هذه الآراءِ واردةٌ، ولكنّ أرجحها ما ذهبَ إليه الكوفيّون؛ أي: نصبُه على القطع، وأرى كذلك أنّ حملَه على الحاليّة لا بأسَ به، ولكن ليسَ على الحالِ المؤكّدة، بل ينصبُ من بابِ الحالِ التي يدلُّ عاملُها على تجددِ صاحبها؛ لقيام القرينة المعنوية التي تدلُّ على التّجددِ.

3- تأتي مشتقة؛ وهو الأصلُ.

4- تأتي جامدة مؤولةً بمشتقٍ، وجامدةً لا تؤوّل بمشتقٍ.

6.7.3 الحال جملة:

الأصلُ في الحالِ أن يكونَ لفظاً مفرداً ولكنّه قد يأتي جملةً؛ فعليّةً أو اسميّةً، أو شبه جملةً، ويشترطُ لمجيءِ الحالِ جملةً ثلاثة شروطٍ:

1- أن تكونَ جملةً خبريّةً لا طلبيّةً ولا تعجبيّةً.

2- ألا تكونَ مصدرّةً بدليلِ استقبالٍ كـ (لنّ و السّين و سوف).

3- أن تكونَ مرتبطةً؛ إمّا بالضّميرِ أو الواوِ أو بهما معاً.

(1) السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 522.

(2) ينظر: البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ص: 110-111، الحلبي: الدرّ

المصون 3: 80.

فتقعُ الجملةُ الابتدائيةُ جملةً حاليةً، ومن الشواهدِ التي ذكرتُ عليها، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

نَظَرْتُ إِلَيْهَا وَالنُّجُومُ كَأَنَّهَا مَصَابِيحُ رُهَبَانٍ تُشَبُّ لِقْفَالٍ⁽¹⁾
فذكر الشنقيطي أن الجملة الابتدائية (وَالنُّجُومُ كَأَنَّهَا مَصَابِيحُ رُهَبَانٍ) في محل نصبٍ على الحالية من الضمير في (نَظَرْتُ).
وقوله أيضاً (من الطويل):

فَأَلْحَقَهُ بِالْهَادِيَّاتِ وَدُونَهُ جَوَاحِرُهَا فِي صَرَّةٍ لَمْ تَزَيَّلِ⁽²⁾
فقوله: (وَدُونَهُ جَوَاحِرُهَا) من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم في محل نصبٍ حالٍ من الضمير المنصوب في (فَأَلْحَقَهُ).

وتقع كذلك الجملة المصدرة بـ (أَنَّ) أو بـ (كَأَنَّ) حاليةً، ومن الشواهدِ التي ذكرتُ على الجملة المصدرة بـ (كَأَنَّ)، قولُ امرئ القيسِ (من الكامل):

فَظَلَلْتُ فِي دِمَنِ الدِّيَارِ كَأَنِّي نَشْوَانٌ بَاغَرُهُ صَبُوحُ مُدَامٍ⁽³⁾
فقوله: (كَأَنِّي نَشْوَانٌ) جملةٌ حاليةٌ صدرت بـ (كَأَنَّ) فالجملة من كَأَنَّ واسمها وخبرها في محل نصبٍ حالٍ من ضمير الفاعل في (ظَلَلْتُ).

7.7.3 الرابط في الجملة الحالية:

لا بدَّ في الجملة الحالية من رابطٍ يربطها بصاحب الحال، والرابطُ إمَّا الواوُ وحدها، وإمَّا الضميرُ وحده، وإمَّا الواوُ والضميرُ معاً.

(1) الشنقيطي: أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، 1981م، ت: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية الكويت، ط1، 4: 13.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 270، البغدادي: خزانة الأدب 3: 241.

(3) ابن مالك: شرح التسهيل 2: 275.

وذكر ابن مالك الأندلسي أنه قد يستغنى بأحدهما عن الآخر، وقد يجمع أحدهما الآخر، فالواو تغني عن الضمير في غير الجملة المؤكدة، وفي غير المصدر بمضارع مثبت أو منفي بـ (لا)، وفي غير ماضٍ تالٍ لـ (إلا) أو متلو بـ (أو)، ومجامعة الضمير الواو في الجملة الاسمية أكثر من انفراده⁽¹⁾، ومن الشواهد التي ساقها ابن مالك وغيره على الاستغناء بالواو عن الضمير؛ ولا سيما قبل الجملة الاسمية، قول امرئ القيس (من الطويل):

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا مُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ⁽²⁾
 فالجملة الاسمية: (وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا) في محلِّ نصبٍ حالٍ من ضمير المتكلم الفاعل المستتر في (أَغْتَدِي)، وقد استغنى هنا بواو الحال عن الضمير ليربط بين الحال وصاحبها.

ونظيرُ هذا الشاهد قوله أيضاً (من المتقارب):

إِذَا رَكِبُوا الْخَيْلَ وَاسْتَلَامُوا تَحَرَّقَتِ الْأَرْضُ وَالْيَوْمُ قُرٌّ⁽³⁾
 فالجملة الاسمية: (وَالْيَوْمُ قُرٌّ) في محلِّ نصبٍ حالٍ من الأرض، وهنا اكتفى بالواو دون الضمير؛ ليربط بين الحال وصاحبها.
 وقوله أيضاً (من الطويل):

بَعَثْتُ إِلَيْهَا وَالنُّجُومُ طَوَالِ الْعُ حِذَاراً عَلَيْهَا أَنْ تَقُومَ فَتُسَمَعَ⁽⁴⁾

(1) ابن مالك: شرح التسهيل 2: 276.

(2) ينظر: الخوارزمي: شرح أبيات المفصل 1: 346، ابن مالك: شرح الكافية الشافية 1: 340، السيوطي: شرح شواهد المغني ص: 96-97، البغدادى: خزانة 3: 156.

(3) ابن مالك: شرح التسهيل 2: 277.

(4) المصدر نفسه 2: 277.

فالجمله الاسميه: (وَالنُّجُومُ طَوَالِعُ) في محل نصب حال من ضمير المتكلم
الفاعل في (بَعَثْتُ) والشاهد فيه كما سبق؛ حيث استغنى بالواو عن الضمير.

وقد يستغنى عن الواو بالضمير في الجملة الاسمية ومن الشواهد التي ذكرها
ابن مالك الأندلسي على الاستغناء عن الواو بالضمير، قول امرئ القيس (من
السريع):

حَتَّى تَرَكَنَاهُمْ لَدَى مَعْرِكٍ أَرْجُلُهُمْ كَالْخَشَبِ الشَّائِلِ⁽¹⁾

فالجمله الاسميه: (أَرْجُلُهُمْ كَالْخَشَبِ) في محل نصب حال من ضمير المفعول
في (تَرَكَنَاهُمْ)، وقد استغنى هنا بالضمير الرابط (هُمْ) في (أَرْجُلُهُمْ) عن الواو ليربط
بين الجملة الحالية وصاحبها.

أما الجملة المصدرية بـ (ليس) فكما يقول ابن مالك: قد تجمّع الواو الضمير،
وقد ينفرد أحدهما، فمن الشواهد التي ذكرها ابن مالك على اجتماع الواو والضمير
معاً، قول امرئ القيس (من الطويل):

وَقَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَإِنْ كَانَ بَعْلُهُ فَإِنَّ الْفَتَى يَهْذِي وَلَيْسَ بِفَعَّالٍ⁽²⁾

فالجمله المصدرية بـ (ليس): (وَلَيْسَ بِفَعَّالٍ) في محل نصب حال من الفتى،
والشاهد هنا اجتماع الرابطين الواو، والضمير في (لَيْسَ) الذي يعود إلى الفتى؛ ليربط
بين الحال وصاحبها.

أما الجملة المضارعة المصدرية بحرف النفي (لم)، فيجوز فيها ما يجوز فيما
سبق، فقد يجتمع الواو والضمير، وقد ينفرد أحدهما، ومن الشواهد التي ذكرها ابن
مالك على أفراد الضمير، قول امرئ القيس (من الطويل):

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 521، ابن مالك: شرح التسهيل 2: 278.

(2) ابن مالك: شرح التسهيل 2: 280.

فَأَدْرَكَ لَمْ يَجْهَدْ وَلَمْ يَثْنِ شَأَوْهُ يُمْرُ كَخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثْقَبِ⁽¹⁾

فَقَوْلُهُ: (لَمْ يَجْهَدْ) جملةٌ مضارعةٌ مصدريةٌ بـ (لَمْ) في محلِّ نصبٍ حالٍ من ضميرِ الفاعلِ المستترِ في (أَدْرَكَ)، والمقصودُ به الحصانُ أو الفرسُ، وهنا اكتفى بالضميرِ المستترِ (هو) في (يَجْهَدْ)؛ ليربطَ بين الحالِ وصاحبِها.

أَمَّا الجملةُ الماضيةُ، فيقولُ ابنُ مالكٍ: "إِنْ صُدِّرَتِ الجملةُ بفعلٍ ماضٍ لفظاً، وليسَ قبلَهُ (إِلَّا) ولا بعدهُ (أو)، فإمَّا أَنْ يَتَضَمَّنَ ضميرَ صاحبِ الحالِ أو لا يَتَضَمَّنُهُ، فَإِنْ تَضَمَّنَهُ فَالْأَكْثَرُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَقْرُوناً بِ(الوَإِ) وَ(قَدْ)"⁽²⁾، ومنَ الشَّواهِدِ التي ساقَها على هذهِ القضيةِ، قولُ امرئِ القيسِ (من الطَّويل):

أَيَقْتُلُنِي وَقَدْ شَغَفْتُ فُؤَادَهَا كَمَا شَغَفَ الْمَهْنُوءَةَ الرَّجُلُ الطَّالِي⁽³⁾

فَالْجُمْلَةُ الْمَاضِيَةُ: (وَقَدْ شَغَفْتُ فُؤَادَهَا) في محلِّ نصبٍ حالٍ من ضميرِ المفعولِ في (أَيَقْتُلُنِي) وهنا تَضَمَّنَتِ الجملةُ الحاليةُ ضميراً؛ وهو ضميرُ المتكلمِ الفاعلِ في (شَغَفْتُ)، والأكثرُ في هذهِ الحالةِ أَنْ تَكُونَ الجملةُ الحاليةُ مقرونةً بـ(الوَإِ) وَ(قَدْ) كما في هذا الشَّاهدِ.

وَأَضَافَ ابْنُ مَالِكٍ أَيْضاً حَوْلَ الْجُمْلَةِ الْمَاضِيَةِ الْوَاقِعَةَ حَالاً "أَنَّ انْفِرَادَ الضَّمِيرِ مَعَ التَّجَرُّدِ مِنْ (قَدْ) وَ(الوَإِ) أَكْثَرُ مِنْ اجْتِمَاعِهِ مَعَ أَحَدِهِمَا، وَاجْتِمَاعُهُ مَعَ (الوَإِ) وَحْدَهَا أَكْثَرُ مِنْ اجْتِمَاعِهِ مَعَ (قَدْ) وَحْدَهَا"⁽⁴⁾، ومنَ الشَّواهِدِ التي ذَكَرَها على انفرادِ الضَّميرِ، قولُ امرئِ القيسِ (من الطَّويل):

(1) ابن مالك: شرح التَّسهيل 2: 282.

(2) المصدر نفسه 2: 284.

(3) المصدر نفسه 2: 284.

(4) المصدر نفسه 2: 285.

لَهُ كَفَلٌ كَالدَّعْصِ لَبَّدَهُ النَّدَى إِلَى حَارِكٍ مِثْلِ الْغَبِيطِ الْمَذَّابِ⁽¹⁾
 فالجملهُ الماضيةُ: (لَبَّدَهُ النَّدَى) في محلِّ نصبٍ حالٍ من (الدَّعْصِ) والشَّاهدُ
 هنا الاكتفاء بالضميرِ المفعولِ في (لَبَّدَهُ)؛ ليربطَ الجملةُ الحاليةَ مع صاحبِها
 (الدَّعْصِ).

وقوله أيضاً (من الطَّويلِ):

دَرِيرٍ كَخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ أَمْرُهُ تَقَلُّبٌ كَفَيْهِ بِخَيْطٍ مُوَصَّلِ⁽²⁾
 فالشَّاهدُ فيه نظيرُ الشَّاهدِ في البيتِ السَّابقِ، حيثُ وقعتِ الجملةُ الماضيةُ:
 (أَمْرُهُ تَقَلُّبٌ) في محلِّ نصبٍ حالٍ من (خُذْرُوفِ الْوَلِيدِ)، وقد اكتفى بالضميرِ
 المنصوبِ في (أَمْرُهُ) ليربطَ الجملةُ الحاليةَ مع صاحبِها (خُذْرُوفِ الْوَلِيدِ).

أمَّا الجملةُ الحاليةُ المؤكَّدةُ، فيقولُ ابنُ مالكٍ فيها: يمنعُ ذكرُ الواوِ سواءً أكانت
 اسميةً أم فعليةً⁽³⁾، ومن الشَّواهدِ التي ساقها ابنُ مالكٍ على الحالِ المؤكَّدةِ، قولُ
 امرئ القيسِ (منَ الكاملِ):

خَالِي ابْنُ كَبْشَةَ قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَهُ وَأَبُو يَزِيدَ وَرَهْطُهُ أَعْمَامِي⁽⁴⁾
 فقولُه: (قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَهُ) جملةٌ حاليةٌ مؤكَّدةٌ يمنعُ ذكرُ الواوِ قبلَها على حدِّ
 قولِ ابنِ مالكٍ.

يقولُ ابنُ مالكٍ: "وخلت هذه من الواوِ لاتحادِها بصاحبِها من وجهين:

أحدهما: كونُها حالاً والحالُ وصاحبُها شيءٌ واحدٌ في المعنى.

(1) ابن مالك: شرح التَّسهيل 2: 285.

(2) المصدر نفسه 2: 285.

(3) المصدر نفسه 2: 288.

(4) المصدر نفسه 2: 288.

والآخر: كونها مؤكّدة، والمؤكّد هو المؤكّد في المعنى⁽¹⁾.

وفي ختام باب الحال نلاحظ أنّ معظم الشواهد الواردة فيه قد ذكرها ابن مالك الأندلسي، أي: أنّ ابن مالك قد اعتمد في باب الحال على الشواهد النحوية من شعر امرئ القيس اعتماداً كبيراً، فهذا يدلّ على أمرين:

أولاً: أنّ امرأ القيس شاعرٌ فصيحٌ وبلغٌ، وشعره صورةٌ صادقةٌ للغة العربية الفصيحة في أوج بيانها.

ثانياً: أنّ ابن مالك بنى منهجه في الدرس النحوي على أصولٍ متينةٍ تمثّل اللغة العربية خير تمثيل، بحيث لا يأتيه الطعن والنقد.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن مالك قد قام بذكر القواعد النحوية في هذا الباب محتجاً ومستدلاً على صحّة ما ذكر بالشواهد النحوية من شعر امرئ القيس، أمّا تحليل هذه الشواهد فقد قام به الباحث في أحيانٍ كثيرةٍ، بما يتوافق مع رأي ابن مالك الأندلسي.

9.3 التمييز:

اسمٌ نكرةٌ يذكر لإزالة الإبهام عن ذاتٍ أو نسبةٍ، وهو على نوعين: تمييزٌ ذاتٍ: وهو ما يُزيل الإبهام عن اسمٍ ذاتٍ مبهمٍ، كالعدد والمساحة والمقادير والوزن والكيل.

وتمييزٌ نسبةٍ: وهو ما يُزيل الإبهام عن جملةٍ مبهمَةٍ النسبة، ويقع هذا النوع في ضربين: ضربٍ محوّلٍ عن فاعلٍ أو مفعولٍ أو مبتدأ، وضربٍ غيرٍ محوّلٍ ويقع في باب التعجب وأفعال التفضيل.

(1) ابن مالك: شرح التسهيل 2: 288.

والتَّمييزُ نكرةٌ بمعنى (مِنْ) لذلك من مسائلِ هذا البابِ أَنَّهُ يجوزُ جرُّ التَّمييزِ بـ (مِنْ)، نحوَ قولنا: ملءُ الأرضِ من ذهبٍ، وأردبُ من قمحٍ، وليَ أمثالها من إبلٍ وغيرها من شاء⁽¹⁾، ومن الشَّواهدِ الشَّعريةِ على جرِّ التَّمييزِ بـ (مِنْ) قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويل):

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلُ شُدَّتْ بِبَذْلٍ⁽²⁾
فَقَوْلُهُ: (مِنْ لَيْلٍ) تَمييزٌ دخلتُ عليه (مِنْ)، وهو تَمييزٌ عن المفرد الذي هو الضَّميرُ المبهمُ في قولِهِ (يَا لَكَ)، وقيلَ أَنَّ الضَّميرَ غيرُ مبهمٍ لتقدُّمِ مرجعِهِ في البيتِ قبلَهُ، وهو قولُهُ:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ فِيكَ بِأَمْثَلٍ⁽³⁾
فالتَّمييزُ فِيهِ عَنِ النَّسْبَةِ لَا عَنِ الْمَفْرَدِ، والتَّقْدِيرُ فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ: فَيَا لَكَ لَيْلًا⁽⁴⁾.
ويمتنعُ دخولُ (مِنْ) على التَّمييزِ فِي ثَلَاثِ حَالَاتٍ وَهِيَ: تَمييزُ الْعَدَدِ، والتَّمييزُ الْمَحْوُلُ أَوْ الْمَنْقُولُ عَنِ الْمَفْعُولِ، وَمَا كَانَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى⁽⁵⁾.

وقد تقدَّم الاحتجاجُ بالشَّاهدِ السَّابِقِ فِي بَابِ الْإِسْتِغَاثَةِ، وَبَنَاءً عَلَيْهِ وَعَلَى مَا سَبَقَ فِي صَفَحَاتِ هَذَا الْفَصْلِ فَإِنَّا نَلَاظُ أَنَّ دِرَاسَةَ الْقَدَمَاءِ لِلشَّاهِدِ النَّحْوِيِّ تَقُومُ

(1) السُّيُوطِي: هَمْعُ الْهَوَامِعِ 4: 66.

(2) يَنْظُرُ: الْبَغْدَادِي: خَزَانَةُ 3: 269، صَالِح: الظَّاهِرَةُ النَّحْوِيَّةُ بَيْنَ الزَّمَخْشَرِيِّ وَأَبِي حَيَّانٍ ص: 104.

(3) دِيَوَانُ امْرِئِ الْقَيْسِ 1: 241، يَنْظُرُ صَدْرُهُ: الْبَغْدَادِي: خَزَانَةُ الْأَدَبِ 3: 270، صَالِح: الظَّاهِرَةُ النَّحْوِيَّةُ بَيْنَ الزَّمَخْشَرِيِّ وَأَبِي حَيَّانٍ ص: 104.

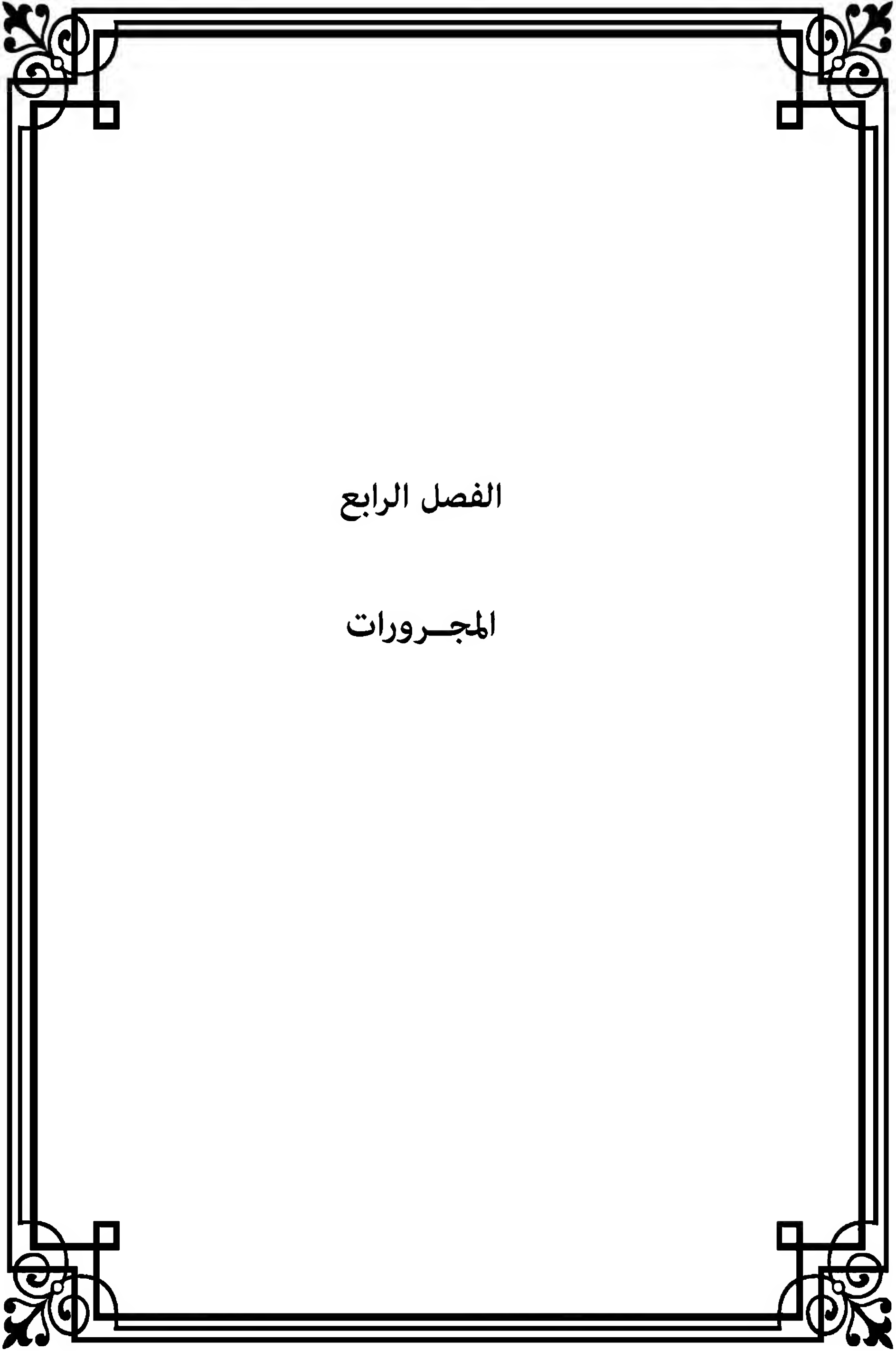
(4) يَنْظُرُ: الْقَيْسِي: إِضْحَاحُ شَوَاهِدِ الْإِضْحَاحِ 1: 255، الْبَغْدَادِي: خَزَانَةُ الْأَدَبِ 3: 270، السُّيُوطِي: هَمْعُ الْهَوَامِعِ 4: 66-67، صَالِح: الظَّاهِرَةُ النَّحْوِيَّةُ بَيْنَ الزَّمَخْشَرِيِّ وَأَبِي حَيَّانٍ ص: 104.

(5) ابْنُ هِشَامٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ جَمَالُ الدِّينِ الْأَنْصَارِيُّ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ إِلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ، 2001م، ت: مُحَمَّدٌ مَحْيٍ الدِّينِ عَبْدُ الْحَمِيدِ، الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ صَيْدَا بَيْرُوتَ، 2: 321-323.

على سبِرِ أغوارِ الشَّاهدِ فلا يدَعُ النُّحاةُ والعلماءُ لا كبيرةً ولا صغيرةً في الشَّاهدِ إلَّا
عالجوها معالجةً شافيةً ملمةً بأدقِّ التَّفصيلِ، فقد يحتجُّ بشاهدٍ على قضيةٍ ما، ثمَّ
تجدُّ الشَّاهدَ نفسَهُ وقد ذكرَ على مسألةٍ أخرى، فلهِ درُّ هؤلاءِ القومِ من نحاةٍ !.

وتجدُّ الإشارةُ إلى أنَّ هنالك تعدُّداً واضحاً في روايةِ الشَّواهدِ؛ بل إنَّ كثيراً
منها لا يوافقُ روايةَ الدِّيوانِ بشرحِ السُّكريِّ، ولا حجةً لمن يعترضُ على هذا؛ لأنَّ
تعدُّدَ الرِّوايةِ لا يسقطُ الاحتجاجَ والاستشهادَ بالبيتِ.

* * *



الفصل الرابع

المجرورات

الفصل الرابع

المجرورات

1.4 الجر أو الخفض:

يجر الاسم في ثلاث حالات:

أولاً: أن يسبق بأحد حروف الجر.

ثانياً: أن يقع مضافاً إليه.

ثالثاً: أن يكون تابعاً للمجرور.

1.1.4 حروف الجر:

يجر الاسم إذا سبق بأحد حروف الجر، وقد أوصل العلماء والنحاة عدة حروف الجر إلى أكثر من عشرين حرفاً، وهي: من. إلى. عن. على. في. الباء. الكاف. اللام. واو القسم. تاء القسم. مذ. منذ. رب. حتى. خلا. عدا. حاشا. كي. متى في لغة هذيل. لعل في لغة عقيل، وغيرها.

وتقسم حروف الجر إلى عدة أقسام تبعاً لاعتبارات عدة، فقسم منها يدخل على الأسماء فحسب، وقسم آخر يختص بدخوله على الظاهر والمضمير، وقسم مشترك بين الاسمية والحرفية، ومنها الأصلي والزائد والشبيه بالزائد.

وهو عبارة عن ارتباط شبه الجملة بالحدث الذي يدلُّ عليه الفعل أو ما يشبهه، بالإضافة إلى دلالتِهِ على الحيزِ الذي يقعُ فيه الفعل، والتَّعلُّقُ يختصُّ بحروفِ الجرِّ الأصليَّةِ دونَ الزَّائدةِ والشَّبيهةِ بالزَّائدةِ.

فشبهُ الجملةِ من الظَّرْفِ أو من الجارِّ والمجرور يدلَّان على معنىٍ فرعيٍّ يتمُّ نقصانَ المعنى الذي يدلُّ عليه الفعلُ أو ما يشبهه، فالفعلُ وما يشبهه يدلُّ على حدثٍ، والحدثُ لا يقعُ في فراغٍ، وإنَّما يحدثُ في زمانٍ ومكانٍ⁽¹⁾، فشبهُ الجملةِ يكملُ هذا النِّقصَ في المعنى، بالإضافةِ إلى دلالتِهِ على زمانِ الفعلِ ومكانِهِ، وقد أطلقَ النُّحاةُ على هذه القضيةِ مصطلحَ (التَّعلُّقِ)، وأشهرُ ما يتعلَّقُ بِهِ الجارُّ والمجرورُ الفعلُ، نحو: صليتُ في المسجدِ، ويتعلَّقُ أيضاً بكُلِّ كلمةٍ تشبهُ الفعلَ وتحملُ معنى الحدثِ كالمصدرِ واسمِ الفعلِ واسمِ الفاعلِ والمفعولِ والزَّمانِ والمكانِ والصِّفةِ المشبهةِ.

وذكرَ أبو الحسن الدَّبَّاجُ أَنَّهُ يمتنعُ تعلقُ حرفي جرٍّ بفعلٍ واحدٍ إذا كانا لمعنى واحدٍ، فإنَّ أدَى أحدهما ما لا يؤديه الآخرُ من المعنى لم يمتنع ذلك⁽²⁾، ومن الشَّواهدِ التي احتجَّ بها الدَّبَّاجُ لإثباتِ هذا قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويل):

وَمَا ذَرَفَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا لِتَقْدَحِي بِسَهْمَيْكَ فِي أَغْشَارِ قَلْبٍ مُقَتَّلٍ⁽³⁾

(1) الراجحي: عبده، التطبيق النحوي، 1988م، دار النهضة بيروت، ص: 362.

(2) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي: تذكرة النُّحاة، 1986م، ت: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، ص: 260.

(3) أبو حيان: تذكرة النُّحاة ص: 260.

فَقَوْلُهُ: (لِتَقْدَحِي بِسَهْمَيْكَ فِي أَغْشَارٍ) تَعَلَّقَ حَرْفَا الْجَرِّ (الْبَاءُ) وَ(فِي) بِالْفِعْلِ (تَقْدَحُ)؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى مُغَايِرٍ عَمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْآخَرُ، فَالْبَاءُ تَدُلُّ عَلَى الِاسْتِعَانَةِ، وَفِي تَدُلُّ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا اسْتَقَامَ تَعَلُّقُهُمَا بِ (تَقْدَحِي).

3.1.4 حروف الجر وأشهر معانيها:

1.3.1.4 (من):

لَهَا مَعَانٍ عِدَّةٌ مِنْ أَشْهَرِهَا: ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ الزَّمَانِيَّةِ أَوِ الْمَكَانِيَّةِ، وَالتَّبْعِيضُ، وَالنَّصُّ عَلَى الْعُمُومِ وَالتَّأْكِيدُ، وَالْبَدَلُ، وَبَيَانُ الْجِنْسِ، وَالسَّبَبِيَّةُ، وَالتَّعْلِيلُ، وَمَعْنَى عَنْ فِي⁽¹⁾.

وَمِنْ الشَّوَاهِدِ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ هِشَامٍ عَلَى مَجِيءِ (مِنْ) لِلتَّعْلِيلِ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ (مِنْ الْمُتَقَارِبِ):

وَذَلِكَ مِنْ نَبَأٍ جَاءَنِي وَخُبْرَتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ⁽²⁾
حَيْثُ أَفَادَتْ (مِنْ) فِي قَوْلِهِ: (مِنْ نَبَأٍ) التَّعْلِيلَ. أَي: مِنْ أَجْلِ نَبَأٍ جَاءَنِي.

2.3.1.4 (الباء):

وَأَشْهُرُ مَعَانِيهَا: الْإِلْصَاقُ، وَالِاسْتِعَانَةُ، وَالسَّبَبِيَّةُ وَالتَّعْلِيلُ، وَالتَّعْدِيَةُ وَالنَّقْلُ، وَالْقِسْمُ، وَالْعَوْضُ، وَالْبَدَلُ، وَالْمَصَاحَبَةُ بِمَعْنَى مَعَ، وَالتَّبْعِيضُ بِمَعْنَى مِنْ، وَالِاسْتِعْلَاءُ بِمَعْنَى عَلَى، وَمَعْنَى عَنْ، وَالتَّأْكِيدُ، وَالتَّقْوِيَةُ⁽³⁾.

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 3: 20-26، مغالسة: النحو الشافي ص: 351-352.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 250.

(3) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 3: 32-35، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 441-443.

ومن الشواهد التي ذُكرت على إفادة (الباء) الاستعانة قولُ امرئ القيس (من الطويل):

وَلَيْسَ بِذِي رُمَحٍ فَيَطْعَنَنِي بِهِ وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالٍ⁽¹⁾
حيثُ أفادتِ (الباء) في قوله: (فَيَطْعَنَنِي بِهِ) معنى الاستعانة، أي: يطعنني مستعيناً بالرُمح.

3.3.1.4 (اللام):

وأشهرُ معانيها: الملكُ، والاختصاصُ، والتَّعليلُ، والتَّوكيدُ، وانتهاءُ الغاية، والقسمُ، والتَّعجُّبُ، والصَّيرورةُ، والتَّقويةُ، والبعديَّةُ بمعنى بعدُ، والتَّبليغُ، والاستعلاءُ بمعنى على، وتأتي بمعنى في⁽²⁾.

يقول الزَّجَّاجيُّ: قد تدخلُ لامُ الملكِ في الاستفهامِ إذا كانَ المملوكُ غيرَ معروفٍ مالِكُهُ⁽³⁾، ومن الشواهدِ التي ساقها على هذا قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

لِمَنْ طَلَلُ أَبْصَرْتُهُ فَشَجَّانِي كَخَطِّ زُبُورٍ فِي عَسِيْبٍ يَمَانٍ⁽⁴⁾
حيثُ أفادتِ (اللامُ) في (لِمَنْ) معنى الملكِ في سياقِ الاستفهامِ.

ومن الشواهدِ التي ذكرها ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ على مجيءِ (اللام) بمعنى التَّعليلِ قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

(1) الصيداوي: يوسف، الكفاف، 1999م، دار الفكر دمشق، ط1، 1: 439.

(2) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 3: 27-32، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 450-452.

(3) الزجاجي: اللامات ص: 48.

(4) المصدر نفسه ص: 48.

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيتِي فَيَا عَجَباً مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمِّلِ⁽¹⁾

حيث أفادت (اللام) في قوله: (لِلْعَذَارَى) معنى التعليل.

ومما أنشد على إفادة (اللام) معنى التعجب المجرد عن القسم ولا سيما في باب النداء والاستغاثة قول امرئ القيس (من الطويل):

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِذُبُلِ⁽²⁾

ف (اللام) في قوله: (فَيَا لَكَ) أفادت معنى التعجب.

4.3.1.4 (عن):

وأشهر معانيها: المجاوزة، والبعديّة بمعنى بعد، والاستعلاء بمعنى على، وبمعنى من، والبدل، والاستعانة بمعنى الباء⁽³⁾.

ومن الشواهد التي ذكرها الزّجاجي والثّعالبي على مجيء (عن) بمعنى (بعد) قول امرئ القيس (من الطويل):

وَتُضْحِي فَتِيْتُ الْمِسْكِ حَوْلَ فِرَاشِهَا نَوُومُ الضَّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفْضُلِ⁽⁴⁾

فقوله: (لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفْضُلِ) أفادت (عن) فيه معنى البعديّة، أي: لم تنتطق بعد تفضّل.

(1) ديوان امرئ القيس 1: 243، ينظر أيضاً مع خلاف يسير في الرواية: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 234، البغدادي: خزانة الأدب 3: 448.

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 240، الأشموني: شرح الأشموني 1: 79، السيوطي: همع الهوامع 4: 202، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 66.

(3) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 3: 39-41، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 446-447.

(4) الزجاجي: حروف المعاني ص: 80، ينظر صدره: الثّعالبي: فقه اللغة ص: 432.

ومن معاني (عن) التي انفرد بها نزر يسير من العلماء ولا سيما الزجاجي وابن قتيبة الدينوري وصاحب رصف المباني؛ أنها تأتي بمعنى (الباء)، ومن الشواهد التي استدلووا واحتجوا بها لإثبات هذا قول امرئ القيس (من الطويل):

تَصُدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَتَّقِي بِنَظَرَةٍ مِنْ وَحْشٍ وَجَرَةٍ مُطْفِلٍ⁽¹⁾
فقوله: (عَنْ أَسِيلٍ) كما يرون أفادت (عَنْ) فيه معنى (الباء)، أي: بِأَسِيلٍ.

ومن الأمثلة التي أوردوها تعزيزاً وتدعيماً لهذا الشاهد قوله تعالى: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ) [النجم:3]، أي: ينطق بالهوى، وقول العرب: رميت عن القوس، أي: رميت بالقوس، وقولهم أيضاً: قمت عن أصحابي⁽²⁾، أي: قمت بأصحابي؛ ف (عن) في جميع هذا بمعنى (الباء) أو بمنزلة (الباء).

وقد اعترض ابن عصفور على التوجيه السابق لقول امرئ القيس؛ إذ يرى أن هذا الشاهد لا حجة فيه على مجيء (عَنْ) بمعنى (الباء)؛ لأنَّ قوله (عَنْ أَسِيلٍ) متعلق بـ (تُبْدِي)، إذ يقال: أبدى عن كذا⁽³⁾، فعن كما يرى باقية على بابها وليست بمعنى (الباء) أو بمنزلة (الباء).

وقد تقدّم الاحتجاج بهذا البيت في باب (التنازع)، ومجمل الخلاف أن بعض الكوفيّين أعمل (تَصُدُّ) في (عَنْ أَسِيلٍ)؛ لذلك ف (عن) عندهم بمعنى (الباء)؛ لأنَّ صدّ يتعدى بالباء، أمّا الرأي الصواب هنا فهو اختيار إعمال (تُبْدِي) وفقاً لرأي البصريّين كما أوضحْتُ في باب (التنازع)، وعليه فإنَّ اعتراض ابن عصفور في

(1) ينظر: الزجاجي: حروف المعاني ص:74، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 513، المرادي:

الجنى الداني ص: 249، ينظر صدره: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص: 399.

(2) ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص: 399، الزجاجي: حروف المعاني ص: 74، المرادي: الجنى الداني ص: 249.

(3) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 513.

موضِعِه، فـ (عن) على أصلِها، وليستْ بمعنى (الباءِ)؛ لأنَّ (تُبْدِي) تتعدى بـ (عن)، فنقولُ: أبدى عمرو عن رأيه.

5.3.1.4 (في) :

وأشهرُ معانيها: الظَّرْفِيَّةُ سواءُ أكانتْ حَقِيقَةً أمْ مجازيَّةً، والتَّعْلِيلُ والسَّبَبِيَّةُ، والمصاحبةُ بمعنى مع، والمقايِسةُ والموازنةُ، والاستعلاءُ بمعنى على، وبمعنى إلى الغائيَّةِ، وبمعنى من التَّبْعِيضِيَّةِ، وبمعنى باءِ الإلصاقِ⁽¹⁾.

ومن الشَّواهِدِ التي تنازعَ فيها النُّحاةُ واشتدَّ حولُها الخلافُ في هذا البابِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويل):

وَهَلْ يَعْْمَنْ مَنْ كَانَ أَحَدْتُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ⁽²⁾
اختلفَ النُّحاةُ والعلماءُ في تحديدِ معنى (في) في قولِه: (في ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ)، فافترقوا حولَ تحديدِ معناها في أربعِ بَدَدٍ:

أولاً: ذهبَ ابنُ قتيبةَ الدِّينوريُّ والزَّجاجيُّ والمراديُّ والأشمونيُّ والسُّيوطيُّ؛ إلى أنَّ (في) هنا بمعنى: من، والتَّقديرُ: من ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ، وذكرَ الشنقيطيُّ أنَّ الصَّبَّانَ قَيَّدَ (من) هنا بـ (من) التَّبْعِيضِيَّةِ، وحملَهَا الشُّمْنِيُّ على الابتدائية؛ فالمعنى في الشَّاهدِ: ثلاثون شهراً مبتدأةً من انقضاءِ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ، فتكونُ المدةُ خمسةَ أعوامٍ ونصفاً⁽³⁾.

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 3: 35-36، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 448-449، مغالسة: النحو الشافي ص: 354.

(2) ينظر: ابن جني: الخصائص 2: 313، البطليوسي: الاقتضاب ص: 384، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 192، المرادي: الجنى الداني ص: 252، البغدادي: خزانة الأدب 1: 62.

(3) ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص: 312، الزجاجي: حروف المعاني ص: 83، المرادي: الجنى الداني ص: 252، الأشموني: شرح الأشموني 2: 86، السُّيوطي: المطالع السعيدة 2: 65.

ثانياً: يرى جماعة آخرون أنَّ (في) باقية على أصلها وبابها، ولا سيَّما ابنُ جنِّي الذي قال: وطريقه عندي أنَّه على حذفِ المضافِ. أي: ثلاثون شهراً في عقبِ ثلاثة أحوالٍ قبلها، وتفسيره: بعدَ ثلاثة أحوالٍ؛ فالحرفُ إذاً على بابِه، وإنَّما حُذِفَ المضافُ هنا الذي قد شاعَ عند الخاصِّ والعامِّ⁽¹⁾.

ثالثاً: يرى بعضُ المتأخرين أنَّ (في) هنا بمعنى الصُّحبة نيابة عن (مع). قال ابنُ السَّيِّد: وكونها بمعنى (مع) أشبهها من كونها بمعنى (من)، فيكونُ التَّقديرُ: أحدثُ⁽²⁾ عهدي خمسُ سنينٍ ونصفٍ (في) هنا بمعنى (مع)، ومن الآيات التي وُجِّهَتْ على هذا النمطِ قوله تعالى: (ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ) [الأعراف: 38]، أي: مع أممٍ، وقولهم: كنتُ فيمن لقي الأميرَ، أي: مع من لقي الأميرَ⁽³⁾.

رابعاً: ذهبَ ابنُ السَّيِّدِ البطليوسيُّ والبغداديُّ وغيرُهم إلى أنَّ (في) هنا بمعنى واوِ الحالِ. فقالَ البطليوسيُّ: إنَّ كلَّ من فسَّره ذهبَ إلى أنَّ الأحوالَ ههنا السُّنُونُ جمعُ حَوْلٍ، أمَّا البطليوسيُّ فيرى أنَّ الأحوالَ جمعُ حالٍ لا جمعُ حَوْلٍ، والمقصودُ: كيفَ ينعمُ مَنْ كانَ أقربَ عهدي بالنَّعيمِ والرِّفاةِ ثلاثين شهراً، وقد تعاقبتُ عليه ثلاثة أحوالٍ وهي: اختلافُ الرِّياحِ عليه، وملازمةُ الأمطارِ له، والقِدْمُ المغيَّرُ لرسومه؛ فتكونُ (في) هنا هي التي تقعُ بمعنى (واوِ) الحالِ كما في قولنا: مرَّتْ عليه ثلاثة أشهرٍ في تنعمٍ، أي: وهذه حاله⁽⁴⁾.

(1) ينظر: النحاس: إعراب القرآن 5: 290، ابن جنى: الخصائص 2: 314.

(2) ينظر: البغدادي: خزانة الأدب 1: 62، الصغير: الأدوات النحوية في كتب التفسير ص: 455.

(3) ينظر: الصغير: الأدوات النحوية في كتب التفسير ص: 455، الضبع: ابن هشام وأثره في النحو العربي ص: 149.

(4) ينظر: البطليوسي: الاقتضاب ص: 385، البغدادي: خزانة الأدب 1: 62.

وجميع التوجيهات السابقة صحيحة وكائنة؛ بل إنها تدلُّ على عمق المنهج النحوي القديم الذي يسرُّ أغوار جزئيات الشاهد، فلا يكون هنالك توجيه أو تخريج إلا وقد انبثق عن سلامة التأويل ودقة التقدير.

6.3.1.4 (رب):

اختلف العلماء والنحاة في تحديد المعنى الذي تدلُّ عليه رُبَّ، فأما مذهب الجمهور ولا سيما الخليل ويونس وعيسى بن عمر وأبو زيد الأنصاري وأبو عمرو ابن العلاء والأخفش والمازني والجرمي والمبرد وابن السراج والزجاج والفارسي⁽¹⁾ والرُماني وابن جني والسيرافي وجمهور الكوفيين كالكسائي والفرّاء ومعاذ وابن سعدان وهشام أنها للتقليل⁽²⁾.

وذهب جماعة من الكوفيين أنها للتكثير. قال ابن الربيع السبتي: ذهب البصريون أنها للتقليل ولا تكون إلاَّ له، وذهب الكوفيون أنها تكون للتكثير⁽³⁾، ومن الشواهد التي أوضحت تفاصيل الخلاف السابق، وجَلَّتْهُ قولُ امرئ القيس (من الطَّويل):

فَيَا رَبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِأَنَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ مِثَالِ⁽⁴⁾
وقوله أيضاً (من الطَّويل):

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سَيِّمًا يَوْمٌ بِدَارَةٍ جُلْجُلِ⁽⁵⁾

(1) البعلي: محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، 2002م، ت: ممدوح محمد

خسارة، الكويت التراث العربي، ط1، 2: 614.

(2) البعلي: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر 2: 614.

(3) السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 860.

(4) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 154، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 118.

(5) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 160، الأشموني: شرح الأشموني 1: 529.

وقوله أيضاً (من الطويل):

فَيَا رَبَّ مَكْرُوبٍ كَرَرْتُ وَرَاءَهُ وَعَانَ فَكَكْتُ الْغُلَّ عَنْهُ فَقَدَّانِي⁽¹⁾

فمذهبُ عبدِ القاهرِ الجرجانيّ وأبي عليّ القيسيّ وابنِ هشامِ الأنصاريّ والشنقيطيّ والبغداديّ أنّ (رُبَّ) أفادتُ فيما سبقَ معنى التّكثيرِ؛ وحجّتهم في ذلك أنّ هذه المواضعَ موضعُ افتخارٍ ومباهاةٍ، والافتخارُ والمباهاةُ لا يكونُ إلّا بما كثرَ من الأمورِ، فلا يناسبُه إلّا التّكثيرُ لا التّقليلُ، فـ (رُبَّ) ههنا للتّكثيرِ، والمعنى فيما سبق: أنّه كثرَ منه اللّهُ بالنّساءِ، وكثرَ منه فكُ الأسرى والكرُّ وراءَ المكروبين⁽²⁾.

أمّا مذهبُ أبي الحسنِ الأخفشِ والشّلوبينِ وابنِ عصفورٍ وسابقِ الدّين الصّنعانيّ والسّبتيّ والمراديّ أنّها للتّقليلِ، والتّقليلُ على ضربين: الضربُ الأوّل: تقليلُ ذاتِ الشّيءِ، والآخر: تقليلُ النّظيرِ، فهم يرون أنّ لا حجّةَ لهم فيما سبقَ على التّكثيرِ وإمّا (رُبَّ) لتقليلِ النّظيرِ، فـ (رُبَّ) تأتي لتقليلِ النّظيرِ ولا سيّما في مواضعِ الافتخارِ والمباهاةِ، فالمفتخرُ يزعمُ أنّ الشّيءَ الذي يكثرُ منه يقلُّ من غيره وذلك أبلغُ في الافتخارِ، وقد يكونُ الشّيءُ قليلاً في نفسه لعدمِ نظائره، والشّيءُ الذي يقلُّ نظيره ويعزُّ وجوده إذا نيلَ منه بعضُ يفخرُ به وإن كان قليلاً، فدخلت (رُبَّ) عليه لقلّته، فكأنّه أراد: الأيّامُ والليالي التي لهوتُ فيها مع النّساءِ يقلُّ وجودُ مثلها لغيري؛ فلم يُردْ تقليلُ يومٍ وليلةٍ ولكنّما أرادَ تقليلَ نظيريهما لغيره، وكأنّه أرادَ أيضاً: الأسرى

(1) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجة 1: 500.

(2) ينظر: الجرجاني: المقتصد 2: 828-829، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 299-300، ابن

هشام: مغني اللبيب 1: 154، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 118، البغدادی: خزنة الأدب

3: 451.

الذين فككت، والمكروبون الذين كررت وراءهم من الكثرة بحيث يقل فك وكرت غيري لهم⁽¹⁾.

ومن الشواهد التي لم يجر حولها نزاع أو خلاف وذكرها الحيدرة اليمني فحسب على إفادة (رُب) معنى التّكثير قول امرئ القيس (من المديد):

رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثَعْلٍ مُخْرِجٌ كَفَيْهِ مِنْ سُوْتَرِهِ⁽²⁾

ففي قوله: (رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثَعْلٍ) أفادت (رُب) معنى التّكثير كما يذكر الحيدرة اليمني، فالمراد: كثير من بني ثعل.

وبناءً على الخلاف السابق أرى أنّ الرأي الوسطيّ الراجح في هذه المسألة أنّ (رُب) تأتي للتّقليل تارةً وللتّكثير تارةً أخرى، والقرائن هي التي تحدّد المعنى المقصود سواءً أكان التّقليل أم التّكثير.

7.3.1.4 حذف رب:

تحذف (رُب) لفظاً ويبقى عملها، فتحذف بعد (الواو) كثيراً، وبعد (الفاء) قليلاً، وبعد (بَل) أقل، ودونهنّ نادر، ومن الشواهد التي ذكرت على حذف (رُب) بعد (الواو) قول امرئ القيس (من الطويل):

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُودَهُ عَالِيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي⁽³⁾

(1) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 501، الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير: 2:

820-821، الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحو ص: 263، السبتي: البسيط في شرح جمل

الزجاجي س 2: 860، المرادي: الجنى الداني ص: 443-445، البعلي: الفاخر 2: 614-616.

(2) الحيدرة: كشف المشكل في النحو ص: 354.

(3) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 3: 55، ابن هشام: شذور الذهب ص: 270، العيني: المقاصد

النحوية 2: 488، الأهدل: الكواكب الدرية 1: 430.

فقد حذف الشاعرُ (رُبَّ) هنا بعدَ (الواو) وبقي عملُها الخفضُ في قوله (وَلَيْلٍ)، أي: ورُبَّ لَيْلٍ، ويرى قسمٌ من النُّحاةِ ولا سيَّما الكوفيُّون والمبرِّدُ أنَّ الواوَ هي الجارةُ أو الخافضةُ، فهي في نظرهم عوضٌ منها فجرت ما بعدها على تأويلِ (رُبَّ) ⁽¹⁾.

ومن الباحثين المحدثين الذين اعتنقوا رأيَ الكوفيِّين والمبرِّدِ، وأخذوا على عاتقهم تبيانه؛ علي الهروط في بحثه الموسوم بـ (نظريةُ الحرفِ المختصِّ في النحو العربي وأثرها في التَّعْيِيدِ) المنشور في مجلة (مؤتة للبحوث والدراسات)، حيث يقول الباحث: "والحقيقة التي لا مرأى فيها، أنَّ هذه الواوَ ليست واوَ العطفِ، وإمَّا أُقحمت في حروفِ العطفِ إقحاماً، وأعطيت ما لهذه الحروفِ من صفاتٍ وأعمالٍ، وهي تفرقُ عن واوِ العطفِ بما يلي:

1- العطفُ يتطلَّبُ طرفين تعقد بينهما الواو وهما: المعطوفُ والمعطوفُ عليه (وإذا أنعمنا النَّظَرَ في الشَّاهدِ السَّابِقِ) لرأينا أنَّه يخلو من هذه الأطرافِ، إذ لا معطوفٌ عليه يسبقُ الواوَ ولا مجالٌ للعطفِ.

2- واوِ العطفِ لا يفتحُ بها الكلامُ، بينما هذه الواوُ يفتحُ بها الكلامُ ⁽²⁾ (كما في الشَّاهدِ).

3- واوِ العطفِ تشركُ بين طرفين نكرتين أو معرفتين، وهذه الواوُ لا تدخلُ غالباً إلا على منكرٍ.

(وعليه) فإنَّ هذه الواوَ ليست عاطفةً، وإمَّا هي واوُ لها عملٌ خاصٌّ ووظيفةٌ نحويةٌ خاصةٌ، ولها وظيفةٌ دلاليةٌ خاصةٌ تختلفُ كلَّ الاختلافِ عن واوِ العطفِ؛

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 416-417، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 311.

(2) الهروط، علي خلف، 1994م، نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التعييد، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الأول، جامعة مؤتة، ص: 75.

فهي جارة...، وهذه الواو هي العاملة بنفسها الجرّ للأسماء المنكرة التي تباشرها؛ فهي مختصة بهذا النوع من الأسماء لإفادة المعنى المراد من استعمالها⁽¹⁾.

أما جمهور النحاة، ولا سيما سيبويه والحريري وابن مالك الأندلسي وابن هشام الأنصاري وغيرهم فيرون أن الاسم المخفوض بعد (الواو) إنما هو مخفوض بـ (رُبَّ) المضمرة، و(الواو) هنا سادة مسدّ (رُبَّ) لفظاً⁽²⁾، ويقوم قول الجمهور هذا على عِدَّة أدلة منها:

1- قول سيبويه: "ليس كل جار يضمّر؛ لأنّ المجرور داخل في الجار فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثمّ قبّح، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج"⁽³⁾.

2- أنّه قد روي الجرُّ بـ (رُبَّ) المحذوفة دون شيء قبلها، فعلم أنّ الجرّ إنّما هو بـ (رُبَّ)⁽⁴⁾.

3- أنّ الواو هنا واو العطف، والعطف هنا مقدّر على شيء في نفس المتكلم كما يقول ابن هشام الأنصاري، (وحروف العطف غير مختصة؛ بل إنّها مشتركة فهي غير عاملة)⁽⁵⁾.

4- يقول بدر الدين العيني: إنّ العرب تبدل من (رُبَّ) الواو⁽⁶⁾.

(1) الهروط: نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد، المجلد التاسع، العدد الأول ص: 75.

(2) ينظر: سيبويه: الكتاب 2: 164، ابن هشام: شرح اللوحة البدرية 2: 254.

(3) سيبويه: الكتاب 2: 163.

(4) ابن مالك: شرح الكافية الشافية 1: 370.

(5) ابن هشام: مغني اللبيب 2: 417.

(6) العيني: المقاصد النحوية 2: 488.

وبناءً على ما سبق فيبدو أنَّ كلا الرأيين صحيح؛ لأنَّ كليهما قد دُعِمَ بالأدلة الثَّابتة من السَّماعِ والقياسِ والاجتهادِ، ولا أَسْتَطِيعُ إِلَّا أَنْ أَقُولَ: إِنَّ فِي اخْتِلَافِ النُّحَاةِ والعلماءِ توسعةً وتيسيراً على طلابِ العلمِ، فبأيِّ الرأيين أخذتَ فأنتَ على حقٍّ.

ومن الشَّواهدِ على حذفِ (رُبِّ) بعدَ (الفاءِ) قولُ امرئِ القيسِ أيضاً (من الطَّويل):

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمَرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحَوِّلٍ⁽¹⁾

فالشَّاهدُ هنا حذفُ (رُبِّ) بعدَ (الفاءِ) وإبقاء عملِها الخفض في قوله: (فَمِثْلِكَ)، أي: فربِّ مِثْلِكَ، وذكر المرادِي أنَّ من النِّحويِّين من يعتبر أنَّ (الفاءَ) هي الخافضةُ⁽²⁾ وما قيلَ عن (الواوِ) في الشَّاهدِ الذي تقدَّمَ يقالُ كذلك في (الفاءِ)، وفيما سبق من الإبانة ما يُغني عن الإطالة.

وذكر سيبويه الشَّاهدَ السَّابِقَ، لكن بروايةٍ أخرى على القضيةِ نفسِها، وهي:

وَمِثْلِكَ بِكَرّاً قَدْ طَرَقْتُ وَثَبَّيًّا فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُغَيِّلٍ⁽³⁾

فالشَّاهدُ فيه عندَ سيبويه إضمارُ (رُبِّ) بعدَ (الواوِ) في قوله: (وَمِثْلِكَ بِكَرّاً)، أي: وربِّ مِثْلِكَ، فأضمرَ الشَّاعرُ (رُبِّ) هنا وأبقى عملَها بعدَ (الواوِ)، واختلافُ الرِّوايةِ هنا لا عيبَ فيه ما دامَ الشَّاهدُ يقعُ في عصرِ الاحتجاجِ والاستشهادِ.

(1) ينظر: الحريري: شرح ملحّة الإعراب ص: 66، ابن الوردي: شرح التحفة الوردية 2: 203،

ابن عقيل: شرح ابن عقيل 2: 37.

(2) المرادي: الجنى الداني ص: 75.

(3) سيبويه: الكتاب 2: 163.

4.1.4 العطف على موضع مجرور رب:

عَدَّ العلماءُ والنُّحاةُ (رُبَّ) من حروفِ الجرِّ الشَّبيهةِ بالزَّائدةِ، وهي لا تدخلُ إلا على النِّكرةِ الموصوفةِ، وأشارَ ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ أنَّ موقعها الإعرابيَّ يتحدَّدُ ممَّا بعدها، ففي قولنا: رُبَّ خائنٍ مذوومٍ عندي، فمحلُّ مجرورها رفعٌ على الابتداءِ، وقولنا أيضاً: رُبَّ طالبةٍ مثابرةٍ كافأتُ، فمحلُّ مجرورها نصبٌ على المفعوليَّةِ.

أمَّا المعطوفُ على مجرورِ (رُبَّ) فيجوزُ أنْ يُحمَلَ على اللَّفْظِ، ويجوزُ أنْ يُحمَلَ على موضعٍ أو محلٍّ (رُبَّ)، ومن الشُّواهدِ التي حُمِلَتْ على الموضعِ أو المحلِّ قولُ امرئِ القيسِ (من الطَّويل):

وَسِنٌ كَسُنِّيقي سَنَاءٌ وَسُنْمًا ذُعِرْتُ بِمِذْلَاجِ الْهَجِيرِ نَهْوَضٍ⁽¹⁾

ف (الواو) هنا (واو) رُبَّ و (سِنٌ) مخفوضٌ بـ (رُبَّ) المضمرة بعد (الواو)، ويرى ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ والسُّيوطيُّ أنَّ امرأَ القيسِ قد عطفَ (سُنْمًا) على موضعٍ أو محلٍّ (سِنٌ)؛ لأنَّ (سِنٌ) في محلِّ نصبٍ مفعولٍ بهٍ لـ (ذُعِرْتُ)، وأضافَ البطليوسيُّ أنَّه اِخْتُلِفَ في تحديدِ معنى السُّنَمِ، فمن ذهبَ إلى أنَّ السُّنَمَ يدلُّ على الارتفاعِ فقد عطفه على (سَنَاءً)، ومن ذهبَ إلى أنَّ السُّنَمَ يدلُّ على البقرة فقد عطفه على محلِّ (سِنٌ)⁽²⁾.

وبناءً على ما سبق نرى أنَّ (سُنْمًا) يحتملُ وجهين؛ الوجهُ الأولُ: أنَّه معطوفٌ على موضعِ (سِنٌ)؛ لأنَّ موضعها نصبٌ بـ (ذُعِرْتُ)، والتَّقديرُ: ذُعِرْتُ سِنًا وَسُنْمًا، أي: ثوراً وبقرةً⁽³⁾، والوجهُ الآخرُ: أنَّه يدلُّ على الارتفاعِ، وإذا كانَ كذلك فهو

(1) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 156.

(2) ينظر: البطليوسي: الفرق بين الحروف الخمسة ص: 814-815، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 156، السُّيوطي: شرح شواهد المغني ص: 404.

(3) الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية "ديوان امرؤ القيس" ص: 158.

معطوفٌ على التَّمييزِ (سَنَاءً)، فلا شاهدَ فيه حينئذٍ على العطفِ على موضعِ
مجرورٍ (رُبَّ).

5.1.4 مذ ومنذ:

يأتیان اسمين ظرفيين، ويكثرُ استعمالُهُما حرفينِ أصليينِ للجرِّ؛ فيكونان حرفي
جرٍّ إذا وقعَ بعدهما اسمٌ يدلُّ على الزَّمنِ الماضي أو الحاضرِ. قال ابنُ هشامٍ
الأنصاريُّ: ومعنى مُذٌ ومُنْذٌ ابتداءُ الغايةِ إنْ كانَ الزَّمانُ ماضياً، والظرفيةُ إنْ كانَ
حاضراً، وبمعنى (من) و(إلى) معاً إنْ كانَ معدوداً نحو: ما رأيتهُ منذُ يومين⁽¹⁾.

وقال المراديُّ: إنْ جاءَ بعدهما اسمٌ مجرورٌ نحو: ما رأيتهُ منذُ يومين، فلك في
ذلك مذهبان: أحدهما: أنَّ مُذٌ ومُنْذٌ حرفا جرٍّ؛ وهو المعتمدُ وإليه ذهبَ الجمهورُ،
ولا يجرَّان إلاَّ الزَّمانَ، والمذهبُ الثاني: أنَّهما ظرفان مضافان⁽²⁾.

ومن الشَّواهدِ التي ذكرها المراديُّ وابنُ هشامٍ الأنصاريُّ وبدرُ الدينِ العينيُّ
والأشمونيُّ والشنقيطيُّ على مجيءِ (مُنْذٌ) حرفَ جرٍّ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويل):
قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانٍ وَرَبْعٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مِنْذُ أَزْمَانٍ⁽³⁾
فقوله: (مُنْذُ أَزْمَانٍ) اسْتُعْمِلَتْ (مُنْذٌ) فيه حرفَ جرٍّ لابتداءِ الغايةِ الزَّمانيةِ،
أي: منذُ أزمانٍ؛ لذلك جُرَّتْ أزمانٌ بـ (مُنْذٌ).

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 3: 44-46، مغالسة: النحو الشافي ص: 355.

(2) المرادي: الجنى الداني ص: 503.

(3) ينظر: المرادي: الجنى الداني ص: 503، الشنقيطي: الدرر اللوامع 3: 142.

6.1.4 ما جاء من حروف الجر اسما:

ويجري هذا القول على خمسة حروف وهي: مُذٌ ومُنْذٌ، وعن، وعلى، والكاف⁽¹⁾، وما يعيننا هنا الكاف وعن.

أما الكاف: فقد جوز ابن جنّي اسميتها في الاختيار دون الضرورة ووافقه في هذا الأخفش والفرسي وابن مالك الأندلسي، وكثر جرّها بالباء وعن وعلى، وذهب سيبويه ووافقه ابن عصفور إلى أنّ استعمالها اسم إنّما يجوز في ضرورة الشعر⁽²⁾.

ومن الشواهد التي استدلت بها الأخفش والفرسي وابن مالك الأندلسي على اسمية الكاف، وحملها سيبويه وابن عصفور الإشبيلي على الضرورة قول امرئ القيس (من الطويل):

وَرُحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجَنَّبُ وَسَطَنَا تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي⁽³⁾
واستدل كذلك الأخفش على اسميتها بقول امرئ القيس (من الطويل):

وَأَنْتَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ ضَعِيفٌ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغْلَبٍ⁽⁴⁾
فاستدل الأخفش والفرسي وابن مالك الأندلسي بما سبق على اسمية الكاف، ففي الشاهد الأول استعمل الكاف مجرورة بالباء، ومما يدل على أنّ الكاف اسم، وليست بحرف جرّ؛ أنّ حرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ، فالكاف هنا اسم مجرور بالباء.

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 3: 48-54، مغالسة: النحو الشافي ص: 355/357.

(2) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 477-478، الشلوين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 2: 817-818، البغدادي: خزانة الأدب 10: 167-170.

(3) ينظر: البغدادي: خزانة 10: 167، الصغير: الأدوات النحوية في كتب التفسير ص: 70.

(4) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 478.

أَمَّا الشَّاهِدُ الثَّانِي فِجَاءِ الكَافِ فَاعِلَةٌ لـ (يَفْخَرُ)، والدَّلِيلُ أَنَّهَا فَاعِلَةٌ أَنَّهُ لَا
بَدَّ لِلْفَعْلِ مِنْ فَاعِلٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُحذَوْفًا ههنا؛ لِذَا ففَاعِلُ (يَفْخَرُ) فِي
هَذَا الشَّاهِدِ الكَافُ؛ لِأَنَّهَا عَوَمِلَتْ مَعَامِلَةً (مِثْلُ)؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا كَمَعْنَاهُ، وَحُكْمَ لَهَا
بِحُكْمِهِ بَدَلًا مِنْ حُكْمِهَا لِلضَّرُورَةِ⁽¹⁾.

أَمَّا سِيبَوِيهِ وَابْنُ عَصْفُورٍ فَقَالَا بِالْأَسْمِيَّةِ، وَلَكِنَّهُمَا جَعَلَا هَذَا الْأَمْرَ ضَرْورَةً فِي
الشُّعْرِ فَحَسَبُ، وَأَضَافَ ابْنُ عَصْفُورٍ إِلَى أَنَّ الكَافَ قَدْ تَكُونُ فِيمَا سَبَقَ حَرْفًا، وَيَحْمَلُ
الشَّاهِدَانِ عَلَى حَذْفِ الْمُوصُوفِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ
مُخْتَصَّةً. فَكَأَنَّهُ قَالَ: بِفَرَسٍ كَابِنِ الْمَاءِ، وَفَاخِرٌ كَفَاخِرٍ ضَعِيفٍ، وَهَذَا الْأَمْرُ ضَرْورَةٌ أَيْضًا
فَلِذَلِكَ تَكَافَأَ الْأَمْرَانِ، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ يَبْقَى حَذْفُ الْمُخْفُوضِ وَإِقَامَةُ الصِّفَةِ مَقَامَهُ
وَهِيَ غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ أَمْرًا قَبِيحًا غَيْرَ جَائِزٍ⁽²⁾.

وَأَرَى أَنَّ الرَّأْيَ الصَّوَابَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ وَالْفَارِسِيُّ وَابْنُ
مَالِكٍ الْأَنْدَلُسِيُّ لِعَدَمِ تَكْلُفِ التَّأْوِيلِ وَالتَّقْدِيرِ وَلِمُجِيءِ السَّمَاعِ بِهِ كَثِيرًا، فَالْأَمْرُ لَا
يَحْتَمِلُ الضَّرُورَةَ كَمَا يَرَى سِيبَوِيهِ، وَلَا يَحْتَمِلُ أَيْضًا تَكْلُفَ التَّأْوِيلِ وَتَقْدِيرَ الْمُحْذُوفِ
الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَصْفُورٍ، فَالْكَافُ فِي كِلَا الشَّاهِدَيْنِ اسْمٌ.

عن: تَكُونُ (عن) اسْمًا فِي ثَلَاثِ حَالَاتٍ:

- 1- أَنْ يَدْخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ (مِنْ).
- 2- أَنْ يَدْخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ (عَلَى) وَهَذَا نَادِرٌ.
- 3- أَنْ يَكُونَ مَجْرُورُهَا وَفَاعِلٌ مُتَعَلِّقًا بِضَمِيرَيْنِ مُسَمَّيَّ وَاحِدٍ⁽³⁾.

(1) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجة 1: 478، البغدادي: خزانة الأدب 10: 70- 171.

(2) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجة 1: 479، البغدادي: خزانة الأدب 10: 171.

(3) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 171، العيني: المقاصد النحوية 2: 472.

ومن الشواهد التي حملها الأخفش وابن عصفور على اسمية (عن) ملجىء
مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، قول امرئ القيس (من الطويل):
فَدَعُ عَنْكَ نَهَباً صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ⁽¹⁾
فذهب كل من الأخفش وابن عصفور إلى أن (عَنْ) في قوله: (دَعُ عَنْكَ) اسم
بمعنى جانب، وذلك لئلا يؤدي إلى تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، فلا
يقال: ضربتَكَ ولا ضربتُنِي. أي: ضربتَ أنتَ نفسَكَ وضربتُ أنا نفسي؛ لذا جعل
الأخفش وابن عصفور قول امرئ القيس من هذا الباب⁽²⁾.

أمّا ابن هشام فيرى غير ذلك؛ يرى أن (عن) باقية على الحرفية؛ لأنّه لا يصحُّ
حلول الجانب محلّها، فالكلام فيه مضاف محذوف، أي: عن نفسك، وقد أيّد هذا
الرأي أبو حيان. فقال: إنّ مثل هذا التّركيب قد وُجِدَ في (إلى) كقوله تعالى: (وَاضْمُمْ
إِلَيْكَ جَنَاحَكَ) [القصص:32]، وقوله تعالى: (وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ) [مريم:25]،
ولا نعلم أحداً قال باسمية (إلى)⁽³⁾.

وبناءً على العرض الذي سلف يبدو أن الحق والرأي الأكثر دقة ما ذهب إليه
ابن هشام وأبو حيان لو هن الحجاج والأدلة التي ساقها الأخفش وابن عصفور
الإشبيلي لإثبات وجهة نظرهم، ف(عَنْ) في الشاهد السابق حرف، ولا حجة هنا على
اسميتها.

(1) الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 60، و ينظر: ابن عصفور: المقرب ص: 214، ابن هشام:
مغني اللبيب 1: 171.

(2) ينظر: الحلبي: الدر المصون 7: 586، العيني: المقاصد النحوية 2: 472، السيوطي: همع
الهوامع 4: 188-189، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 140-141.

(3) ينظر: المرادي: الجنى الداني ص: 244-245، ابن: هشام: مغني اللبيب 1: 171، البغدادي:
خزانة الأدب 11: 179.

7.1.4 حروف الجر الزائدة:

ويجري هذا القول على: من والباء والكاف واللام؛ فهذه الزمرة من حروف الجر تقع أصلية، وتقع في مسائل محدّدة زائدة.

فمن: تأتي زائدة للدلالة على التوكيد والشمول والاستغراق؛ فتأتي زائدة قبل المبتدأ والفاعل والمفعول، ويشترط لمجيئها زائدة أن تسبق بنفي أو نهي أو استفهام مبدوء بـ (هل)، وأن يكون مجرورها نكرة⁽¹⁾.

وقد تأتي زائدة بعد الإيجاب في الفاعل، وهذا قليل جداً، ومن الشواهد التي ذكرها الحيدرة اليمني وسابق الدين الصنعاني لإثبات هذا قول امرئ القيس (من الطويل):

فَتَوْضَحَ فَأَلْمِقِرَاةَ لَمْ يَعْفَ رَسْمُهَا لِمَا نَسَجْتُهُ مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ⁽²⁾

ف (من) زائدة هنا في الفاعل في قوله: (لِمَا نَسَجْتُهُ مِنْ جَنُوبٍ)، والتقدير: لما نسجته جنوباً وشمالاً، ومن الآيات التي حملها سابق الدين على زيادة (من) في الإيجاب كما في قول امرئ القيس هذا، ولكن قبل المفعول قوله تعالى: (يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ) [الأحقاف: 31]، أي: يغفر لكم ذنوبكم. وقوله تعالى: (وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ) [النور: 43]، أي: ينزل من السماء برداً من جبال فيها⁽³⁾.

أما الباء: فتزاد في الإثبات وفي النفي قبل المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وخبر ليس وخبر (إن)، وغيرها.

(1) ينظر: الراجحي: التطبيق النحوي ص: 368، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 460.

(2) الصنعاني: سابق الدين محمد بن يعيش، التهذيب الوسيط في النحو، 1991م، ت: فخر صالح قداره، دار الجيل بيروت، ط1: ص: 260، وينظر عجزه: كشف المشكل في النحو ص: 354.

(3) الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحو ص: 259 – 260.

ومن الشواهد التي ذكرت على زيادة الباء في الإثبات في خبر (إنَّ) قولُ امرئ القيس (من الطويل):

فَإِنْ تَنَّا عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِيهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتَ بِالمُجَرَّبِ⁽¹⁾
فالشاهد هنا زيادة (الباء) في خبر (إنَّ) في قوله (بالمُجَرَّبِ)، والتقدير: إِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتَ المُجَرَّبُ.

ومن الشواهد أيضاً على زيادتها في الإيجاب أو الإثبات ولا سيما قبل المفعول به قولُ امرئ القيس (من الطويل):

فَلَمَّا تَنَازَعْنَا الْحَدِيثَ وَاسْمَحَتْ هَصَرْتُ بِغُضْنٍ ذِي شَمَارِيخٍ مِيَالٍ⁽²⁾
فالشاهد هنا زيادة (الباء) في المفعول به في قوله (هَصَرْتُ بِغُضْنٍ)، أي: هَصَرْتُ غُضْنًا.

ومن الشواهد التي ذكرت على زيادة (الباء) في الفاعل الواقع مصدراً مؤولاً من (أَنَّ) وما بعدها والتي حملها ابنُ عصفورٍ والمراديُّ على الضَّرورة قولُ امرئ القيس (من الطويل):

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ بِأَنَّ إِمْرَأَ القَيْسِ بَنَ تَمْلِكَ بَيَقْرًا⁽³⁾

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 1: 370، العيني: المقاصد النحوية 1: 468، الأشموني: شرح الأشموني 1: 262، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 128، البعلي: الفاخر 1: 258.

(2) ينظر: البغدادي: خزانة الأدب 9: 188، ينظر عجزه: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص: 249.

(3) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 3: 23، الخوارزمي: شرح المفصل في صنعة الإعراب 4: 19، الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح 2: 826، المرادي: الجنى الداني ص: 50، البغدادي: خزانة الأدب 5: 524.

فالشَّاهدُ هنا زيادةُ (الباءِ) في قوله: (بِأَنَّ امْرَأَ القَيْسِ بِنَ تَمْلِكَ بَيَقْرَا)، حيثُ جاءتِ الباءُ زائدةً في الفاعلِ - المصدرِ المؤولِ من (أَنَّ) واسمِها وخبرُها -، فالمصدرُ المؤولُ في محلِّ رفعِ فاعلٍ لـ (أَتَاهَا).

ومن الشَّواهدِ التي ذكرتُ على زيادةِ (الباءِ) في النَّفي ولا سِيَّما في خبرِ (ليسَ) قولُ امرئِ القيسِ (من الطَّويل):

وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنَنِي بِهِ وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالٍ⁽¹⁾
ففي قوله: (لَيْسَ بِذِي رُمْحٍ، وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ، وَلَيْسَ بِنَبَّالٍ)، جاءتِ الباءاتُ الثلاثةُ أحرفَ جرٍّ زائدةً في خبرِ (ليسَ)، والتَّقديرُ: ليسَ ذا رمحٍ، وليسَ ذا سيفٍ، وليسَ نبَّالاً.

8.1.4 اتصال ما بحرف الجر:

تدخلُ (ما) على أحرفِ الجرِّ: مِنْ وعنِ والباءِ، فلا تكفُّهنَّ عن العملِ، ومن الشَّواهدِ على دخولِ (ما) على عنِ وبقاءِ ما بعدها مجروراً قولُ امرئِ القيسِ (من الوافر):

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي عَمَّا قَرِيبٍ سَأَنْشَبُ فِي شَبَا ظُفْرِ وَنَابٍ⁽²⁾
فقد دخلتُ (مَا) هنا على (عَنْ) في قوله (عَمَّا قَرِيبٍ) فلمْ تكفُّها عن العملِ، فبقي ما بعدها مجروراً وكأنَّها لمْ تدخلْ.

2.4 الإضافة:

الإضافةُ في اللُّغة: الإسنادُ.

(1) الصيداوي: الكفاف 1: 439.

(2) الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 202، وينظر صدره: السُّيوطي: همع الهوامع 4: 228.

أما اصطلاحاً: فهي إسنادُ أو نسبةُ اسمٍ إلى اسمٍ بحيثُ يقومُ هذا الاسمُ مقامَ التَّنوينِ، وتقعُ الإضافةُ في ضربين: إضافةٌ معنويةٌ محضةٌ، وإضافةٌ لفظيةٌ غيرُ محضةٍ. إضافةُ المعنويةِ المحضةُ: وهي التي يكتسبُ فيها المضافُ معنى معنويّاً، كالتعريفِ أو التخصيصِ، وتكونُ بمعنى (اللام) و(مِنْ) و(في) وبمعنى (الكاف) في حالاتٍ نادرة⁽¹⁾.

الإضافةُ اللفظيةُ: وهي التي لا يكتسبُ فيها المضافُ لا تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنما يكتسبُ أمراً لفظياً كتخفيفِ التَّنوينِ ورفعِ القُبْحِ والتَّزيينِ والبناءِ، وتختصُ باسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ والصِّفةِ المشبهة⁽²⁾، ومن الشَّواهدِ التي ذكرتُ في بابِ الإضافةِ اللفظيةِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويل):

مُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ لَحَاهُ طِرَادُ الْهَوَادِي كُلِّ شَأٍ مُغَرَّبٍ⁽³⁾
وقوله أيضاً (من الطَّويل):

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا مُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ⁽⁴⁾
فالشَّاهدُ هنا في كلا البيتين يتمثلُ في قوله: (مُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ)، فذهبَ سيبويه والأعلمُ والسبتيُّ إلى أنَّ (قيداً) وإنْ كانَ مضافاً إلى المعرفةِ فهو نكرةٌ بمنزلةِ مقيّدٍ، فكأنَّه قال: بمنجَرِدٍ مقيّدِ الأوابِدِ، فإضافتهُ إلى الأوابِدِ إضافةٌ لفظيةٌ لم تكسبهُ تعريفاً، ولهذا وقعَ صفةً لمنجَرِدٍ وهو نكرةٌ⁽⁵⁾.

-
- (1) ينظر: ابن هشام: شرح قطر الندى ص: 420-421، مغالسة: النحو الشافي ص: 364.
(2) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 3: 83، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 465-466.
(3) ينظر: سيبويه: الكتاب 1: 424، الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه 1: 433، الشنتمري: تحصيل عين الذهب 1: 235.
(4) البغدادي: خزانة الأدب 4: 250.
(5) ينظر: سيبويه: الكتاب 1: 424، الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه 1: 433، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 1044، البغدادي: خزانة الأدب 4: 250.

1.2.4 حذف المضاف:

يحذف المضاف حذفاً قياسياً في حالة توفر ثلاثة شروط وهي: وجود قرينة تدل على لفظه نصّاً، أو لفظ آخر بمعناه بحيث لا يكون هنالك لبس، وأن يقوم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف ويحل محله في الإعراب، وأن يكون المضاف إليه من الأشياء التي تصلح أن تحل محل المضاف المحذوف في إعرابه⁽¹⁾.

ومن الشواهد التي ذكرها أبو عليّ الفارسي وابن هشام على حذف المضاف قول امرئ القيس (من الطويل):

فَظَلَّ طُهَاهُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مَنْضَجٍ صَفِيفٍ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلٍ⁽²⁾
يتجلى الشاهد هنا في قوله: (أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلٍ) فقد حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. أي كأنه قال: من بين منضج أو متخذ قدير أو طابخ قدير، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه؛ لأن (بَيْنَ) تقتضي الإضافة إلى اثنين متجانسين من حيث كان تبييناً للطهارة، ف (بَيْنَ) هنا قرينة أو علامة تدل على المضاف المحذوف⁽³⁾.

وقد حمل البغداديون هذا الشاهد على الخفض على الجوار، ف (قَدِيرٍ) عندهم معطوف على (صَفِيفٍ)، ولكن خفض على الجوار أو على توهم أن (الصَّفِيفَ) مجرور بالإضافة⁽⁴⁾.

(1) حسن (عباس): النحو الوافي 3: 157 - 161.

(2) ينظر: الفارسي: شرح الأبيات المشككة الإعراب ص: 382، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 532.

(3) ينظر: الفارسي: شرح الأبيات المشككة الإعراب ص: 382-383، البغدادى: خزانة الأدب 3: 251.

(4) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 532، البغدادى: خزانة الأدب 3: 251.

والرأي الرَّاجِحُ ههنا ما ذهبَ إليه أبو عليٍّ الفارسيُّ وابنُ هشامٍ لتضافرِ الأدلةِ ولقيامِ القرينةِ على حذفِ المضافِ، فـ (بينَ) كما سلفَ تقتضي الإضافةَ إلى شيئينِ فهي إذن قرينةٌ تدلُّ على المضافِ المحذوفِ، ولا حجةٌ في هذا البيتِ على الحملِ على الجوارِ أو التَّوَهُّمِ؛ لأنَّ الحملَ على الجوارِ لا يقعُ إلَّا فيما أصلُهُ النَّعْتُ، وهذا الشَّاهدُ ليسَ فيه دليلٌ على النَّعْتِ.

ومن الشَّواهِدِ أيضاً في هذا البابِ التي اختلفَ فيها النُّحاةُ وفصلَ القولَ فيها ابنُ السَّيِّدِ والبغدادِيُّ قولُ امرئِ القيسِ (من الطَّويلِ):

تَصُدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَتَّقِي بِنَاطِرَةٍ مِنْ وَحْشٍ وَجَرَةٍ مُطْفِلٍ⁽¹⁾

يتمثلُ الشَّاهدُ هنا في عجزِ البيتِ: (بِنَاطِرَةٍ مِنْ وَحْشٍ وَجَرَةٍ مُطْفِلٍ)، قال ابنُ السَّيِّدِ البطليوسيُّ: (النَّاطِرَةُ) فيها قولان: قيلَ أرادَ العينَ، وقيلَ أرادَ بقرةً ناظرةً.

فأمَّا من جعلَ (النَّاطِرَةَ) البقرةَ فـ (مطفلاً) صفةٌ لها. والتَّقديرُ: وتتقي بعينِ بقرةٍ ناظرةً، فحذفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليه مقامَهُ ثُمَّ حذفَهُ وأقامَ صفتَهُ مقامَهُ، ففي هذا الوجهِ حذفُ مضافٍ وموصوفٍ، ويجوزُ أن يُرادَ: وتتقي من نفسها ببقرةٍ ناظرةٍ كما في قولنا: لقيتُ بزيدٍ الأسدِ، أي: لقيتُهُ فكأنِّي لقيتُ الأسدَ فهنا حذفُ موصوفٍ فحسبُ.

وأما من جعلَ النَّاطِرَةَ العينَ فقدُ جعلَ (مطفلاً) بدلاً من (ناظرةٍ) على تقديرِ مضافٍ، أي: تتقي بناظرةٍ ناظرةٍ مطفلاً، فهو بدلٌ كُلٌّ من كُلٍّ، ثُمَّ حذفَ المضافَ⁽²⁾.

(1) ينظر: البطليوسي: الاقتضاب ص: 348، البغدادِي: خزانة الأدب 10: 127.

(2) ينظر: البطليوسي: الاقتضاب ص: 350- 351، البغدادِي: خزانة الأدب 10: 127-128.

وذهب ابن كيسان إلى أنه أراد: بناظرة مطلق بالإضافة، فلما فصل بين المضاف والمضاف إليه ردّ التّوين الذي كان سقط للإضافة، وهذا القول كما يقول ابن السيّد خطأ لا يلتفت إلى مثله؛ لأنّ العرب إذا حلت بين المضاف والمضاف إليه لم تنونه، وذلك في الشعر أكثر من أن يُحصى⁽¹⁾.

فعلى كلا الوجهين سواء جعلنا الناظرة البقرة أم العين هنالك حذفٌ مضافٍ، ولكنّ اعتبار الناظرة العين أرجح من اعتبارها البقرة؛ لأنّنا إذا جعلناها البقرة يكون لدينا حذفان: حذف مضافٍ وحذف موصوفٍ، أمّا إذا اعتبرناها العين فيكون لدينا حذف مضافٍ لا غير، وتقدير مضافٍ أولى من تقدير مضافٍ وموصوفٍ.

2.2.4 ما أضيف إلى المعارف:

يكتسب المضاف في الإضافة المعنويّة المحضة التّعريف إذا أُضيف إلى اسم معرفة، والتّخصيص إذا أُضيف إلى اسم نكرة.

ومن المسائل التي طرقها ابن عصفور في هذا الباب أنّ أعرف المعارف المضمرة ثمّ العلم ثمّ المشار إليه ثمّ ما عُرف بالألف واللام ثمّ ما أُضيف إلى هذه المعارف، وما أُضيف إلى ما سبق فهو بمنزلة ما أُضيف إليه، إلّا المضاف إلى المضمرة فإنّه في رتبة العلم، وهذا هو مذهب سيبويه.

أمّا المبرّد فقد خالف سيبويه، فيرى أنّ ما أُضيف إلى واحدٍ من هذه المعارف فهو أقلّ منه تعريفاً قياساً على المضاف إلى مضمرة.

(1) ينظر: البطليوسي: الاقتضاب ص: 351، البغدادي: خزانة الأدب 10: 127-128.

قال ابنُ عصفورٍ: ما ذهبَ إليه المبرِّدُ فاسدٌ؛ لأنَّنا قد وجدناهم يصفون المضافَ إلى ما فيه الألفُ واللامُ بما فيه الألفُ واللامُ⁽¹⁾، ومن الأدلةِ والشواهدِ التي دحضَ بها ابنُ عصفورٍ مذهبَ المبرِّدِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويل):

فَأَذْرَكَ لَمْ يَغْرِقْ مَنَاطُ عِذَارِهِ يَمُرُّ كَخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثْقَبِ⁽²⁾

فقوله: (كَخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثْقَبِ) جاءَ (الخذرُوفُ) مضافاً إلى ما فيه الألفُ واللامُ فاكْتَسَبَ منه التَّعْرِيفَ، ولذلك وصفَ بما فيه الألفُ واللامُ، أي: (المثقبُ)، قال ابنُ عصفورٍ: "ولا يكونُ النَّعْتُ إلَّا مساوياً للمنعوتِ في التَّعْرِيفِ أو أقلَّ منه تعريفاً، فلو كانَ ما أُضيفَ إلى ما فيه الألفُ واللامُ دونَ ما فيه الألفُ واللامُ لما جازَ هذا"⁽³⁾.

وبناءً على ما سبقَ نرى أنَّ المذهبَ الصَّحيحَ هنا ما قاله سيبويه وابنُ عصفورٍ في أنَّ ما أُضيفَ إلى أحدِ المعارفِ فهو بمنزلةِ ما أُضيفَ إليه، بينما مذهبُ المبرِّدِ فليسَ عليه دليلٌ من المنقولِ أو المسموعِ.

3.4 الحمل على الجوار:

جاءَ في مغني اللبيبِ أنَّ الشَّيْءَ يُعْطَى حَكَمَ الشَّيْءِ إذا جاورَهُ، ومن هذا البابِ قولُ العربِ المشهورِ: هذا جحرٌ ضبٌّ خَرِبٌ، وللمجرورِ على الجوارِ ثلاثةُ أحكامٍ: ألاَّ يكونَ إلَّا في ضرورةِ الشُّعرِ، وألاَّ يكونَ إلَّا بإزاءِ مجرورٍ مجاورٍ له، وألاَّ يستعملَ إلَّا فيما أصلُهُ النَّعْتُ⁽⁴⁾.

(1) ابن عصفور: شرح جمل الزَّجَاجي: 136-137.

(2) ديوان امرئ القيس 1: 394، ينظر عجزه: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 137.

(3) ابن عصفور: شرح جمل الزَّجَاجي 2: 137.

(4) ينظر: الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحو ص: 253، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 788.

ومن الشواهد التي أجمع جُلُّ النُّحاة والعلماء على حملها على الجوار، وجاءت منسجمة مع الأحكام السابقة قول امرئ القيس (من الطويل):

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلِيهِ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ⁽¹⁾

فأجمع جمهور النُّحاة والعلماء ولا سيَّما الخليل والثعالبي والفارقي وابن مالك الأندلسي وسابق الدين الصنعاني وأبو حيان الأندلسي والسَّمين الحلبي وابن هشام الأنصاري على أنَّ قوله (مُزْمَلٍ) جُرَّ على الجوار إمَّا لمجاورته (أُنَاسٍ) وإمَّا لمجاورته (بَجَادٍ)، وإنَّ كان حقه الرفع؛ لأنَّه نعتٌ للشيخ، ولكن خفضهُ للجوار، ونظيرُ هذا الشاهد قولُ العرب: هذا جحرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ، فـ (خَرِبٌ) صفةٌ للضَّبِّ، والواجبُ أن تكون الصِّفة مرفوعةً ولكن خُفِضَتْ هنا حملاً على الجوار، ومن القراءات القرآنيَّة التي حملها ابنُ مالكٍ على الخفض على الجوار قراءةُ الأعمش ويحيى بن وثاب لقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) [الذاريات: 58]، بخفضِ المتين حملاً على الجوار⁽²⁾.

وأنكر جماعة من النُّحاة الحملَ على الجوار ولا سيَّما ابنُ جنِّي والسَّيرافي، فقال ابنُ جنِّي: "وممَّا جازَ خلافُ الإجماع ما رأيتهُ أنا في قولهم: هذا جحرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ. فهذا يتناوله آخرٌ عن أوَّلٍ، وتالٍ عن ماضٍ على أنَّه غلطٌ مِنَ العرب...، وأمَّا أنا فعندي أنَّ في القرآنِ مثل هذا الموضعِ نيِّفاً على ألفٍ موضعٍ. وذلك أنَّه على حذفِ المضافِ لا غير...، وتلخيصُ هذا أنَّ أصله: هذا جحرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ جُحْرُهُ؛ فيجري "خَرِبٌ" وصفاً على "ضَبٌّ" وإنَّ كان في الحقيقة للجُحْرِ، كما تقولُ مررتُ برجلٍ

(1) ينظر: ابن جني: الخصائص 1: 77، الثعالبي: فقه اللغة ص: 389، الفارقي: الإفصاح ص: 318، الصنعاني: التهذيب ص: 428، ابن الشجري: أمالي ابن الشجري 1: 77، أبو حيان: تذكرة النُّحاة ص: 346، البغدادي: خزانة الأدب 9: 37.

(2) ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 176، الثعالبي: فقه اللغة ص: 388-389، الفارقي: الإفصاح ص: 319، ابن مالك: شرح التسهيل 3: 169-171، أبو حيان: تذكرة النُّحاة ص: 346، الحلبي: الدر المصون 6: 284، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 592.

قائم أبوه، فتجري "قائماً" وصفاً على "رجل"، وإن كان القيام للأب لا للرجل، لما ضمن من ذكره...، فلما كان أصله كذلك حُذِفَ الجحرُ المضافُ إلى الهاءِ، وأقيمتِ الهاءُ مقامه فارتفعت؛ لأنَّ المضافَ المحذوفَ كان مرفوعاً، فلما ارتفعتِ استترَ الضميرُ المرفوعُ في نفسِ "خرب" فجرى وصفاً على "ضَبَّ" - وإن كان الخرابُ للجحر لا للضبِّ - على تقديرِ حذفِ المضافِ⁽¹⁾.

أما قولُ امرئ القيسِ هذا فقد جعله أبو عليّ الفارسيّ وابنُ جنّيّ صفةً حقيقيّةً لبجاده. قال أبو عليّ: لأنّه أرادَ مزملٍ فيه، ثُمَّ حَذَفَ حرفَ الجرِّ فارتفع الضميرُ واستترَ في اسمِ المفعولِ، وأضافَ ابنُ جنّيّ أنَّ الأمرَ في الجوارِ لم يكنْ أكثرَ من حذفِ المضافِ الذي قد شاعَ واطَّردَ فحسبُ⁽²⁾.

وإجمالاً لما سبق، فإنكارُ بابٍ من النحوِ وقعَ الإجماعُ على الأخذِ به أمرٌ لا يُقبلُ ألبتّة، فما ذهبَ إليه أبو عليّ وابنُ جنّيّ من رفضِ الحملِ على الجوارِ أمرٌ لا نقبلُهُ ولا نُقرُّهُ ولا نأخذُ به، وإتباعُ الظاهرِ هنا وهو الحملُ على الجوارِ أولى من التّقديرِ والتّأويلِ والحذفِ، ومع ذلك يؤخذُ بكلا الرأيين، دون إنكارِ أحدهما أو رفضه.

ومن الشّواهد التي ذكرها الفارقيّ في هذا البابِ ولكنّه حملَ الخفضَ على الجوارِ هنا على القبحِ قولُ امرئ القيسِ (من الكامل):

جَالَتْ لِتَصْرَعَنِي فَقُلْتُ لَهَا اقْصِرِي إِنِّي امْرُؤٌ صَرَعِي عَلَيْكَ حَرَامٌ⁽³⁾

قالَ الفارقيّ في توجيهِ إعرابه: يحتملُ أن يكونَ (حرام) جرّاً على الإتيانِ للكافيِ في (عَلَيْكَ) أو للياءِ في (صَرَعِي) كما في قولِ العربِ: هذا جحرٌ ضَبٌّ

(1) ابن جنّي: الخصائص 1: 191-192.

(2) ينظر: ابن جنّي: الخصائص 1: 192-193/3: 221، ابن الشجري: أمالي ابن الشجري 1: 76-77، البغدادي: خزانة الأدب 5: 99.

(3) الفارقي: أبو نصر الحسن بن أسد، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، 1974م، ت: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ط2، ص: 343.

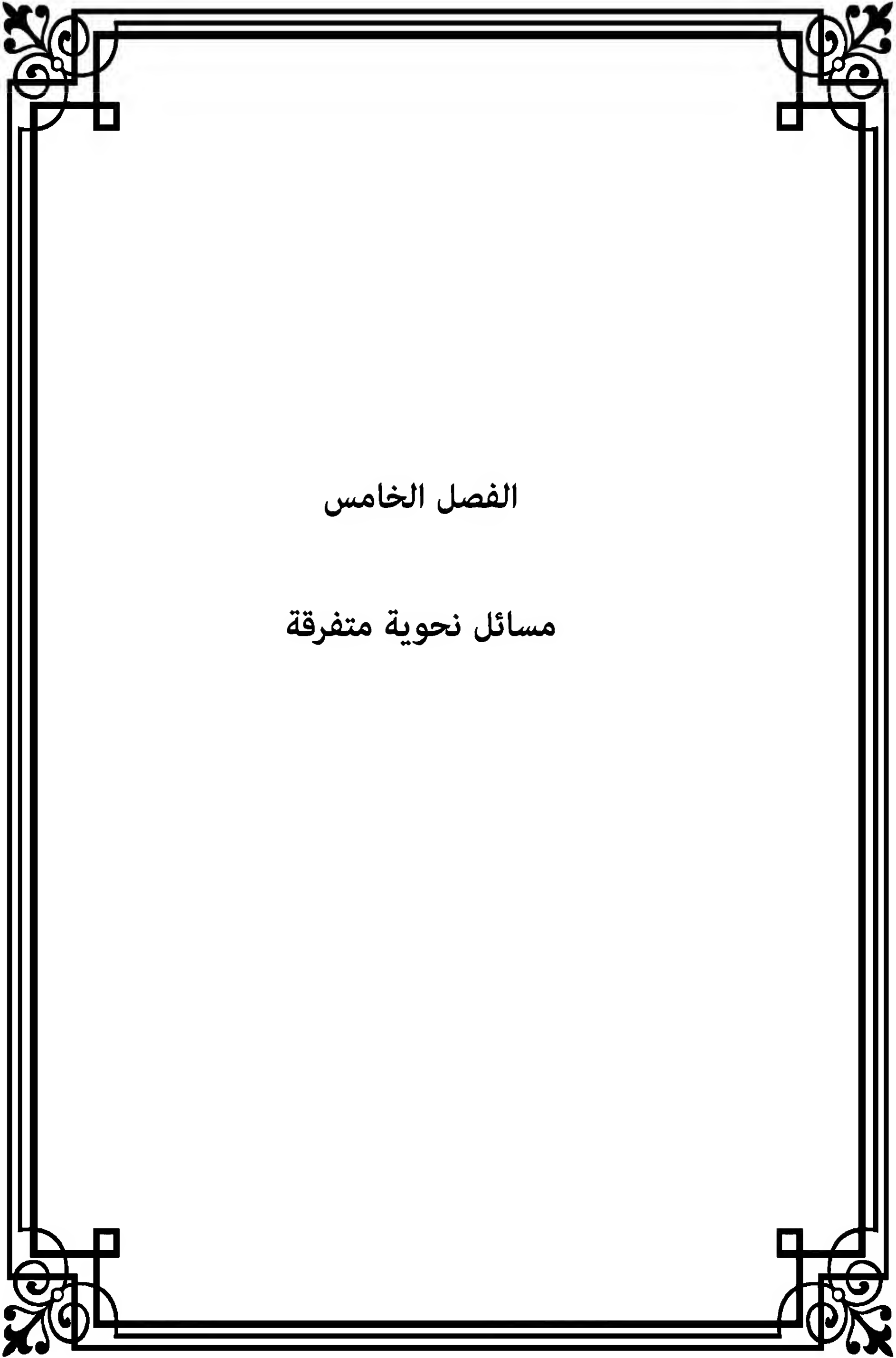
خرِبَ، والإِتباعُ هنا قَبِيحٌ أَقْبَحُ مِنْهُ في (خرِبَ)؛ لأنَّ (خرِباً) صِفَةٌ وَالصِّفَةُ فَضْلَةٌ، فكانَ فيها من الاتِّساعِ ما لا يكونُ في غيرها، أمَّا (حَرَام) هنا فليست هنا بفضلةٍ لذلك قَبَحَ الإِتباعُ هنا.

وقال أبو عليٍّ: لا يمتنعُ أن يكونَ جعلَ (حَرَام) مثلَ بَدادٍ وحمادٍ. أي: أن (حَرَام) مصدرٌ مبنيٌّ على الكسرِ جاءَ على وزنِ فَعَالٍ⁽¹⁾.

ف (حَرَام) خبرٌ للمبتدأ (صَرَعِي) والكسرةُ هنا حركةٌ بناءً؛ لأنَّ (حَرَام) على حدِّ قولِ أبي عليٍّ مصدرٌ مبنيٌّ على الكسرِ، وأرى أنَّ (حَرَام) خبرٌ للمبتدأ (صَرَعِي) مرفوعٌ بالضمِّ المقدَّرةِ منعٌ من ظهورِها حركةُ القافية؛ وهي الكسرةُ، حيثُ اضطرَّ الشَّاعرُ هنا للكسرِ حتَّى لا يقعَ في الإقواء؛ لأنَّ القافيةَ مكسورةٌ، لذا فالأمرُ في هذا البيتِ ضرورةٌ حيثُ أجبرتِ القافيةُ الشَّاعرَ هنا أن يكسرَ (حرام)، وإن كانَ حقُّ (حَرَام) الرفعَ، فما ذهبَ إليه أبو عليٍّ واردٌ ولكن ما ذكرتهُ أولى، وأمَّا ما ذكرهُ الفارقيُّ وهو الحملُ على الجوارِ فقد وسمَّه بالقُبْحِ، فهو مردودٌ فلا شاهدَ ههنا على الحملِ على الجوارِ.

* * *

(1) الفارقي: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص: 343.



الفصل الخامس

مسائل نحوية متفرقة

الفصل الخامس

مسائل نحوية متفرقة

1.5 الفعل المضارع:

هو كل كلمة تدلُّ على حدثٍ وزمنٍ صالحٍ للحاضر والمستقبل، ولا بدَّ أن يكونَ الفعلُ المضارعُ مبدوءاً إمَّا بالهمزة، أو النون، أو التاء، أو الياء، وهي حروفُ المضارعةِ المجموعةِ في كلمةٍ (نأتي).

وللفعل المضارعُ حكمان: الإعرابُ والبناء، فيكونُ مرفوعاً بالضمِّ إذا لم يسبقْ بناصبٍ أو جازمٍ، ويكونُ منصوباً أو مجزوماً إذا سبقَ بأداةٍ من أدواتِ النصبِ أو الجزمِ، أمَّا عن بنائه؛ فيبنى في حالتين: إذا اتَّصلَتْ بِهِ نونُ النسوةِ فَيُبْنَى على السُّكُونِ، والأخرى: إذا اتَّصلَتْ بِهِ نونا التَّوكِيدِ الخفيفةُ أو الثقيلةُ اتِّصَالاً مباشراً فيبنى على الفتح.

ومن الشَّواهِدِ التي سيقَتْ على الفعلِ المضارعِ المعرَبِ، والتي دارَ حولَها نقاشٌ مطوَّلٌ، وتعددتْ تفسيراتُ النُّحاةِ فيها، قولُ امرئِ القيسِ (من السَّريع):

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ⁽¹⁾

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب 4: 204، الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 1: 136، ابن السراج: الأصول في النحو 2: 364، السراfi: شرح كتاب سيبويه 2: 168، الفارقي: الإفصاح ص: 80.

موضع الشَّاهدِ والخِلافِ هنا في قوله: (أَشْرَبَ) فهو فعلٌ مضارعٌ معرَّبٌ لتجرُّدهِ من النَّاصِبِ والجازِمِ، لذا ينبغي أن يكونَ مرفوعاً بالضَّمِّ وهذا الأصلُ، ولكنَّ الشاعرَ سَكَّنَهُ هنا، لذلك تعددتُ تفسيراتُ النُّحاةِ وآراؤهم هنا لتفسيرِ السُّكونِ.

فأمَّا سيبويه فحملَ السُّكونَ هنا على الجوازِ. فقال: قد يسكَّنُ بعضُهم في الشَّعرِ ويُسَمِّمُ، وهذه لُغَةٌ نسبها السُّيوطيُّ إلى تميمٍ، ونسبها البغداديُّ لقبائلِ ربيعةَ، ومنَ القراءاتِ القرآنيَّةِ التي وجهتْ على نحوِ هذا الشَّاهدِ ما رُوِيَ عن أبي عمرو بنِ العلاءِ أنَّه قرأ قوله تعالى: (فَتَوْبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ) [البقرة:54]، بإسكانِ الهمزة، وروى أيضاً الكسائيُّ والفراءُ قوله تعالى: (أَنْزَلْنَاهُكُمْوهَا) [هود:28]، بإسكانِ الميمِ الأولى⁽¹⁾.

وحملَ الفارقيُّ وابنُ عصفورٍ وابنُ هشامٍ الإسكانَ هنا على الضَّرورةِ، أو على أنَّه أجرى المنفصلَ من كلمتين مجرى المتصلِ من كلمةٍ واحدةٍ؛ فأنزلَ (رَبْعَ) من (أَشْرَبَ غَيْرَ) منزلةَ (عَضِدٍ). فقال: (رَبْعَ) على حدِّ قولهم: عَضِدَ وفَخَذَ وكَتَفَ، فأسكَنَ (الباءَ) كما أسكنوا في عَضِدٍ وفَخَذٍ وكَتَفٍ⁽²⁾.

أمَّا المبرِّدُ والزَّجاجيُّ وابنُ السَّراجِ فقد أنكروا ما سبقَ، فلا يرون في هذا الشَّاهدِ إسكاناً للفعلِ؛ لأنَّ السُّكونَ إذهابٌ لحركةِ الإعرابِ هنا، فلا شاهدَ هنا على تسكينِ الفعلِ، والروايةُ الجيدةُ عندهم: (فاليومَ فاشربْ) على أنَّ (اشربْ) فعلٌ أمرٌ، وكذلك ذكروا روايةً أخرى تنفي السُّكونَ وهي: "فاليومَ أسقى"⁽³⁾.

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب 4: 204، الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 1: 136، النحاس: إعراب

القرآن 2: 280، السيرافي: شرح كتاب سيبويه 2: 168، البغدادي: خزانة الأدب 8: 353.

(2) ينظر: الفارقي: الإفصاح ص: 80، ابن عصفور: المقرب ص: 565، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 352، ابن هشام: شرح اللوحة البدرية 1: 2/295، ابن هشام: شذور الذهب ص: 173.

(3) ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو 2: 365، البغدادي: خزانة الأدب 8: 352.

وذكر جماعة آخرون وجهاً مغايراً لما سبق، إذ رأوا أنَّ (أشْرَبَ) فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بلامٍ مقدَّرةٍ، فكأنَّه أمرٌ نفسه، وحذف اللام للضرورة⁽¹⁾.

وجميعُ الآراءِ السَّالفةِ صحيحةٌ لا مطعنَ فيها، باستثناء ما ذهبَ إليه المبرِّدُ والزَّجَّاجِيُّ وابنُ السَّراجِ من رفضِ السُّكونِ مطلقاً؛ لأنَّ لا حجةَ لهم فيه لمجيءِ السَّماعِ والقياسِ به، فأما السَّماعُ: فما رواه سيبويه لامرئ القيسِ بالسُّكونِ حجةً والقراءاتُ القرآنيَّةُ السَّابِقَةُ وغيرها حجةٌ أيضاً، وفوقَ ذلكَ هي لغةُ لبني تميمٍ وقبائلِ ربيعةٍ، وأما القياسُ: فإنَّ النُّحويِّينَ والعلماءَ "اتفقوا على جوازِ ذهابِ حركةِ الإعرابِ للإدغام"⁽²⁾، فكما جازَ لها أنْ تذهبَ في الإدغامِ جازَ ذهابُها في هذه الشُّواهدِ إجراءً للمنفصلِ من كلمتين مجرى المتصلِ من كلمةٍ واحدةٍ؛ أمَّا عن تعدُّدِ الرِّوايةِ هنا فكما بيَّنا في غيرِ موضعٍ فإنَّ اختلافَ الرِّوايةِ لا عيبَ فيه، ولا يسقطُ الاحتجاجُ والاستشهادُ بالبيتِ.

1.1.5 الفعل المضارع المبني:

الأصلُ في الفعلِ المضارعِ الإعرابُ، ولكن قد يدخلُ عليه طارئٌ فيبنى في حالتين كما سبق: يبنى على السُّكونِ إذا اتَّصلَتْ به نونُ النِّسوةِ، ويبنى على الفتحِ إذا اتَّصلَتْ به نونا التوكيدِ الخفيفةُ أو الثَّقيلةُ اتِّصالاً مباشراً.

ومن الشُّواهدِ التي ذكرتُ على الفعلِ المضارعِ المبنيِّ على الفتحِ لاتِّصاله بنونِ التَّوكيدِ الثَّقيلةِ قولُ امرئ القيسِ (من الكاملِ):

(1) الموصلي: أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة، شرح ألفية معطي، ت: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي.

(2) البغدادي: خزانة الأدب 8: 353.

قَالَتْ فُطَيْمَةُ حَلَّ شَعْرَكَ مَدَحَهُ أَفْبَعَدَ كِنْدَةَ مَدَحَنَ قَبِيلاً⁽¹⁾

الشَّاهِدُ فِيهِ: توكيدُ الفعلِ المضارعِ (مَدَحَنَ) بنونِ التَّوكِيدِ الثَّقِيلَةِ مع أَنَّهُ لَيْسَ بجوابٍ للقسمِ، فالفعلُ المضارعُ إذا لم يكنْ جواباً للقسمِ جازَ توكيدهُ كما هنا، ويجوزُ عدمُ توكيدهِ إذ لو قالَ: أَفْبَعَدَ كِنْدَةَ مَدَحُ لجاز الأمرُ⁽²⁾.

ولقد وهمَ سيبويه في نسبةِ هذا البيتِ، فذكرَ العجزَ فحسبُ ناسباً إيَّاهُ للمقنعِ، وجاءَ في حاشيةِ الكتابِ: "لم تعرفِ تتمُّهُ ولا قائلُهُ"⁽³⁾، وهذا البيتُ كما ذكرنا بدايةً لامرئ القيسِ الكنديُّ فهو مثبتٌ في ديوانهِ بشرحِ السُّكْرِيِّ، تحقيق: أنور أبو سويلم ومحمد الشَّوابكة، وعليه فليسَ هذا الشَّاهدُ للمقنعِ كما ذكرَ سيبويه.

2.1.5 نواصب المضارع :

ينصبُ الفعلُ المضارعُ إذا سبقهُ أحدُ حروفِ النَّصْبِ وهي: أَنْ، وَلَنْ، وَكَي، وإِذَنْ، ومن الشُّواهِدِ التي ذكرتْ على نصبِ الفعلِ المضارعِ بعدَ (أَنْ) قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

فَإِذَا تَرَيْنِي لَا أَغْمُضُ سَاعَةً مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَكِبَّ فَأَنْعَسَا⁽⁴⁾

فالشَّاهدُ هنا: مجيءُ (أَنْ) حرفاً مصدرياً ناصباً للفعلِ المضارعِ (أَكِبَّ).

وتتصلُ أَنْ بالفعلِ المضارعِ اتصالاً مباشراً، ولا يجوزُ أَنْ يحولَ بينهما حائلٌ باستثناءِ (لا) النَّافِيَةِ، أو (لا) الزَّائِدَةِ، ومن الشُّواهِدِ التي ذكرتْ على الفصلِ بينَ

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 733، الصيداوي: الكفاف 1: 164، ينظر عجزه: الشنتمري:

تحصيل عين الذهب ص: 517، ابن الناظم: شرح ابن الناظم ص: 440.

(2) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص: 439-440، الصيداوي: الكفاف 1: 164.

(3) سيبويه: الكتاب 3: 514.

(4) ديوان امرئ القيس 2: 548، ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزَّجَاجي 2: 482.

(أَنْ) النَّاصِبِ والفعل المضارع بـ (لا) النَّافِيَةِ، وهي حَاجِزٌ غيرُ حصينٍ، قولُ امرئ القيس (من الطَّويل):

أَلَا زَعَمْتُ بِسَبَاسَةِ الْيَوْمِ أَنَّنِي كَبِرتُ وَأَنْ لَا يَشْهَدَ اللَّهُوَأَمْثَالِي⁽¹⁾
ففي قوله: (وَأَنْ لَا يَشْهَدَ) فُصِّلَ بَيْنَ (أَنْ) والفعل المضارع (يَشْهَدَ) بـ (لا) النَّافِيَةِ، وهي حَاجِزٌ غيرُ حصينٍ كما قلنا مسبقاً، لذلك بَقِيَ الفعل المضارع منصوباً بـ (أَنْ).

ويرى ابنُ جنِّي خلافَ ما سبق، فقد ذكر الشَّاهد السابق بروايةٍ مغايرةٍ لما سبق فروى مكانَ (يَشْهَدَ)، (يُحْسِنَ)، فيرى أَنَّ الفعل المضارع يحتملُ تخريجين: الأول: أَنَّهُ منصوبٌ بـ (أَنْ)، وإنْ فُصِّلَ بينهما بـ (لا) النَّافِيَةِ. والوجهُ الآخر: أَنَّ (أَنْ) هنا مخففةٌ من (أَنَّ) الثَّقِيلَةِ، فليستْ حرفَ نصبٍ، والفعل المضارع بعدها مرفوعٌ، والجملةُ (وَأَنْ لَا يُحْسِنُ) معطوفةٌ عندهُ على أَنَّ الثَّقِيلَةِ في قوله: (أَنَّنِي كَبِرتُ)⁽²⁾، وكلا الرأيين موافقٌ للصَّوابِ، ومأخوذٌ بهما، فلا قدح ولا عيبٌ في أحدهما، بل إنَّ روايةَ ابنِ جنِّي وتخريجَهُ يدلَّان على قوَّةِ الملاحظة، وعمقِ منهجِهِ النَّحْوِيِّ.

وبناءً على ما سبق فالرأي الأول أقربُ مأخذاً؛ لأنَّهُ لا يقومُ على التَّقدير، فـ (أَنْ) حرفُ نصبٍ و(لا) النَّافِيَةُ وهي حَاجِزٌ غيرُ حصينٍ والفعل المضارع (يَشْهَدَ) أو (يُحْسِنَ) منصوبٌ بـ (أَنْ)، أمَّا الرأي الثاني فهو موافقٌ لما نصَّ عليه العلماءُ وهو إعمالُ (أَنْ) المخففةِ بعدَ ما يدلُّ على اليقين والاعتقادِ والظَّنِّ؛ فالفعلُ (زَعَمْتُ) هنا بمعنى (ظننتُ) أو (اعتقدتُ)؛ لذلك فـ (أَنْ) على هذا الرأي مخففةٌ من (أَنَّ) الثَّقِيلَةِ،

(1) النَّحاس: إعراب القرآن 3: 9

(2) ينظر: ابن جنِّي: الخصائص 2: 423-424، النَّحاس: إعراب القرآن 2: 32-33.

والفعل المضارع بعدها (يُحْسِنُ) مرفوعٌ؛ فعلى هذا الوجه فليس في هذه الرواية شاهدٌ على ما نحنُ بصدده.

3.1.5 إضمار "أن":

تضمُرُ (أَنْ) وجوباً وجوازاً، فتضمُرُ وجوباً بعدَ لامِ الجحودِ، وبعدَ (أو) حينَ تكونُ بمعنى حتَّى، وبعدَ حتَّى، وبعدَ فاءِ السببيةِ، وبعدَ واوِ المعيةِ.
ومن الشواهدِ التي ذكرتُ على إضمارِ (أَنْ) بعدَ (أَوْ) قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

فَقُلْتُ لَهُ: لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِمَّا نَحَاوِلُ مُلْكَاً أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَ⁽¹⁾
الشاهدُ هنا في قوله: (أَوْ نَمُوتَ)، فمذهبُ الكسائيِّ وبعضِ الكوفيِّين أنَّ (أَوْ) هي النَّاصِبَةُ للفعلِ المضارعِ (نَمُوتَ) بنفسِها، وذهبَ قومٌ آخرون من الكوفيِّين، ومنهم الفراءُ إلى أنَّه انتصبَ بالخلافِ.

أمَّا مذهبُ البصريِّين فهو أنَّ (أَوْ) حرفٌ عطفٍ والفعلُ بعدها منصوبٌ بـ (أَنْ) المضمرةِ، ولا يجوزُ أن تكونَ (أو) هي التي تنصبُ بنفسِها؛ لأنَّها من عواملِ الأسماءِ، وعواملُ الأسماءِ لا تكونُ عواملَ الأفعالِ، والتَّقديرُ عندهم: إِلَّا أَنْ نَمُوتَ، أو إلى أن نَمُوتَ، أو حتَّى نَمُوتَ، ومنَ الآياتِ الكريمةِ التي وجَّهها الحريريُّ وأبو الفداءِ صاحبُ حمة على هذا الرأي، قوله تعالى: (لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ) [آل عمران: 128]، أي: إِلَّا أَنْ يَتُوبَ

(1) ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 113، سيبويه: الكتاب 3: 47، المبرد: المقتضب 2: 27، ابن السراج: الأصول في النحو 2: 156، الزجاجي: حروف المعاني ص: 51، ابن جني: اللمع ص: 130، الثعالبي: فقه اللغة ص: 428، الحريري: شرح ملحّة الإعراب ص: 51، ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب 1: 313، السرمري: اللؤلؤة في علم العربية ص: 361، المؤدب: دقائق التصريف ص: 40.

عليهم، وكذلك يرون أنَّ قوله: (فَنُعْذَرَا) قد عطفه على (مُوتَ) فجاء نسقاً على ما قبله⁽¹⁾.

وأضاف سيبويه إلى ما تقدّم أنّه يجوز رفع (مُوتَ). فقال: لو رفعت لكان عربياً جائزاً، فلك حينئذٍ أن تعطفه على (نُحَاوِلُ)، أو على معنى: أو نحن ممّن يموت⁽²⁾.

ومن الشواهد على إضمار (أَنْ) بعد (حَتَّى)، قول امرئ القيس (من الرّجز):
وَاللّٰهُ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّى أَبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا⁽³⁾
ففي قوله: (حَتَّى أَبِيرَ) نصب الفعل المضارع ب(أَنْ) المضمرة بعد (حَتَّى). قال ابن هشام الأنصاري: ول(حَتَّى) الدّاخلية على الفعل المضارع المنصوب ثلاثة معانٍ: مرادفة إلى، ومرادفة كي التعليلية، ومرادفة إلّا في الاستثناء⁽⁴⁾، وذكر غير نحويّ أنّ (حَتَّى) في قول امرئ القيس هذا بمعنى: إلّا أنّ أبيرَ، ومن الأحاديث الشريفة التي وجهها ابن هشام الخضراوي على نمط هذا الشاهد، قوله ﷺ: "كَلَّ مَوْلِدٌ يُولَدُ عَلَى الْفَطْرَةِ، حَتَّى يُعْرَبَ عَنْهُ لِسَانُهُ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يَنْصَرَانِهِ أَوْ يَمَجَّسَانِهِ"⁽⁵⁾ ف (حَتَّى) على وجهه نظره بمعنى: إلّا أنّ كما في قول امرئ القيس، وذكر جماعة آخرون من النّحاة أنّ (حَتَّى) هنا بمعنى الغاية، أي: بمعنى إلى الغائية.

-
- (1) ينظر: الزجاجي: الجمل في النحو ص: 183، الأنباري: الإنصاف 2: 122، الحريري: شرح ملحّة الإعراب ص: 234، المرادي: الجنى الداني ص: 232، الأيوبي: الكناش 2: 20، ابن مالك: شرح الكافية الشافية 2: 121، البغدادي: خزانة الأدب 8: 544.
- (2) ينظر: سيبويه: الكتاب 3: 47، ابن مالك: شرح التسهيل 3: 348.
- (3) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 144، الأشموني: شرح الأشموني 3: 204، السيوطي: همع الهوامع 4: 113، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 75.
- (4) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 144.
- (5) الألباني: محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته، 1988م، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت / دمشق، ط 3، 2: 837.

أَمَّا الْكَوْفِيُّونَ فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ (حَتَّى) هِيَ النَّاصِبَةُ بِنَفْسِهَا، وَأَجَازُوا إِظْهَارَ (أَنَّ) بَعْدَهَا تَوْكِيداً لَهَا، وَهَذَا الرَّأْيُ بَعِيدٌ عَنِ الدَّقَّةِ كَمَا يَرَى بَعْضُ الْبَصَرِيِّينَ؛ لِأَنَّ (حَتَّى) لَا تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا؛ لِأَنَّهَا مِنْ عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ، وَلَا يَجُوزُ كَذَلِكَ إِظْهَارُ (أَنَّ) بَعْدَهَا لِأَنَّهَا صَارَتْ بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ ب(أَنَّ) ⁽¹⁾.

وَمِنَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي ذُكِرَتْ أَيْضاً عَلَى إِضْمَارِ (أَنَّ) بَعْدَ (حَتَّى)، قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ (مَنْ الطَّوِيلُ):

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقْدَنَ بِأَرْسَانِ ⁽²⁾
الشَّاهِدُ فِيهِ: (حَتَّى تَكِلَ)، حَيْثُ يَرَى جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَاةِ لَا سِيَّمًا الْبَصَرِيُّونَ أَنَّ (تَكِلَ) نَصَبَتْ بـ (أَنَّ) الْمَضْمَرَةَ بَعْدَ (حَتَّى)، وَيَرَى غَيْرُهُمْ بَعْضُ الْكَوْفِيِّينَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بـ (حَتَّى). قَالَ الْمَبْرَدُ: إِذَا نَصَبْتَ كَانَ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَيْنِ، عَلَى مَعْنَى (كَيْ)، وَعَلَى مَعْنَى (إِلَى أَنَّ)؛ لِأَنَّ (حَتَّى) بِمَنْزِلَةِ (إِلَى). وَحَمَلَ الْمَبْرَدُ قَوْلَ امْرِئِ الْقَيْسِ هَذَا عَلَى مَعْنَى: إِلَى أَنَّ تَكِلَ. وَرَوَى كَذَلِكَ قَوْلُهُ (تَكِلَ) مَرْفُوعاً، وَرَفَعَهُ يَحْمِلُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ تَقْدِيرَهُ بِالْمَاضِي أَي: إِلَى أَنَّ كَلْتُ، وَالْآخَرُ: أَنَّ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الْمَاضِيَّةُ بِمَعْنَى الْحَالِ. أَي كَأَنَّهُ قَالَ: سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى صَارُوا فِي هَذِهِ الْحَالِ ⁽³⁾.

أَمَّا عَنْ إِضْمَارِ (أَنَّ) بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ، فَتَضَمَّرُ (أَنَّ) بَعْدَهَا وَجُوباً إِذَا كَانَتْ جَوَاباً لِتَسْعَةِ أُمُورٍ وَهِيَ: الْأَمْرُ، وَالنَّهْيُ، وَالِدُّعَاءُ، وَالْجُحُودُ أَوْ النَّفْيُ، وَالتَّمْنَى، وَالتَّرَجِي، وَالِاسْتِفْهَامُ، وَالْعَرْضُ، وَالتَّحْضِيضُ، وَمِنَ الشَّوَاهِدِ عَلَى إِضْمَارِ (أَنَّ) بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ (مَنْ الطَّوِيلُ):

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف 2: 109، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 144، الأشموني: شرح

الأشموني 3: 203-204، السيوطي: همع الهوامع 4: 114، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 76.

(2) ينظر: سيبويه: الكتاب 3: 27، المبرد: المقتضب 2: 39، البطلوسي: شرح أبيات الجمل ص:

56.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب 2: 37-39، البطلوسي: شرح أبيات الجمل ص: 57-58.

وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ فَيَقْتُلَنِي بِهِ وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالٍ⁽¹⁾

فالشاهد هنا: إضمارُ (أَنْ) وجوباً بعدَ (فَاءِ) السَّبَبِيَّةِ في قوله: (فَيَقْتُلَنِي بِهِ) لوقوعِها في جوابِ النِّفي والجحودِ (لَيْسَ).

أمّا عن إضمارِ (أَنْ) جوازاً، فتضمّرُ بعدَ (لامِ) الجرِّ، وبعدَ حروفِ العطفِ (الواوِ) و(الفاءِ) و(ثُمَّ) و(أو)، بشرطِ ألاّ يدلّ أيُّ حرفٍ منها على معنى من المعاني التي توجبُ إضمارَ (أَنْ)، كالسَّبَبِيَّةِ معَ (الفاءِ)، والمُعَيَّةِ معَ (الواوِ) و(ثُمَّ)، والتَّعْلِيلِ والغايةِ والاستثناءِ معَ (أو)، وبشرطِ أن يكونَ المعطوفُ عليه اسماً جامداً محضاً مذكوراً⁽²⁾.

وإجمالاً لما سبق؛ فقضيةُ إضمارِ (أَنْ) قضيةٌ خلافيةٌ، اختلفَ النُّحاةُ والعلماءُ فيها قديماً وحديثاً في عاملِ النَّصبِ في الفعلِ المضارعِ بعدها؛ فمنهم من يرى أنّه منصوبٌ بـ (أَنْ) المضمرة؛ وهم البصريُّون، ومنهم من يرى أنّه منصوبٌ بـ (أو) أو (حتّى) أو (فَاءِ السَّبَبِيَّةِ) كما تقدّم؛ وهم جماعةٌ من الكوفيّين، وقد عالجَ هذه المسألةَ من القدماءِ أبو البركاتِ الأنباري في مصنفه: "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريّين والكوفيّين"، معالجةً مطوّلةً أيّدَ فيها رأيَ البصريّين، أمّا من المحدثين فقد عالجَ هذه المسألةَ أيضاً علي الهروط في بحثه الموسوم بـ "نظرية الحرفِ المختصّ في النّحو العربي وأثرها في التّقييد" حيثُ أيّدَ في هذا البحثِ رأيَ الكوفيّين السّابق مدّعماً رأيهم بالحججِ والبراهينِ القاطعة؛ فإذا أردتَ التّزيّدَ فارجعْ لهذين المؤلّفين.

وأرى أنّ كلا الفريقين على حقٍّ، ولكن بشرطِ التّقييدِ بالأدلةِ والبراهينِ التي تؤيّدُ كلّ رأي، فما قاله البصريُّون صحيحٌ؛ لأنّهم أثبتوا ذلك بالأدلةِ القاطعةِ سواء

(1) المؤدّب: القاسم بن محمد بن سعيد، دقائق التّصريف، 1987 م، ت: أحمد ناجي القيسي وحاتم الضامن وحسن تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ص: 36.

(2) حسن (عباس): النحو الوافي 4: 285-287.

من السَّماعِ أمَّ القياسِ، وكذلك ما قاله جماعةٌ من الكوفيِّين؛ ففي اختلافِ النُّحاةِ
توسعةٌ وتيسيرٌ على طلابِ العلمِ وفتحٌ لبابِ الاجتهادِ وإبداءِ الرأي.

4.1.5 حذف "أن" شذوذاً:

سبقَ أنَّ (أَنَّ) تعملُ ظاهرةً ومضمرةً وجوباً وجوازاً، ولكنْ وردتْ شواهدُ عدَّةٌ
حذفتْ فيها (أَنَّ) في غيرِ الحالاتِ السَّابقةِ شذوذاً، ومن هذهِ الشَّواهدِ قولُهم: مرهٌ
يحفرها، وخُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ، والمثلُ العربيُّ المشهورُ: تسمعَ بالمعيدي خيراً من أنْ
تراهُ؛ وحذفتْ (أَنَّ) في هذهِ المواضعِ شاذُّ لا يقاسُ عليه⁽¹⁾.

ومن الشَّواهدِ الشُّعريةِ التي ذكرتْ على هذهِ القضيةِ قولُ امرئِ القيسِ (من
الطَّويلِ):

فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ⁽²⁾
يتجلى الشَّاهدُ هنا في قوله: (بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ)، حيثُ تعدَّدتْ أقوالُ النُّحاةِ
وتخريجاتُهم لتخريجِ نصبِ الفعلِ المضارعِ (أَفْعَلُهُ)، فيرى سيبويه أنَّه أرادَ بعدَ ما
كِدْتُ أَنْ أَفْعَلُهُ، وهذا قليلٌ لا يقاسُ عليه، أمَّا بعضُ الكوفيِّين فقد رأوه مقيساً،
وذكروا عليه بالإضافةِ إلى الشَّاهدِ الشُّعريِّ السَّابقِ قراءةً عبدِ الله بنِ مسعودٍ: (
وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ) [البقرة: 83]، فنصبوا (لا تعبدوا)
بـ (أَنَّ) المقدَّرة، لأنَّ التَّقديرَ عندهم: أَنْ لا تعبدوا إلا الله، فحذفتْ (أَنَّ) وأعملتْ
مع الحذفِ⁽³⁾.

(1) الغلاييني: مصطفى، جامعُ الدروس العربية، 2005م، دار الفكر عمان، ط 1، ص: 255.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف 1: 92، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 737، ديوان امرئ القيس
2: 770 ولكن ذكر بدل (أَفْعَلُهُ) (أَفْعَلُهُ) بالرفع .

(3) ينظر: الأنباري: الإنصاف 2: 91، ابن مالك: شرح التَّسهيل 3: 371، ابن الناظم: شرح ابن
الناظم على ألفية ابن مالك ص: 490.

ويرى المبرّد أنّ الأصل: (أفعلها)، ثمّ حذفت الألف، ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها، وهذا أولى من قول سيبويه؛ لأنّه أضمر (أنّ) في موضعٍ حقّها ألاّ تدخل فيه صريحةً، وهو خبر (كاد)، وأعتدّ بها مع ذلك بإبقاء عملها⁽¹⁾.

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوزُ إعمال (أنّ) مع الحذف؛ لأنّها حرفُ نصبٍ من عواملِ الأفعال، وعواملُ الأفعالِ ضعيفةٌ، فلا تعملُ مع الحذفِ من غيرِ بدلٍ، وعلى هذا فهم يرون أنّ لا حجةَ لهم في قول امرئ القيس، فالأمرُ فيه يحملُ على ما ذكر المبرّد؛ وهي لغةٌ تنسبُ إلى لخم، أو أنّ الشاعرَ نصبَ (أفعلَه) على طريقِ الغلط، كأنّه توهمَ أنّه قال: كدتُ أن أفعلَه، لأنّهم قد يستعملونها مع (كاد) في ضرورةِ الشعرِ، وكذلك قوله تعالى لا حجةَ لهم فيه؛ لأنّه مجزومٌ بـ (لا) النّاهية⁽²⁾.

وأرى أنّ ما ذهب إليه المبرّد والبصريّون عينُ الصّواب، ومع ذلك الذي ذكره سيبويه وبعض الكوفيّين لا سبيلَ إلى تفنيدهِ لمجيءِ السّماعِ به كثيراً سواءً أكانَ من المنثور أم المنظوم.

وتجدُرُ الإشارةُ إلى أنّ الشّاهدَ السّابقَ اختلفَ في نسبته؛ فنسبه الأنباريُّ لـ (عامر بن الطّفيل) في مصنفه (الإنصاف)، أمّا ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ فلم ينسبه لشاعرٍ ما، وقد نسبته كما تقدّم لامرئ القيس؛ لأنّه موجودٌ في ديوانِ امرئ القيس بشرح السّكري، بتحقيق: محمد الشّوابكة وأنور أبو سويلم؛ فهو مثبتٌ في الملحقِ رقمِ اثنين.

وبناءً على روايةِ الدّيوانِ فلا شاهدَ في هذا البيتِ على حذفِ (أنّ) شذوذاً؛ لأنّ الدّيوانَ ذكرَ بدلَ (أفعلَه) (أفعلَه) بالرفع، فهو فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، كما هو

(1) ابن هشام: مغني اللبيب 2: 737.

(2) الأنباري: أبو البركات كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين، 1998م، تقديم: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط 1، 2: 93-96.

الأصل في الفعل المضارع إذا تجرّد من النّاصب أو الجازم؛ ولكنّا مع ذلك لا نعتزّض على الرواية السابقة التي وقع فيها الخلاف؛ لأنّ تعدّد الرواية أمرٌ طبيعيٌّ؛ فلا يسقط الاستشهاد بالبيت الشعري.

5.1.5 الفعل المضارع المجزوم:

يجزّم الفعل المضارع إذا سبق بإحدى أدوات الجزم، وتقسم أدوات الجزم إلى قسمين: ما يجزّم فعلاً واحداً، وهُنَّ: لم، ولما، ولأم الأمر، ولا النّاهية.

والقسم الآخر: ما يجزّم فعلين ويشمل: إن، إذما، لو، لولا، من، ما، مهما، متى، أيّان، أين، أيّ، حيثما، كيفما، أي⁽¹⁾.

ومن الشّواهد التي ذكرها النّحاة على ما يجزّم فعلين، وبالتّحديد على (مهما) قول امرئ القيس (من الطّويل):

أَغْرَكَ مِنِّي أَنَّ حُبَّكَ قَاتِلِي وَأَنَّكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَل⁽²⁾

يتجلى الشّاهد هنا في قوله: (مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَل)، حيثُ جزم بـ (مَهْمَا) فعلين هما: (تَأْمُرِي) و(يَفْعَل)؛ وإن كان الأخير مكسوراً، فالكسرة هنا حركة عارضة للضرورة الشعرية انسجماً مع حركة القافية المكسورة، فالأصل السكون.

ويرى ابن عصفور الإشبيلي أنّ الأدوات التي تجزّم فعلين تقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم تلزمه (ما) وحينئذٍ يُجازى به، وقسم لا تدخله (ما)، وقسم أنت فيه بالخيار.

(1) ابن هشام: أوضح المسالك 4: 179-186.

(2) ينظر: سيبويه: الكتاب 4: 215، ابن هشام: شرح قطر الندي ص: 154، ينظر عجزه: الأهدل: الكواكب الدرية 1: 501.

فالذي تلزمه (ما) يشمل: إذا وحيث؛ فتلزمهما (ما) عوضاً من الإضافة، والذي أنت فيه بالخيار يشمل: إن ومتى وأي وأين⁽¹⁾، ومن الشواهد التي ذكرها على دخول (ما) على (متى) قول امرئ القيس (من الطويل):

وَرُحْنَا يَكَادُ الطَّرْفُ يَقْصُرُ دُونَهُ مَتَى مَا تَرَقَّى الْعَيْنُ فِيهِ تَسَهَّلُ⁽²⁾
 فالشاهد في هذا البيت عند ابن عصفور هو دخول (ما) على (متى) في قوله:
 (مَتَى مَا تَرَقَّى الْعَيْنُ فِيهِ تَسَهَّلُ)، فحمل دخول (ما) على الخيار، وهذا البيت من الشواهد التي دخلت فيه (ما) على (متى).

6.1.5 اقتران جواب "إن" بالفاء:

إذا كان الجواب لا يصلح أن يجعل شرطاً وجب اقترانه بالفاء ليعلم ارتباطه بأداة الشرط، وذلك إذا كان جواب الشرط جملة اسمية، أو فعلاً جامداً، أو فعلاً طلبياً، أو يكون مقروناً بـ (قد) أو بـ (ما) النافية أو بـ (لن) أو بـ (السين) أو بـ (سوف)، أو أن يصدر بـ (رُبَّ) أو بندا؛ فهذه الأجوبة تلزمها الفاء؛ لأن هذه الأجوبة لا يصلح جعلها شرطاً⁽³⁾، ومن الشواهد التي ذكرها ابن طولون على اقتران جواب (إن) بـ (الفاء) لتصدره بالنداء قول امرئ القيس (من الطويل):

فَإِنْ أُمْسِ مَكْرُوبًا فَيَا رَبَّ قَيْنَةٍ مُنْعَمَةٍ أَعْمَلْتُهَا بِكَرَانٍ⁽⁴⁾

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 2: 197.

(2) ديوان امرئ القيس 1: 274، ينظر عجزه: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 197.

(3) ينظر: ابن طولون: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ص: 68-69، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 260-261.

(4) ابن طولون: أبو عبد الله شمس الدين، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، ت: عبد الحميد جاسم الفيّاض، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ص: 68.

حيثُ أورد ابنُ طولون هذا البيتَ شاهداً على اقترانِ جوابِ (إن) بـ (الفاءِ) في قوله: (فَإِنْ أُمْسِ مَكْرُوبًا فَيَا رَبَّ قَيْنَةٍ)؛ لأنَّ جوابَ (إن) صُدِّرَ بالنِّداءِ، لذا وجبَ اقترانهُ بـ (الفاءِ) في هذا الشَّاهدِ.

7.1.5 جواب الطلب:

إذا وقعَ الفعلُ المضارعُ المجرَّدُ من (الفاءِ) جواباً للطلبِ فإنه يجزمُ كأنْ يقعَ بعد: الأمرِ، أو النَّهي، أو الاستفهامِ، أو العرضِ، أو التَّحْضيضِ، أو التَّمني، أو التَّرجي.
ومن الشَّواهدِ التي ذكرها النُّحاةُ على الجزمِ على جوابِ الطلبِ قولُ امرئِ القيسِ (من الطَّويل):

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوَمَلٍ⁽¹⁾
وقوله أيضاً (من الطَّويل):

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانٍ وَرَسَمٍ عَفَّتْ آيَاتُهُ مِنْذُ أَرْمَانٍ⁽²⁾
فالشَّاهدُ في كلا البيتين جزمُ (نَبْكَ)؛ لأنَّه مجرَّدُ من (الفاءِ) ووقعَ جواباً للطلبِ المتمثِّلِ بفعلِ الأمرِ (قِفَا)، حيثُ قُصِدَ به الجزاءُ فكانَ الوقوفُ سبباً للبكاءِ.

8.1.5 لو:

تأتي (لو) كما يرى النُّحاةُ على عِدَّةِ أضرب:

(1) ينظر: ابن هشام: شرح قطر الندى ص: 146، العيني: المقاصد النحوية 3: 377، الأهدل: الكواكب الدرية 1: 497، الصيداوي: الكفاف 1: 177.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 487، ينظر صدره: النحاس: إعراب القرآن 2: 233، الفارقي: الإفصاح ص: 323.

الضَرْبُ الْأَوَّلُ: الشَّرْطِيَّةُ. أي: عقدُ السَّبَبِيَّةِ والمسَبَبِيَّةِ بَيْنَ الجُمْلَتَيْنِ بَعْدَهَا.

الضَرْبُ الثَّانِي: تَقْيِيدُ الشَّرْطِيَّةِ بِالزَّمَنِ الْمَاضِي.

الضَرْبُ الثَّالِثُ: الِامْتِنَاعُ، وَقَدْ اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي إِفَادَتِهَا لِلِامْتِنَاعِ فَاِنْقَسَمُوا فِي

هَذَا الْأَمْرِ إِلَى ثَلَاثِ فِرَقٍ:

أَوَّلًا: أَنَّهَا لَا تَفِيدُهُ بِوَجْهِ، فزعم الشُّلُوبِينَ أَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ الشَّرْطِ، وَلَا عَلَى امْتِنَاعِ الْجَوَابِ؛ بَلْ تَدُلُّ عَلَى التَّعْلِيقِ فِي الْمَاضِي، وَقَدْ تَبَعَهُ عَلَى هَذَا ابْنُ هِشَامٍ الْخَضْرَاوِيُّ.

أَمَّا ابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيُّ فَيَرَى أَنَّ مَا قَالَهُ الشُّلُوبِينَ وَابْنُ هِشَامٍ الْخَضْرَاوِيُّ كِانْكَارِ الضَّرُورِيَّاتِ؛ إِذْ فَهَمُ الِامْتِنَاعِ مِنْهَا كَالْبَدْهِ، فَإِنَّ كُلَّ مَنْ سَمِعَ (لَوْ فَعَلَ) فَهَمَ عَدَمَ وَقُوعِ الْفَعْلِ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ⁽¹⁾.

وَمِنَ الشُّوَاهِدِ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا ابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيُّ عَلَى إِفَادَةِ (لَوْ) مَعْنَى الِامْتِنَاعِ مَبْطَلًا بِهَا مَذْهَبَ الشُّلُوبِينَ وَالْخَضْرَاوِيِّ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ (مَنْ الطَّوِيلُ):

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ
وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي⁽²⁾

فَالشَّاهِدُ هُنَا كَمَا يَرَى ابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيُّ إِفَادَةَ (لَوْ) مَعْنَى الِامْتِنَاعِ. فَبِهَذَا الشَّاهِدِ يَتَبَيَّنُ لَنَا فَسَادُ الرَّأْيِ الْأَوَّلِ.

ثَانِيًا: أَنَّهَا تَفِيدُ امْتِنَاعَ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ جَمِيعًا.

ثَالِثًا: أَنَّهَا تَفِيدُ امْتِنَاعَ الشَّرْطِ خَاصَّةً.

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 284-285.

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 285، الضبع: ابن هشام وأثره في النحو الصرف ص:

الضَرْبُ الرَّابِعُ: تأتي حرفاً مصدريةً بمنزلةِ (أَنْ) إِلَّا أَنَّهَا لَا تَنْصَبُ، وَأَكْثَرُ وَقُوعِهَا
بَعْدَ الْفَعْلِ (وَدَّ) أَوْ (يُودُّ)⁽¹⁾.

ومن الشَّواهِدِ التي ذَكَرَهَا ابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيُّ وَالْبَغْدَادِيُّ عَلَى مَجِيءِ (لَوْ)
حَرْفاً مُصَدَّرِياً قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ (مَنْ الطَّوِيلُ):

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً عَلَيْهَا وَمَعَشَراً عَلَى حِرَاصٍ لَوْ يُسْرُونَ مَقْتَلِي⁽²⁾
فَالشَّاهِدُ فِي هَذَا الْبَيْتِ عِنْدَ كِلَيْهِمَا مَجِيءُ (لَوْ) حَرْفاً مُصَدَّرِياً، وَالتَّقْدِيرُ: أَنْ
يُسْرُوا.

9.1.5 جواب "لو":

يجوزُ حذفُ جوابِ (لَوْ) إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ، بَحِثْ يَكُونُ الْمَعْنَى مَفْهُوماً؛
فِيحذفُ الجوابُ اختصاراً لَعَلِمَ الْمُخَاطَبُ بِهِ، وَقَدْ ذَكَرَ النُّحَاةُ عِدَّةً شَوَاهِدَ عَلَى هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ لَامْرِئِ الْقَيْسِ.

فَذَكَرَ النَّحَّاسُ وَابْنُ جَنِّي قَوْلَهُ (مَنْ الطَّوِيلُ):

فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ مَيُوتُ سَوِيَّةٌ وَلَكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقُطُ أَنْفُسًا⁽³⁾
وَتَقْدِيرُ الْجَوَابِ هُنَا: لَكَانَ أَرْوَحُ.

وَذَكَرَ الْبَطْلِيُّوسِيُّ قَوْلَهُ (مَنْ الطَّوِيلُ):

(1) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 285 - 286 / 294.

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 294، البغدادي: خزانة الأدب 11: 239 مع خلاف يسير
في الرواية فبدل "عليها" ذكر "إليها".

(3) ينظر: النحاس: إعراب القرآن 4: 23، ابن جني: سر صناعة الإعراب 2: 648.

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي⁽¹⁾
قال البطليوسي: وجواب (لو) محذوف لتقدم ما أغنى عنه، كأنه قال: لو
قطعوا رأسي ما برحت⁽²⁾.

وذكر ابن عصفور قوله (من الطويل):

تَجَاوَزْتُ أَهْوََالَ إِلَيْهَا وَمَعَشَرًا عَلَيَّ حِرَاصًا لَوْ يُسْرُونَ مَقْتَلِي⁽³⁾
والتقدير هنا: لسروا بذلك.

وذكر كل من أبي حيان الأندلسي والسّمين الحلبيّ قوله (من الطويل):

وَجَدَّكَ لَوْ شَيْءٌ أَتَانَا رَسُولُهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعًا⁽⁴⁾
والتقدير هنا: لرددناه⁽⁵⁾.

قال ابن جني: وذهب أصحابنا إلى أنّ حذف الجواب عند قيام الدليل أبلغ في
المعنى من إظهاره⁽⁶⁾.

(1) البطليوسي: ابن السيد، الحل في شرح أبيات الجمل، 2003م، ت: يحيى مراد، دار الكتب
العلمية بيروت لبنان، ط1، ص: 99.

(2) البطليوسي: ابن السيد، شرح أبيات الجمل، 2000م، ت: عبد الله الناصر، دار علاء الدين
دمشق سوريا، ط1، ص: 66.

(3) ديوان امرئ القيس 1: 200، ينظر عجزه: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 443.

(4) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط 1: 646، الحلبي: الدر المصون 2: 215.

(5) ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، 1981م، ت: السيد أحمد
صقر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط3، ص: 215.

(6) ابن جني: أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، 1985م، ت: حسن هنداوي، دار القلم
دمشق، ط1، 2: 648.

10.1.5 وقوع "أن" بعد "لو":

تَقَعُ (أَنَّ) بَعْدَ (لَوْ)، وَقَدْ اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي تَحْدِيدِ مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ الْمُنْسَبِكِ مِنْ (أَنَّ) وَمَا بَعْدَهَا، وَمِنْ الشُّوَاهِدِ الَّتِي ذَكَرْتُ عَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ وَاخْتِلَفَ فِيهَا، قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ (مَنْ الطَّوِيلِ):

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لَأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ⁽¹⁾
الشَّاهِدُ هُنَا وَقَوْعُ (أَنَّ) بَعْدَ (لَوْ) فِي قَوْلِهِ: (وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى)، فَقَدْ اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي تَحْدِيدِ الْمَوْضِعِ الْإِعْرَابِيِّ لِلْمَصْدَرِ الْمُنْسَبِكِ مِنْ (أَنَّ) وَمَا بَعْدَهَا، فِيرَى الْجُمْهُورُ وَمِنْهُمْ سَيَبَوِيهِ أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُنْسَبِكَ فِي مَحَلٍّ رَفَعَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَلَا يَحْتَاجُ الْمَبْتَدَأُ هُنَا إِلَى خَبَرٍ لِاشْتِمَالِ صِلَتِهَا عَلَى الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ. وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ: بَلْ يَقْدَرُ مُؤَخَّرًا.

وَذَهَبَ الْمَبْرَدُ وَالزَّجَّاجُ وَجُلُّ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُنْسَبِكَ فِي مَوْضِعِ رَفَعَ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ⁽²⁾، وَالْفِعْلُ مُقَدَّرٌ. أَي: وَلَوْ ثَبَتَ أَنَّ مَا أَسْعَى.

وَالرَّايَانُ صَحِيحَانِ، وَلَكِنَّ ثَانِيَهُمَا أَوْلَى بِالْتَّرْجِيحِ، لَمَا فِيهِ مِنْ إِبْقَاءِ (لَوْ) عَلَى بَابِهَا، وَهُوَ اخْتِصَاصُهَا بِالْأَفْعَالِ.

11.1.5 الجزم بـ "أن" شذوذا:

ذَكَرَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ وَأَبُو عُبَيْدَةَ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَجْزِمُ بـ (أَنَّ)، وَنَقَلَهُ اللَّحْيَانِيُّ عَنْ بَنِي ضَبَّاحٍ مِنْ بَنِي ضَبَّةَ، وَمِنْ الشُّوَاهِدِ الَّتِي أَنْشَدَهَا أَبُو زَكْرِيَا الْفَرَّاءُ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ⁽³⁾ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ (مَنْ الطَّوِيلِ):

(1) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 298.

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 298-299، حسن (عباس): النحو الوافي 4: 499-500.

(3) ينظر: الفارقي: الإفصاح ص: 107، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 38، الأشموني: شرح الأشموني

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ⁽¹⁾

فالشَّاهدُ هنا عندَ الفراءِ هو جزمُ (يَأْتِنَا) بـ (أَنْ) المفتوحةِ الهمزةِ على لغةِ بني ضَبَّاحٍ. قال الرُّؤاسيُّ: فصحاءُ العربِ ينصبون بـ (أَنْ) وأخواتها الفعلَ، ودونهم قومٌ يرفعون بها، ودونهم قومٌ يجزمون بها⁽²⁾.

ولقد أنكرَ أبو عليٍّ الفارسيُّ هذه الروايةَ وخطأَ الفراءَ، والروايةُ الصحيحةُ عندهُ ما أنشدهُ أبو بكرٍ عن الأصمعيِّ:

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ قَوْمِنَا هَلُمَّ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ نَحْطِبُ⁽³⁾
فنصبَ هنا بـ (أَنْ) ولم يجزم. قال أبو عليٍّ الفارسيُّ: إنشادُ الفراءِ خطأ؛ لأنَّه جزمَ بـ (أَنْ) المفتوحةِ، وليسَ ذلكَ في كلامهم، أمَّا (نَحْطِبُ) فقد جزمَ؛ لأنَّه وقعَ جواباً للطلبِ، إمَّا لـ (تعالوا) في الروايةِ الأولى، وإمَّا لـ (هَلُمَّ) في الروايةِ الثانيةِ⁽⁴⁾.

والروایتان ثابتتان في المصادر المختلفة، وعلى هذا فكلاهما صحيحٌ، وتعدُّ الروايةُ كما يقولُ السيوطيُّ لا يسقطُ حجَّتُها، وعليه فلا جناحَ إن أخذنا بالروايةِ الأولى جرياً على لغةِ ضَبَّاحٍ من بني ضَبَّةَ التي تجزمُ بـ (أَنْ) المفتوحةِ الهمزةِ كما أثبتَ هذا المراديُّ وابنُ هشامٍ الأنصاريُّ والرُّؤاسيُّ، ولا بأسَ إن أخذنا برأيِ الفارسيِّ تمشياً مع السَّماعِ والإجماعِ.

(1) ينظر: الفارقي: الإفصاح ص: 107، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 38، السيوطي: شرح شواهد المغني ص: 91، البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب 1: 128.

(2) المرادي: الجنى الداني ص: 226-227.

(3) الفارقي: الإفصاح: 107.

(4) ينظر: الفارقي: الإفصاح ص: 107-108، السيوطي: شرح شواهد المغني ص: 93، البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب 1: 129.

2.5 فعل الأمر:

لا بدّ في فعل الأمر من تحقّق أمرين: أحدهما: أن يدلّ على الطلب، والأمر الثاني: أن يقبل (ياء) المؤنّثة المخاطبة، نحو قولنا: قُمْ؛ فهو يدلّ على الطلب، ويقبل (ياء) المخاطبة فنقول: قومي⁽¹⁾.

ومن الشّواهد التي ذكرها ابن هشام الأنصاريّ على فعل الأمر (هات) قول امرئ القيس (من الطّويل):

إِذَا قُلْتُ هَاتِي نَوِّلِينِي مَآيَلْتُ عَلَيَّ هَضِيمَ الْكَشْحِ رِيًّا الْمُخْلَخِلِ⁽²⁾
فالشّاهد عند ابن هشام هو مجيء (هاتي) فعل أمر؛ لأنّه يدلّ على الطلب، وقبّل دخول (ياء) المخاطبة.

1.2.5 صيغة الأمر للتمني:

قد يخرج فعل الأمر عن معناه الحقيقيّ الطلب إلى معانٍ بلاغيّة تستفاد من السّياق وقرائن الحال ومن أشهرها: النّصح والإرشاد، والدّعاء، والالتماس، والتمني، والتّخير، والتّعجيز، والتّهديد، والإباحة، والتّحقير⁽³⁾.

ومن الشّواهد التي ذكرها البغداديّ على هذه المسألة قول امرئ القيس (من الطّويل):

-
- (1) ينظر: ابن هشام: شرح قطر الندى ص: 66، ابن هشام: شذور الذهب ص: 23.
(2) ينظر: ابن هشام: شذور الذهب ص: 23، حمزة: حاشية غاية الأرب على تهذيب شذور الذهب في معرفة كلام العرب ص: 19.
(3) أبو العدوس: يوسف، مدخل إلى البلاغة العربية، 2007م، دار المسيرة عمان، ط1، ص: 66-67.

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلٍ⁽¹⁾
 فالشَّاهدُ عندهُ مجيءُ فعلِ الأمرِ (انْجَلِي) بمعنى (انكشِفْ) على أنَّ صيغةَ
 الأمرِ هنا تدلُّ على التَّمني، ومعناهُ تمَنِّي زوالِ ظلامِ اللَّيْلِ بضياءِ الصُّبحِ، وقال أبو
 عليٍّ: الياءُ في (انْجَلِي) هي للإِطلاقِ وردَّها بعدَ أنْ حذفَتْ، ويرى أيضاً أنَّه يجوزُ أنْ
 تكونَ الياءُ لامَ الفعلِ، وأتى بها على لغةٍ من يجري المعتلُّ مجرى الصَّحيحِ، فيحذفُ
 الحركةَ المقدَّرةَ على حرفِ العلةِ، كما يحذفُها من الفعلِ الصَّحيحِ⁽²⁾.

3.5 مخاطبة العرب الواحد مخاطبة الاثنين:

ذَكَرَ الْفَرَّاءُ أَنَّ الْعَرَبَ تَخَاطَبُ الْوَاحِدَ مُخَاطَبَةً الْاِثْنَيْنِ نَحْوَ قَوْلِنَا: يَا رَجُلُ
 قوما، ومن الشَّواهِدِ التي احتجَّ بها الْفَرَّاءُ لِإِثْبَاتِ هَذَا الْأَمْرِ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ (مَنْ
 الطَّوِيلُ):

خَلِيلِي مُرَّا بِي عَلَى أُمَّ جُنْدُبٍ لَنَقْضِي حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذِّبِ⁽³⁾
 ففي قَوْلِهِ: (مُرَّا) يدلُّ الْفَعْلُ أَنَّهُ خَاطَبَ شَخْصَيْنِ بِدَلَالَةِ أَلِفِ التَّثْنِيَةِ، وَلَكِنْ
 يرى الْفَرَّاءُ أَنَّهُ خَاطَبَ شَخْصاً وَاحِداً بِدَلَالَةِ الْبَيْتِ بَعْدَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

أَلَمْ تَرَ أَنِّي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقاً وَجَدْتُ بِهَا طِيباً وَإِنْ لَمْ تَطِيبِ⁽⁴⁾
 ومن الشَّواهِدِ التي ذَكَرْتُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَتَعَدَّدْتُ آراءَ النُّحَاةِ
 وَتَخْرِيجَاتِهِمْ فِيهَا، قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ (مَنْ الطَّوِيلُ):

(1) البغدادي: خزانة الأدب 3: 271.

(2) ينظر: الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية "ديوان امرؤ القيس" ص: 71-72،

البغدادي: خزانة الأدب 3: 271.

(3) النحاس: إعراب القرآن 4: 228.

(4) النحاس: إعراب القرآن 4: 228.

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ⁽¹⁾
وقوله أيضاً (من الطَّويل):

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانٍ وَرَسْمٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مِنْذُ أَرْمَانٍ⁽²⁾
يتجلَّى الشَّاهدُ هنا في كلا البيتين في قوله: (قَفَا نَبْكَ)، حيثُ ذَكَرْتُ أَرْبَعَةَ آراءٍ
لتخريج قوله هذا وهي كما يلي:

الأول: يرى أكثرُ أهلِ اللُّغةِ أَنَّهُ خطابٌ لرفيقٍ واحدٍ. قالوا: لأنَّ العربَ تخاطبُ
الواحدَ مخاطبةَ الاثنينِ، ومن أشهرِ النُّحاةِ الذين قالوا بهذا الكسائيُّ والفرَّاءُ، ومن
الآياتِ الكريمةِ التي خرَّجَتْ على هذا الرأي قوله تعالى: (أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ
عَنِيدٍ) [ق:44]. فقوله: (ألقيا) مخاطبةٌ للقرينِ، والذين قالوا بهذا الرأي استدلوا على
أَنَّ امرأَ القيسِ خاطبَ شخصاً واحداً بقوله⁽³⁾:

أَصَاحَ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِنْضَهُ كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ⁽⁴⁾
فأثبتوا بهذا البيتِ أَنَّ الخطابَ موجَّهٌ إلى شخصٍ واحدٍ.

الثاني: للخليلِ بن أحمد الفراهيديِّ حيثُ يرى أَنَّ أصلَهُ: قَفَنُ بنونِ التَّوكِيدِ
الخفيفةِ، فأبدلَ النونَ ألفاً إجراءً للوصولِ مجرى الوقفِ⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 239، الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحو ص:
374، المؤدب: دقائق التصريف ص: 105.

(2) السيوطي: جلال الدين، شرح شواهد المغني، منشورات دار الحياة بيروت، ص: 374.

(3) ينظر: النحاس: إعراب القرآن 4: 227، البغدادي: خزانة الأدب 11: 17-18، المؤدب: دقائق
التصريف ص: 104-105.

(4) ديوان امرئ القيس 1: 277، ينظر صدره: البغدادي: خزانة الأدب 11: 18.

(5) ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 237-239، الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحو
ص: 374، الحلبي: الدر المصون 6: 492-493، البغدادي: خزانة الأدب 11: 18.

الثالث: للزجاج حيث يرى أنه مثني حقيقة خطاباً لصاحبه، وكذلك قوله تعالى هو خطابٌ للمتكلمين.

الرابع: قال المبرّد: التثنية لتأكيد الفعل، والأصل: قف قف، فالتكرير هنا للتأكيد، فلما كان الفعل لا يثنى ثني ضميره⁽¹⁾.

4.5 التنوين:

هو نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ لغير التوكيد تلحق آخر الأسماء لفظاً ووصلاً، وتحذف وقفاً ورسماً⁽²⁾، وليس التنوين بعلامةٍ إعرابيةٍ، وإنما علامةٌ تدلُّ على الاسمية، وللتنوين عدّةٌ أنواعٍ وهي:

1. تنوينُ التّمكن. 2. تنوينُ التّنكير.

3. تنوينُ العوض. 4. تنوينُ المقابلة.

وهناك أنواعٌ أخرى من التنوين غيرُ مختصةٍ بالدخولِ على الأسماءِ فحسب، بل إنّها تدخلُ على الأفعالِ في كثيرٍ من الشّواهدِ وهي:

1. تنوينُ الضّرورة. 2. تنوينُ التّرئم.

3. التّنوينُ الغالي.

أمّا تنوينُ التّرئم: فهو الذي يكونُ في القوافي في موضعِ حرفِ الإطلاق⁽³⁾، ومن الشّواهدِ التي ذكرها الشّلوّبين شاهداً عليه قولُ امرئ القيس (من الطّويل):

(1) ينظر: الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحو ص: 374، السيوطي: شرح شواهد المغني ص: 374-375، البغدادي: خزانة الأدب 11: 18.

(2) شكري: أحمد خالد، المنير في أحكام التّجويد، جمعية المحافظة على القرآن الكريم عمان، ط9: 2006م، ص: 45.

(3) الشلوّبين: أبو علي عمر الأزدي، شرح المقدمة الجزولية الكبير، 1994م، ت: تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1: 276.

"قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِنِ" ⁽¹⁾

فاحتجَّ الشُّلُوبِينَ بهذا الإنشادِ لِصَدْرِ مَعْلَقَةٍ امرئِ القيسِ الشَّهيرةِ، وبالتَّحْدِيدِ بقوله: (وَمَنْزِلِنِ) شاهداً على دخولِ تنوينِ التَّنْمِ.

أَمَّا التَّنْوِينُ الغالي: فهو التَّنْوِينُ اللاحقُ للرَّوْيِ المقيَّدِ ⁽²⁾، ومن الشَّواهِدِ التي ذكرها بدرُ الدِّينِ العينيُّ على هذا التَّنْوِينِ، قولُ امرئِ القيسِ (من المتقاربِ):

أَحَارِ بَنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرُنْ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتَمِرُنْ ⁽³⁾
فالشَّاهدُ هنا دخولُ التَّنْوِينِ الغالي على قوله: (مَا يَأْتَمِرُنْ)، وهو كتنوينِ التَّنْمِ في عدم الاختصاصِ بالاسمِ فحسبُ ⁽⁴⁾.

5.5 حذف نون المثنى ضرورة:

قد تحذفُ النُّونُ من المثنى في ضرورةِ الشُّعْرِ، ومن الشَّواهِدِ التي حذفتُ فيها النُّونُ ضرورةً وتعدَّدتْ تخريجاتُ النُّحَاةِ لتفسيرِ حذفِها، قولُ امرئِ القيسِ (من المتقاربِ):

لَهَا مَثْنَتَانِ خَطَّاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النِّمْرُ ⁽⁵⁾
حيثُ ذهبَ الخليلُ والفراءُ والفارقيُّ والبطلوسيُّ وابنُ الورديِّ والشَّنْقِيطِيُّ والبغدادِيُّ إلى أَنَّ قولَهُ: (خَطَّاتَا) أرادَ بِهِ: خطَّاتَانِ، فحذفَ نونَ التَّثْنِيَةِ طلباً

(1) الشُّلُوبِينَ: أبو علي عمر الأزدي 1: 276.

(2) العيني: المقاصد النحوية 1: 61.

(3) المصدر نفسه 1: 56.

(4) المصدر نفسه 1: 61.

(5) ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 216، ابن جني: سر صناعة الإعراب 2: 484، القزاز:

ما يجوز للشاعر في الضرورة ص: 161، ابن الوردي: شرح التحفة الوردية في علم العربية

2: 81، الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب ق2، ج4: 157.

للاستخفافِ وهي صفةٌ لِـ (مَثْنَتَانِ). قَالَ البغداديُّ: وظاهرُ أمرِهِ أَنَّهُ على لغةٍ من
حذفِ نونِ التَّثْنِيَةِ لغيرِ إضافةٍ، ومن الشَّواهِدِ على هذه اللُّغةِ ما يعزى إلى كلامِ
البهائمِ كقولِ الحجلةِ للقطاةِ: بيضُكِ ثنتا، وبيضي مائتا. أي: ثنتانٍ ومائتان⁽¹⁾.

ومن الشَّواهِدِ الشُّعريةِ التي ذكرتْ لإثباتِ هذه اللُّغةِ في قولِ امرئِ القيسِ،
قولُ أبي دُوَادٍ الإيَّاديِّ (من الهزجِ):

وَمَثْنَتَانِ خَطَاتَانِ كَزُحْلُوفٍ مِّنَ الْهَضْبِ⁽²⁾

فقوله: (خَطَاتَانِ) مَثْنَى، وهذا يدلُّ على أَنَّها مثنى في قولِ امرئِ القيسِ، ولكن
حذفتِ النُّونُ على لغةٍ من يَحذفُها لغيرِ إضافةٍ.

ويرى فريقٌ آخرٌ من النُّحاةِ أَنَّ (خَطَاتَا) فعلٌ ماضٍ بمعنى (ارتفعتا)، فزعمَ
الكسائيُّ والأعلمُ أَنَّهُ أرادَ: خَطَّتَا، فلَمَّا حرَّكَ التَّاءَ رَدَّ الألفَ التي هي بدلٌ من لامِ
الفعلِ؛ لأنَّها حذفتْ لسكونِها وسكونِ التَّاءِ أي: لالتقاء الساكنين، فلَمَّا حرَّكَ التَّاءَ رَدَّ
الألفَ فقال: خَطَاتَا. ويرى غيرُهُم أَنَّ الشَّاعِرَ أشبَعَ الفتحَةَ هنا، فصارتُ ألفاً، أو أَنَّ
الشَّاعِرَ اضطرَّ فزادَ ألفاً⁽³⁾.

وكلا الرأيين لا عيبَ فيه، فالأولُ وردَ مسموعاً عن العربِ وهو لغةٌ كما تقدَّمَ،
وكلامُ العربِ حجةٌ، والآخرُ منسجمٌ مع قواعدِ العربيةِ وسُنَنِهَا.

(1) ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 216، ابن جني: سر صناعة الإعراب 2: 484،
الفارقي: الإفصاح ص: 339، البطليوسي: الحلل في شرح أبيات الجمل ص: 285، البغدادي:
خزانة الأدب 7: 500، الشنقيطي: الدرر اللوامع 1: 143.

(2) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب 2: 484، الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب ق 2،
ج 4: 157.

(3) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب 2: 484، القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص: 161،
الشتنمري: النكت 2: 1097، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 2: 743.

6.5 الملحق بالمتنى "كلا" و "كلتا":

كلا وكلتا من الألفاظِ الملحقَةِ بالمتنى، فيعربان إعرابَ المتنى إذا أُضيفا إلى ضميرِ المتنى، أمّا إذا أُضيفا إلى اسمٍ ظاهرٍ فيعربان إعرابَ الاسمِ المقصورِ بحركاتٍ مقدّرةٍ على الألفِ رفعاً ونصباً وجرّاً⁽¹⁾.

وكلا وكلتا: مفردان لفظاً مثنيان معنىً، فقد وردَ عن العربِ أنّهم أخبروا عنهما بالمفردِ حملاً على اللَّفْظِ، ومن الشّواهدِ التي تثبتُ ذلك ما ذكره البغداديُّ لامرئ القيسِ (من الطّويل):

كِلَانَا إِذَا مَا نَالَ شَيْئًا أَفَاتَهُ وَمَنْ يَخْتَرْتُ حَرَّتِي وَحَرَّتَكَ يُهْزِلُ⁽²⁾

فالشاهدُ هنا عودُ الضميرِ المفردِ في (نَالَ) إلى (كِلا). فلما عادَ إليها ضميرُ المفردِ علِمَ أنّها مفردةٌ لفظاً مثناةٌ معنىً، فعادَ إليها الضميرُ هنا باعتبارِ اللَّفْظِ، ومن الآياتِ الكريمةِ التي ذكرها ابنُ عصفورٍ على هذه المسألةِ قوله تعالى: (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا) [الكهف:33]⁽³⁾، فأفردَ الضميرَ في (آتَتْ) حملاً على اللَّفْظِ.

ويجوزُ أنْ يثنى الضميرُ العائدُ عليهما باعتبارِ المعنى وهو كثيرٌ نحو: كلاهما تفوقا أو كلتاها تفوقتا.

وهذه المسألةُ قضيةٌ خلافيةٌ في كتابِ (الإنصافِ) حيثُ يرى البصريُّون أنَّ (كلا) و(كلتا) مفردان لفظاً مثنيان معنىً، أمّا الكوفيُّون فيرون أنَّ (كلا) و(كلتا) فيهما تثنيةٌ لفظيةٌ ومعنويةٌ⁽⁴⁾، والرأيُ الرَّاجحُ في هذه المسألةِ هو ما بدأنا به وهو رأيُ البصريِّين الذي رجَّحه الأنباريُّ لمجيءِ السَّماعِ به كثيراً سواءً أكانَ من القرآنِ

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 1: 47، مغالسة: النحو الشافي ص: 30.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 245، البغدادي: خزانة الأدب 1: 134.

(3) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 277-278، البغدادي: خزانة الأدب 1: 134.

(4) الأنباري: الإنصاف 1: 392.

الكريم أم من الشعر العربي الفصيح، والشاهد السابق لامرئ القيس يعضد رأي البصريين.

7.5 جمع المؤنث السالم:

هو كل علم مؤنث جُمع بألفٍ وتاءٍ زائدتين نحو: مسلماتٍ، أو مؤمناتٍ، أو قانتاتٍ، فيرفع بالضمِّ، وينصب ويجر بالكسر، والتَّنوينُ فيه تنوينُ مقابلةٍ، ومما ألحق بهذا الجمع: أولاتٌ وما سُمِّيَ به مثل: عرفاتٍ وأذرعَاتٍ، فما سُمِّيَ به بعضهم يعرِّبُهُ على ما كانَ عليه قبلَ التَّسميةِ، وبعضهم يتركُ تنوينَهُ، وبعضهم يعرِّبُهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ⁽¹⁾، ومن الشَّواهدِ التي ذكرتُ على ما سُمِّيَ به ولا سيَّما على أذرعَاتٍ وهي قريةٌ في بلاد الشامِ واختلفَ في تخريجِها؛ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويل):

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالٍ⁽²⁾

يتجلى الشَّاهدُ هنا في قوله: (أَذْرِعَاتٍ)، فقد رُوِيَ بثلاثةِ أوجهٍ وهي كما يلي:

الوجهُ الأوَّلُ: (أَذْرِعَاتٍ) بكسرِ التَّاءِ المنونةِ، وهذا ما عليه جمهورُ النُّحاةِ ولا سيَّما سيبويه وابنُ السَّرَّاجِ والأعلمُ الشَّنْتمريُّ وأبو الفداءِ وغيرُهم، فهو عندهم ملحقٌ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ بغضِّ الطَّرْفِ عن كونه مسمًى به، فيرفع بالضمِّ وينصب ويجرُّ بالكسر، والتَّنوينُ هنا تنوينُ مقابلةٍ للنُّونِ في جمعِ المذكرِ السَّالمِ، ومن الآياتِ العظيمةِ التي خرجتُ على منوالِ هذا الشَّاهدِ قوله تعالى: (فَإِذَا أَفَضْتُمْ

(1) ابن هشام: أوضح المسالك 1: 63-64.

(2) ينظر: سيبويه: الكتاب 3: 233، الأخفش الأوسط: معاني القرآن 1: 177.

مَنْ عَرَفَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ ([البقرة:98]، وقالوا كذلك: هذه أذرعاتٌ وعرفاتٌ، ورأيتُ أذرعاتٍ وعرفاتٍ، ودخلتُ في أذرعاتٍ وعرفاتٍ⁽¹⁾.

الوجهُ الثاني: (أَذْرَعَاتٍ) بكسر التاء من غير تنوينٍ، فيرى من رواه بهذا الوجهِ ولا سيَّما المبردُ والبطليوسيُّ أنَّه علمٌ لمؤنثٍ كما هو الآن أي: أنَّه يطلقُ على قريةٍ في بلادِ الشَّامِ، ولاحظوا كذلك كونهُ جمعاً بحسبِ أصلِهِ، فأعطوه من كلِّ واحدٍ من الأمرين حكماً من أحكامِهِ، فمنعوا تنوينَهُ كما يمنعُ تنوينُ العلمِ المؤنَّثِ، وجُرَّ بالكسرِ كما يجرُّ جمعُ المؤنَّثِ السَّالمِ⁽²⁾.

الوجهُ الثالثُ: (أَذْرَعَاتٍ) بفتحِ التاء، ومن أشهرِ النُّحاةِ الذين ذكروا هذه الرِّوايةَ الزَّجاجُ والنَّحاسُ وابنُ جنِّي والسَّمينُ الحلبيُّ، وقد منعَ جُلُّ البصريِّينَ هذا الوجهَ، أمَّا الكوفيُّونَ فقد جَوَّزوه، فمن قالَ بهذا الوجهِ لاحظَ حالَتَهُ الطَّارئةَ أي: أنَّه علمٌ لمؤنَّثٍ، والعلمُ المؤنَّثُ ممنوعٌ من الصَّرفِ، فمنعوا التَّنوينَ هنا وجروهُ بالفتحةِ بدلاً من الكسرةِ⁽³⁾.

8.5 الاسم المركب:

هو ما تكوَّن من كلمتين أو أكثر، وله ثلاثة أنواع:

النَّوعُ الأوَّلُ: المركَّبُ الإضافيُّ وهو ما تركَّبَ من مضافٍ ومضافٍ إليه نحو: عبدُ الله وعبدُ الرحمن.

(1) ينظر: سيبويه: الكتاب 3: 233-234، ابن السراج: الأصول في النحو 2: 106-107، الشنتمري:

تحصيل عين الذهب ص: 450، الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 1: 274-275، ابن هشام: أوضح المسالك 1: 65، العيني: المقاصد النحوية 1: 127.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب 4: 37-38، البطليوسي: إصلاح الخلل ص: 372-373.

(3) ينظر: الزجاج معاني القرآن وإعرابه 1: 272-273، النحاس إعراب القرآن 1: 296، ابن جني: سر صناعة الإعراب 2: 497، الحلبي: الدر المصون 2: 331-332.

النَّوعُ الثَّانِي: المَرْكَبُ الإسْنَادِيُّ وهو ما تَرَكَّبَ من جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ أو اسْمِيَّةٍ نحو:
فَتَحَ اللهُ، وَالْخَيْرُ نَازِلٌ.

النَّوعُ الثَّالِثُ: المَرْكَبُ المَزْجِيُّ وهو ما تَرَكَّبَ من كلمتين امتزجتا حتَّى صارتا
كالكلمة الواحدة⁽¹⁾، نحو: حَضَرَمَوْتُ، وَبَعْلَبَكْ.

وقد اختلف النُّحَاةُ في المَرْكَبِ المَزْجِيِّ من حيثُ الإعرابُ والبناءُ:

فيرى الخليلُ الفراهيديُّ أَنَّ مَعْدِيكَرَبَ وَحَضَرَمَوْتَ وَبَعْلَبَكْ اسْمٌ بِمَنْزِلَةِ اسْمَيْنِ
ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ، فَأُلْزِمَتْ فِيهِمَا الْفَتْحَةُ الَّتِي هِيَ أَخْفُ الْحَرَكَاتِ، وَعُومِلَتْ
مُعَامَلَةً خَمْسَةَ عَشَرَ، أَي: أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحِ الْجَزَائِنِ سِوَاءِ أَكَانَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ أَمْ
نَصْبٍ أَمْ جَرٍّ.

أَمَّا الْمَبْرَدُ فِيرى أَنَّ كُلَّ اسْمَيْنِ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا عَلَى غَيْرِ جِهَةٍ الْإِضَافَةِ فَإِنَّ
حُكْمَهُمَا أَنْ يَكُونَ آخِرُ الْاسْمِ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا مَفْتُوحًا، وَأَنْ يَكُونَ الْإِعْرَابُ فِي الثَّانِي.
فَنَقُولُ: هَذِهِ حَضَرَمَوْتُ أَوْ بَعْلَبَكْ يَا فَتَى، وَلَا يَصْرَفُ الْاسْمُ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّهُمَا جُعِلَا بِمَنْزِلَةِ
الاسْمِ الَّذِي فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ.

وهناك رأيٌ ثَالِثٌ يرى أَنَّ تَضْيِيفَ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي. فَنَقُولُ: هَذِهِ حَضَرَمَوْتُ
وَبَعْلَبَكْ⁽²⁾.

وقد أُنْشِدَ قَوْلُ امرئِ القيسِ الْآتِي (من الطَّوِيلِ) بِالْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ:

لَقَدْ أَنْكَرْتَنِي بَعْلَبَكْ وَأَهْلُهَا وَلَا بِنُ جُرَيْجٍ كَانَ فِي حِمَصٍ أَنْكَرَا⁽³⁾

(1) حسن: النحو الوافي 1: 300.

(2) ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 57، المبرد: المقتضب 4: 20-23.

(3) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 432، الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 57، السيرافي: شرح
كتاب سيبويه 14: 199، ينظر صدره: المبرد: المقتضب 4: 23.

فَحُمِلَ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ فَأُنْشِدَ (بَعْلَبَكْ)؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ بِمَنْزِلَةِ اسْمَيْنِ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحِ الْجَزَائِنِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ فَاعِلٍ لـ (أَنْكَرْتَنِي).

وَحُمِلَ أَيْضاً عَلَى مَذْهَبِ الْمَبْرَدِ فَأُنْشِدَ (بَعْلَبَكْ)، فَالْجِزْءُ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا يَبْنَى عَلَى الْفَتْحِ، وَالْجِزْءُ الْآخِرُ تَظْهَرُ عَلَيْهِ حَرَكَةُ الْإِعْرَابِ، بِاسْتِثْنَاءِ الْكُسْرَةِ؛ لِأَنَّهُ كَمَا يَرَى الْمَبْرَدُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ.

وَحُمِلَ عَلَى الرَّأْيِ الْآخِرِ فَأُنْشِدَ (بَعْلَبَكْ)، أَي: أَنَّ الْحَرَكَةَ الْإِعْرَابِيَّةَ تَظْهَرُ عَلَى الْجِزْءِ الْأَوَّلِ فـ (بَعْلُ) عَلَى هَذَا الرَّأْيِ فَاعِلٌ وَهُوَ مُضَافٌ، (بَكْ) مُضَافٌ إِلَيْهِ.

وَقَدْ رَجَّحَ الْمَبْرَدُ رَأْيَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَأَرَى أَنَّ رَأْيَ الْخَلِيلِ يَفْضُلُ رَأْيَ الْمَبْرَدِ؛ لِأَنَّ الْخَلِيلَ بَنَى رَأْيَهُ عَلَى الْقِيَاسِ كَمَا سَبَقَ، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ فَكُلَا الرَّأْيَيْنِ - رَأْيُ الْخَلِيلِ وَالْمَبْرَدِ - صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ السَّابِقَ قَدْ أُنْشِدَ عَلَى كِلَيْهِمَا.

أَمَّا الْوَجْهُ الثَّلَاثُ - (بَعْلَبَكْ) - فَمِنْ خِلَالِ التَّقْصِي وَالْبَحْثِ لَمْ أَجِدْ رَوَايَةً عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الْمَبْرَدُ قَدْ ذَكَرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَدْ أُنْشِدَ (بَعْلَبَكْ) فِي الشَّاهِدِ السَّابِقِ؛ أَيْ كَانَ الْأَمْرُ فَهَذَا الْوَجْهُ قَلَّ مُؤَيِّدُوهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ.

9.5 الأسماء الستة:

وهي: أَبٌ، أَخٌ، حَمٌّ، وَذُو بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَفُو بِمَعْنَى فَمٍ، وَهَنْ؛ فَتَرْفَعُ بِالْوَاوِ وَتَنْصَبُ بِالْأَلِفِ وَتَجْرُ بِالْيَاءِ، وَلَكِنْ لَا بَدَّ مِنْ تَوْفُرِ الشُّرُوطِ الْآتِيَةِ: أَنْ تَكُونَ مَفْرَدَةً مُضَافَةً إِلَى ظَاهِرٍ أَوْ مُضْمَرٍ لَيْسَ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ مَكْبَرَةً لَا مُصَغَّرَةً.

وَمِنْ الشَّوَاهِدِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْحَيْدَرَةُ الْيَمْنِيُّ عَلَى (فُو) قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ (مَنْ الطَّوِيلُ):

وَبَاتَتْ مُجُّ الْمِسْكَ فِي ضَجِيعِهَا بِطِيبِ لَثَاةٍ غَيْرِ كُرْهِ الْمُقْبَلِ⁽¹⁾

(1) الحيدرة: كشف المشكل في النحو ص: 140.

فالشَّاهدُ هنا في قولِهِ: (فِي فِي ضَجِيعِهَا)، ف (فو) من الأسماءِ السَّتَّةِ جاءَ
مجروراً بالياء؛ لأنَّه سبق بحرفِ الجرِّ (في)، وأُضيفَ هنا إلى اسمٍ ظاهرٍ وهو
(ضجيعها).

10.5 الأسماء الموصولة "من" و "ما":

الاسمُ الموصولُ: هو ما يدلُّ على معيَّنٍ بوساطةِ جملةٍ تذكُرُ بعدهُ تسمَّى صلةُ
الموصولِ، والأسماءُ الموصولةُ على ضربين: خاصَّةٌ، ومُشتركةٌ.

فالخاصَّةُ تضمُّ: الذي، التي، اللذان، اللتان، الذين، اللاتي أو اللواتي أو
اللواتي.

أما المُشتركةُ فتشملُ: مَنْ، مَا، أي⁽¹⁾.

فأما (مَنْ) فتستعملُ مع العاقلِ سواءً أكانَ مذكراً أم مؤنثاً، مع المفردِ والمثنى
والجمع، وقد تستعملُ مع غيرِ العاقلِ إذا أنزلَ غيرُ العاقلِ منزلةَ العاقلِ، ومن
الشَّواهد التي ذكرها ابنُ عصفورٍ وابنُ هشامٍ والأشْمُونِيُّ على تنزيلِ غيرِ العاقلِ منزلةَ
العاقلِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويلِ):

أَلَا عِمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَّنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي⁽²⁾

فالشَّاهدُ هنا في قولِهِ: (وَهَلْ يَعِمَّنُ مَنْ كَانَ)، فقد أوقعَ الشَّاعرُ (مَنْ) على
غيرِ العاقلِ على الطَّلَلِ؛ لأنَّه أنزلهُ منزلةً من يعقلُ، فناداهُ وخاطبهُ وكأنَّه يسمعُ
ويجبُ لذلك أتي بـ (مَنْ).

(1) الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 81- 83.

(2) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 1: 135، العيني: المقاصد النحوية 1: 255، الأشْمُونِيُّ: شرح

الأشْمُونِيُّ 1: 133، السُّيوطي: شرح شواهد المغني ص: 340.

ومن مسائل (مَنْ) و(مَا) أنَّهما في اللَّفْظِ مفردانِ مذكرانِ، ولكنَّهما قد يُستعملانِ مع المذكرِ والمؤنَّثِ، ومع المفردِ والمثنَّى والجمعِ تبعاً للمعنى. أي أنَّهما يجريان تارةً على اللَّفْظِ، وتارةً أخرى على المعنى⁽¹⁾، ومن الشَّواهِدِ التي ذكرتُ على (ما) وحملتُ على المعنى قولُ امرئ القيسِ (مَنْ الطَّوِيلُ):

فَتَوَضَّحَ فَأَلْمِقِرَّةَ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ⁽²⁾
فذكرَ هذا البيتُ شاهداً على اعتبارِ معنى (مَا)، فإنَّ لفظها مفردٌ مذكَّرٌ ومعناها مؤنَّثٌ؛ لأنَّها واقعةٌ على الجنوبِ والشَّمالِ، فلذلك قال: (نَسَجَتْهَا)، ولو اعتمدَ لفظها لقال: نَسَجَهَا⁽³⁾.

11.5 حرفا الاستفهام:

وهما الهمزةُ وهَلْ، وكلاهما مبنيٌّ فالهمزةُ مبنيَّةٌ على الفتحِ، وهي لطلبِ التَّصَوُّرِ والتَّصْدِيقِ، وهَلْ مبنيَّةٌ على السُّكُونِ، وهي لطلبِ التَّصْدِيقِ فحسبُ.

ومن مسائلِ همزةِ الاستفهامِ جوازِ حذفِها، فذهبَ الفراءُ إلى جوازِ حذفِها مطلقاً، بينما قيَّدهُ الخليلُ والمبردُ في حالِ قيامِ الدليلِ والقرينةِ فحسبُ، ومن الشَّواهِدِ التي ذكرها الخليلُ والنَّحاسُ على حذفِ همزةِ الاستفهامِ قولُ امرئ القيسِ (مَنْ المتقاربُ):

تَرُوحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ وَمَاذَا يَضُرُّكَ لَوْ تَنْتَظِرُ⁽⁴⁾

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 1: 207-208، العيني: المقاصد النحوية 1: 256.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 167، الشنقيطي: الدرر اللوامع 1: 285، ابن مالك: شرح التسهيل 1: 208 لكن ذكر بدل "جنوب" "يمين".

(3) الشنقيطي: الدرر اللوامع 1: 285.

(4) ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 234، الصغير: الأدوات النحوية في كتب التفسير ص: 179، ينظر صدره: النحاس: إعراب القرآن 1: 308.

فالشاهد هنا حذف همزة الاستفهام في قوله: (تَرْوُحُ)، والأصل: أتروحُ، وحذف همزة الاستفهام هنا؛ لأنَّ (أَمْ) قرينةٌ لفظيةٌ تدلُّ عليها.

ومن الشواهد التي ذكرها المبرِّدُ أيضاً على حذف همزة الاستفهام لقيام الدليل قولُ امرئ القيس (من الطويل):

أَصَاحِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِنْضَهُ كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ⁽¹⁾
فالمعنى هنا: أصاح أترى برقًا، فحذف ألف الاستفهام؛ لأنَّ همزة النداء في (أَصَاحِ) قرينةٌ لفظيةٌ تدلُّ عليها وبدلُ منها، ويرى المبرِّدُ أنَّ همزة الاستفهام حذفتُ هنا ضرورةً لدلالة همزة النداء عليها⁽²⁾.

12.5 مجيء الاستفهام بمعنى الأمر والنهي:

الاستفهام: هو طلبُ العلمِ بشيءٍ لم تتقدَّمْ لك به معرفةٌ بإحدى أدواتِ الاستفهام، وقد تقدَّم مسبقاً المعنى الذي تؤديه الهمزة وهل، أمَّا باقي أدواتِ الاستفهام؛ فهي أسماءٌ يطلبُ بها معنى التَّصَوُّرِ وهي: مَنْ، وَمَا، وَكَيْفَ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيَّ، وَكَمْ، وَأَيُّ، وقد يخرجُ الاستفهامُ عن معناه الحقيقي ليؤدي معانيَ أُخَرَ من مثل: التَّسْوِيَةِ، والنَّفْيِ، والتَّقْرِيرِ، والتَّشْوِيقِ، والتَّعْجُبِ، والتَّهْوِيلِ، والاستبطاءِ، والتَّحْقِيرِ، والتَّهْدِيدِ، والتَّعْظِيمِ، والاستحالة⁽³⁾.

ومن الشواهد التي ذكرها ابنُ الشَّجَرِيِّ على مجيء الاستفهام بمعنى الأمر والنهي قولُ امرئ القيس (من السريع):

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 277، النحاس: إعراب القرآن: النحاس 1: 308، ينظر صدره: المبرد: الكامل في الأدب واللغة 2: 791 ولكن ذكر بدل "أَصَاحِ" "أَحَارِ".
(2) ينظر: المبرد: الكامل 2: 791-792، النحاس: إعراب القرآن 1: 308، البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب ص: 341.
(3) أبو العدوس: مدخل إلى البلاغة العربية ص: 76-78.

قُولَا لِدُودَانَ عَيْدِ الْعَصَا مَا غَرَّكُمْ بِالْأَسَدِ الْبَاسِلِ⁽¹⁾

فالشَّاهدُ فيه مجيءُ الاستفهامِ في قوله: (مَا غَرَّكُمْ) بمعنى الأمرِ والنَّهي. أي: لا تغتروا وكونوا على حذرٍ⁽²⁾؛ لأنَّ سياقَ البيتِ ومعناه يدلُّانِ على الأمرِ والنَّهي، فهو يأمرُ وينهى (دُودَانَ عَيْدِ الْعَصَا) بعدمِ الغرورِ؛ بل يجبُ عليهم أن يكونوا على حذرٍ.

13.5 أحرف التنبيه:

وهي: ألا، وها، ويا، وما يعنينا هنا (ألا) و (يا):

ألا: كلمةٌ تستعملُ في التنبيهِ، ويفتحُ بها الكلامُ؛ فتسمَّى أداةً استفتاحٍ، وذكر جماعةٌ من النُّحاةِ وعلى رأسِهِم الزَّمخشرِيُّ أنَّها مركبةٌ من همزةِ الاستفهامِ ولا النافيةِ للدَّلالةِ على تحقُّقِ ما بعدها، فالاستفهامُ إذا دخلَ على النِّفي أفادَ معنى التَّحْقُّقِ، ويرى كذلك أنَّه لا تكادُ تقعُ الجملةُ بعدها إلاَّ مصدرَّةً بنحوِ ما يُتَلَقَّى بِهِ الْقِسْمُ⁽³⁾.

أمَّا أبو حيانِ الأندلسيُّ فيرى خلافَ ما تقدَّم، فيرى أنَّ (ألا) التَّنْبِيهِيَّةَ حرفٌ بسيطٌ، ودعوى التَّركيبِ فيه على خلافِ الأصلِ؛ لأنَّ المواضعَ التي تردُّ فيها (ألا) تدلُّ على أنَّها ليست للنَّفي، وكذلك فإنَّ الجملةَ بعدها تقعُ مصدرَّةً بـ (ليت) أو بالنداءِ⁽⁴⁾ ممَّا ليسَ من بابِ القسمِ.

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 512، ابن الشجري: أمالي ابن الشجري 1: 237.

(2) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري 1: 237.

(3) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط 1: 191، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 80-81.

(4) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي: البحر المحيط، 2001م، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط 1، 1: 191.

ومن الشواهد التي فند بها أبو حيان قول الزمخشري السابق قول امرئ القيس (من الطويل):

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سَيِّمًا يَوْمٍ بِدَارَةٍ جُلُجُلٍ⁽¹⁾
فالشاهد هنا في قوله: (أَلَا رَبَّ يَوْمٍ)، حيث جاءت (أَلَا) حرف تنبيه، فكما يرى أبو حيان لا يُعقل أن تكون (لا) نافية دخلت عليها همزة الاستفهام، وكذلك فإن الجملة بعدها لم تُصدّر بنحو ما يتلقى به القسم، بل إنها استفتحت بـ (رَبِّ)، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على فساد مذهب الزمخشري.

ومن الشواهد أيضاً التي تثبت صحة مذهب أبي حيان قول امرئ القيس (من الطويل):

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ حَادِثٌ وَضَلِهَا وَكَيْفَ تَظُنُّ بِالْإِخَاءِ الْمُعَيَّبِ⁽²⁾
فالشاهد فيه وقوع (لَيْتَ) بعد (أَلَا) التنيهية، وهي ليست من باب القسم.
ومن الشواهد على وقوع فعل الأمر بعد حرف التنبية (أَلَا) قول امرئ القيس (من الطويل):

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي⁽³⁾
فالشاهد هنا وقوع فعل الأمر بعد حرف التنبية (أَلَا)، وهو ليس من باب القسم، فبناءً على هذا الشاهد وما تقدم تبين لنا صحة مذهب أبي حيان في كون حرف التنبية (أَلَا) حرفاً بسيطاً، وليس حرفاً مركباً من همزة الاستفهام ولا النافية

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 160، الأشموني: شرح الأشموني 1: 529.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 367، ينظر صدره: الصغير: الأدوات النحوية في كتب التفسير ص: 276.

(3) الدرويش: محي الدين، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار اليمامة ودار ابن كثير دمشق بيروت، 3: 348.

كما زعم الزمخشري؛ لأن رأي أبي حيان جاء موافقاً للسمع، أما رأي الزمخشري فقد جاء السماع بخلافه.

أما الياء: فذهب جماعة من النحاة إلى أنه إذا جاء بعد الياء ما ليس بمنادى كالفعل والحرف؛ فإن الياء تكون حرف تنبيه، وذهب جماعة آخرون إلى أن الياء حرف نداء، والمنادى محذوف.

ومن الشواهد التي ذكرت على هذه المسألة قول امرئ القيس (من الطويل):
فَإِنْ أُمِسْ مَكْرُوبًا فَيَا رَبَّ بُهْمَةٍ كَشَفْتُ إِذَا مَا اسْوَدَّ وَجْهُ الْجَبَانِ⁽¹⁾
فقد احتج الشنقيطي بهذا البيت على مجيء (الياء) في قوله: (فَيَا رَبَّ بُهْمَةٍ) حرفاً للتنبيه، ويجوز أن تكون الياء حرف نداء، والمنادى محذوف.

14.5 حرف الجواب "جلل":

حكي الزجاج أن (جلل) حرف للجواب ك (نعم)، ويأتي اسماً معرباً بمعنى عظيم أو يسير⁽²⁾. أي: أنه من الألفاظ المتضادة، ومن الشواهد على مجيء (جلل) بمعنى يسير قول امرئ القيس (من المتقارب):

لِقَتْلِ بَنِي أَسَدٍ رَبَّهَا أَلَا كُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ جَلَلٍ⁽³⁾
فالشاهد فيه مجيء (جلل) اسماً معرباً بمعنى: كل شيء سواه يسير أو هين.

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 498، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 134.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 139.

(3) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 632، ينظر عجزه: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 139، السيوطي: همع الهوامع 4: 374، المعصومي: مهذب مغني اللبيب عن كتب الأعراب ص: 73.

15.5 كاف الخطاب:

اللُّغَةُ المشهورةُ في حرفِ الخطابِ (الكافِ) أن يفتحَ مع المذكرِ، ويكسرَ مع المؤنثِ، ولكنْ ثَمَّةَ لُغَةٍ أخرى ذكرها ابنُ عصفورٍ تجعلُ حرفَ الخطابِ (الكافَ) على كلِّ حالٍ كما تجعلُهُ مع الواحدِ المذكَّرِ⁽¹⁾، وممَّا أنشدَ على هذه اللُّغَةِ قولُ امرئ القيسِ (من المتقاربِ):

فَلا وَأَبْيُكَ ابْنَةُ الْعَامِرِ م يَّ لَا يَدَّعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرُ⁽²⁾
حيثُ أنشدَ ابنُ عصفورٍ الشَّاهِدَ السَّابِقَ بفتحِ كافِ الخطابِ في قوله:
(وَأَبْيُكَ) فأنشدَ (وَأَبْيُكَ)⁽³⁾ محتجاً بهذا الإنشادِ على لغةٍ من يجعلُ (كافَ) الخطابِ في جميعِ أحوالِها كما يجعلُها مع المفردِ المذكَّرِ، وإنْ كانت في هذا الشَّاهدِ للمؤنثِ، إلَّا أَنَّهُ حملَهَا على هذه اللُّغَةِ.

16.5 لام الجواب:

يقولُ المرادِيُّ تقعُ لامُ الجوابِ في ثلاثةِ أنواعٍ: جوابِ القسمِ، وجوابِ لو، وجوابِ لولا.

وما يعنينا هنا لامُ جوابِ القسمِ، فهي تدخلُ على الجملةِ الاسميةِ والفعليةِ نحو قولنا: والله لزيدٌ قائمٌ، وقوله تعالى: (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) [الأنبياء:57].

(1) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجة 2: 340.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 277، ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 620.

(3) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجة 2: 340.

والأكثرُ في الفعلِ الماضي المتصرّفِ إذا وقعَ جواباً للقسمِ اقترانهُ بـ(قَدْ) مع (اللام)، وقد يستغنى عن (قَدْ)⁽¹⁾، ومن الشواهدِ التي ذكرها النُّحاةُ في هذا البابِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويل):

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ⁽²⁾
فذكر النُّحاةُ أنَّ اللامَ في قوله: (لَنَامُوا) لامُ جوابِ القسمِ، وقد استغنى الشاعرُ عن (قَدْ) ههنا، ويرى جماعةٌ آخرون من النُّحاةِ أنَّ (قَدْ) هنا مقدَّرةٌ. والتَّقديرُ: لقد ناموا. أي أنَّ المعنى هنا: أنَّ زمانَ نومِ أهلها قريبٌ من زمانِ التَّكَلُّمِ، فتكونُ (قَدْ) للتَّقريبِ.

وذهب آخرون إلى أنَّ اللامَ هنا لامُ الابتداءِ، أو لامُ التَّوْطئةِ، وليسَ الذي زعموا بصوابٍ؛ لإجماعِ النُّحاةِ على أنَّ اللامَ في هذا البيتِ هي لامُ جوابِ القسمِ⁽³⁾ لا لامُ الابتداءِ أو التَّوْطئةِ.

17.5 دخول "لا" على أسلوب القسم:

اختلف النُّحاةُ في تحديدِ نوعِ (لا)، ومعناها في قولِ امرئ القيسِ الآتي (من المتقاربِ):

فَلَا وَأَبْنُكَ ابْنَةُ الْعَامِرِ م يَّ لَا يَدَّعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرُ⁽⁴⁾

(1) المرادي: الجنى الداني ص: 134-135.

(2) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب 1: 374، ابن عصفور: المقرب ص: 226، المرادي: الجنى الداني ص: 135، ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح ص: 225.

(3) ينظر: الزجاجي: حروف المعاني ص: 42، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 567، ابن مالك: شرح التسهيل 3: 81، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 196، الأيوبي: الكناش 2: 83.

(4) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 277، وينظر: ديوان امرئ القيس 2: 620.

حيثُ ذكرَ النُّحاةُ أربعةَ آراءٍ لتخريجِ دخولِ (لا) قبلَ المقسَمِ بِهِ وهي:

الرأي الأول: ذهبَ فريقٌ من النُّحاةِ إلى أنَّ (لا) في قولِهِ: (لا وأبيك) زائدةٌ، لأنَّ (لا) تأتي كثيراً في نظرهم زائدةٌ قبلَ المقسَمِ بِهِ؛ للإعلامِ بأنَّ جوابَ القسمِ منفيٌّ، فإنَّ الواوَ حرفُ قسمٍ، وجملَةٌ: (لا يدَّعي القومُ) جوابُ القسمِ، وهي منفيَّةٌ فتأتي بالنَّافي قبلَ القسمِ للإشعارِ ابتداءً بأنَّ جوابَهُ منفيٌّ.

الرأي الثاني: ذهبَ آخرون إلى أنَّ (لا) نافيةٌ، والمنفيُّ محذوفٌ، وهو كلامُ المنكرِ أو الجاحِدِ، والتَّقديرُ: لا يحصلُ ذلكَ وحقُّ أبيك، ويرون أنَّ دخولَ (لا) النَّافيةِ قبلَ القسمِ شائعٌ ومستفيضٌ في لسانِ العربِ؛ لأنَّه في الغالبِ يكونُ لردِّ دعوى الخصمِ ونفيها⁽¹⁾.

وقيلَ هي للنَّفي، والمعنى: أنَّه لا يقسمُ بالشيءِ إلا إعظاماً له؛ لأنَّه يستحقُّ أكثرَ من ذلكَ فكأنَّه قال: فأبوكِ يستحقُّ فوقَ ذلكَ، يستحقُّ أكثرَ من القسمِ بِهِ.

الرأي الثالثُ: ذهبَ جماعةٌ آخرون إلى أنَّ (لا) زائدةٌ، والمعنى: وأبيك، وإِنَّمَا زيدت (لا) هنا للتَّأكيدِ وتقويةِ الكلامِ.

الرأي الرَّابِعُ: حيثُ ذهبَ جماعةٌ من النُّحاةِ إلى أنَّ (لا) هنا في أصلِها هي لامُ الابتداءِ، حيثُ دخلت على الجملةِ الابتدائيةِ المؤلَّفةِ من المبتدأ والخبرِ أنا أقسمُ ثمَّ حُذِفَ المبتدأ؛ فاتَّصلتِ اللامُ بالخبرِ. وقال أبو حيان: والأولى عندي أنَّها لامٌ أشبعت فتحتُها فتولدت منها ألفٌ.

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 277، الحلبي: الدر المصون 10: 562، البغدادي: خزانة الأدب 11: 221، الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه 7: 412 / 8: 144.

وما قيل في تخريج قول امرئ القيس هذا قيل في قوله تعالى: (لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ
الْقِيَامَةِ) [القيامة:1]، وقوله تعالى: (لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ) [البلد:1] ⁽¹⁾.

18.5 حذف جواب القسم:

القاعدة المشهورة أنه إذا كان الشرط امتناعياً، أي: لو ولولا ولوما، وتقدم على
القسم تعين أن يكون الجواب له، وأن يحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط
عليه، وإن كان القسم هو المتقدم على الشرط الامتناعي، فالصحيح أن الجواب
المذكور هو للشرط لا للقسم ⁽²⁾، ومن الشواهد التي ذكرها البغدادي على هذه
المسألة قول امرئ القيس (من الطويل):

فَأَقْسِمُ لَوْ شِئْتُ أَتَانَا رَسُولُهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعًا ⁽³⁾
فالشاهد فيه حذف جواب القسم عملاً بمقتضى الضابط في اجتماع قسم
وشرط امتناعي، وتقدير الجواب هنا: لو أتانا رسول سواك لدفعناه بدليل قوله (لَمْ
نَجِدْ لَكَ مَدْفَعًا)، وسدت (لو) وجوابها المحذوف مسدً جواب القسم ⁽⁴⁾.

وقيل إن جواب الشرط المذكور في البيت بعده وهو:

إِذَنْ لَرَدَدْنَاهُ وَلَوْ طَالَ مُكْثُهُ لَدَيْنَا وَلَكِنَّا بِحُبِّكَ وُلَعَا ⁽⁵⁾

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 276-277، البغدادي: خزانة الأدب 11: 221-222،

الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه 7: 412 / 8: 144.

(2) حسن: النحو الوافي 4: 488.

(3) البغدادي: خزانة الأدب 10: 84.

(4) المصدر نفسه 10: 85.

(5) ينظر: البغدادي: خزانة الأدب 10: 85، ديوان امرئ القيس 2: 749 لكن على اختلاف في
الرواية.

وعلى هذا يكون قوله: (وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعًا) جملة اعتراضية، ويكون جواب (لو): لرددناه، والاحتجاج به كما سبق، وأمّا من أخذ بالرأي الأول فاحتج بأن هذا البيت ساقط في أكثر الروايات.

19.5 تعدد أنواع "ما":

تأتي (مَا) على ضربين: اسمية وحرفية.

فأمّا الاسمية فتشمل: ما الموصولة، وما الاستفهامية، وما الشرطية، وما التعجبية، أمّا الحرفية فتشمل: ما النافية، وما المصدرية، وما الزائدة.

أمّا (ما) المصدرية فهي نوعان: زمانية وغير زمانية⁽¹⁾، ومن الشواهد التي ذكرها ابن هشام الأنصاري على (ما) المصدرية الزمانية قول امرئ القيس (من الطويل):

أَجَارَتْنَا إِنَّ الْخُطُوبَ تَنْوُبُ وَإِنِّي مُقِيمٌ مَا أَقَامَ عَسِيبُ⁽²⁾
فالشاهد فيه مجيء (مَا) في قوله: (مَا أَقَامَ عَسِيبُ) حرفاً مصدرية، والتقدير: إِنِّي مُقِيمٌ مَدَّةَ إِقَامَةِ عَسِيبٍ.

ومن الشواهد التي ذكرت على (ما) واختلف في تحديد نوعها قول امرئ القيس (من المديد):

وَحَدِيثُ الرَّكْبِ يَوْمَ هُنَا وَحَدِيثُ مَا عَلَى قَصْرِهِ⁽³⁾

(1) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 326-333.

(2) المصدر نفسه 1: 334.

(3) ينظر: الحلبي: الدر المصون 1: 223، الصغير: الأدوات النحوية ص: 690، ينظر عجزه: البطليوسي: إصلاح الخلل ص: 251.

الشَّاهِدُ هُنَا فِي قَوْلِهِ: (وَحَدِيثٌ مَا عَلَى قِصَرِهِ) حَيْثُ اخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي نَوْعِ (مَا) هُنَا، فَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ لِإِفَادَةِ مَعْنَى التَّعْظِيمِ وَالتَّعْجُّبِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّهَا صِفَةٌ لـ (حَدِيثٍ) حَيْثُ يَرَادُ بِهَا التَّعْظِيمُ، أَيْ: أَنَّهُ حَدِيثٌ طَوِيلٌ وَإِنْ كَانَ قَصِيرًا⁽¹⁾.

وعليه فإذا اعتبرناها زائدةً فهي حرفٌ، وإذا اعتبرناها صفةً فهي اسمٌ.

20.5 معاني "قد":

ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ لـ (قَدْ) الْحَرْفِيَّةَ سِتَّةَ مَعَانٍ وَهِيَ: التَّوَقُّعُ وَذَلِكَ مَعَ الْمَضَارِعِ، وَتَقْرِيبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ، وَالتَّقْلِيلُ، وَالتَّكْثِيرُ، وَالتَّحْقِيقُ، وَالنَّفْيُ⁽²⁾.
وَمِنَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي ذَكَرْتُ عَلَى إِفَادَةِ (قَدْ) مَعْنَى التَّكْثِيرِ، وَلَا سِيَّامَا فِي أَيْيَاتِ الْإِفْتِخَارِ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ (مِنَ الْبَسِيطِ):

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ⁽³⁾
فَالشَّاهِدُ هُنَا مَجِيءُ (قَدْ) بِمَعْنَى التَّكْثِيرِ؛ لِأَنَّهَا فِي سِيَاقِ الْإِفْتِخَارِ.

21.5 أفعال المدح والذم "نعم" و "بئس":

ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) اسْمَانِ مَبْتَدَأَانِ بِدَلِيلِ دُخُولِ حَرْفِ الْخَفْضِ عَلَيْهِمَا نَحْوَ قَوْلِهِمَا: نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْسَ الْعَيْرِ، وَبَدَلِيلِ دُخُولِ النَّدَاءِ عَلَيْهِمَا نَحْوُ: يَا نِعْمَ الْمَوْلَى وَيَا نِعْمَ النَّصِيرَ.

(1) ينظر: البطلاني: إصلاح الخلل ص: 250-251، الصغير: الأدوات النحوية ص: 690.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب 1: 194-197.

(3) ينظر: المرادي: الجنى الداني ص: 258، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 197.

أَمَّا البصريُّون فذهبوا إلى أنَّهما فعْلان ماضيان لا يتصرفان، وهذا هو الحقُّ،
ومن الأدلَّة التي تثبت أنَّهما فعْلان اتَّصالُ الضَّميرِ المرفوعِ بهما كما يتَّصلُ⁽¹⁾

بالفعلِ نحو: نَعْمَا رجلين، ونَعْمُوا رجالاً، واتَّصالُ تاءِ التَّأنيثِ بهما نحو: نِعَمَتِ
المرأةُ، وبُئِسَتِ الجاريةُ⁽²⁾.

ومن الأفعالِ الملحقَةِ بأفعالِ المدحِ والذَّمِّ: ساءَ، وَحَبَّذا ولا حَبَّذا، ويلحقُ بها
كذلك في إنشاءِ المدحِ أو الذَّمِّ كُلُّ فعلٍ ثلاثيٍّ مجردٍ على وزنِ (فَعَلَ) المضمومِ العينِ⁽³⁾،
نحو: كَرُمَ، حَسُنَ، بَعُدَ.

ومن الشَّواهدِ التي ذكرها ابنُ الحاجبِ والبغدادِيُّ على مجيءِ (بَعُدَ) فعلاً
من أفعالِ المدحِ والذَّمِّ قولُ امرئِ القيسِ (مَنْ الطَّوِيلُ):

قَعَدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ ضَارِجٍ وَبَيْنَ الْعُذَيْبِ بَعْدَ مَا مُتَأَمَّلِي⁽⁴⁾

فالشَّاهدُ هنا في قوله: (بَعْدَ مَا مُتَأَمَّلِي) حيثُ وردَ في تخريجهِ تأويلان:
أحدهما: أنَّ (بَعْدَ) هنا للمدحِ، وأصلُها: (بَعْدَ) بفتحِ الباءِ وضمِّ العينِ أصالةً وهي من
الكلماتِ الملحقَةِ بفعلِ المدحِ ويجوزُ في بائِها وجهان: فتحُّها وتسكينُ عَيْنِها بحذفِ
حركتها تخفيفاً، ويجوزُ ضمُّها بنقلِ حركةِ العينِ إليها، و(مَا) فيها وجهان أيضاً: زائدةٌ
و(مُتَأَمَّلِي) فاعلُ (بَعْدَ) وهو مضافٌ إلى الياءِ، والمخصوصُ بالمدحِ محذوفٌ، ويجوزُ
أنْ تكونَ (مَا) اسماً نكرةً منصوبةً المحلُّ على التَّمييزِ للضَّميرِ المستترِ في (بَعْدَ)،
و(مُتَأَمَّلِي) هو المخصوصُ بالمدحِ، وقال بعضهم: إنَّ (مَا) في البيتِ بمعنى الذي،
والتَّقديرُ: بَعْدَ الذي هو متأملي، فحذفَ المبتدأ.

(1) الأنباري: الإنصاف 1: 98-105.

(2) المصدر نفسه 1: 105.

(3) الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 54.

(4) ينظر: الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب ج 4 ق 2: 39، البغدادى: خزانة الأدب 9: 424.

أَمَّا التَّأْوِيلُ الْآخَرُ: فَيَرى أَصْحَابُهُ أَنَّ سَكُونَ الْعَيْنِ أَصْلِيٌّ، فَتَكُونُ (بَعْدَ) عِنْدَهُمْ ظَرْفَ زَمَانٍ لَا فَعْلَ مَدْحٍ، وَ(مَا) زَائِدَةٌ، وَ(مُتَأَمِّلِي) مُضَافًا إِلَيْهِ⁽¹⁾.

22.5 عمل المشتقات "اسم الفاعل":

اسمُ الفاعلِ: وصفٌ دالٌّ على الفاعلِ مشتقٌّ من الفعلِ، وهو يعملُ عملَ فعلِهِ الذي اشتقَّ مِنْهُ سواءٌ أَكانَ متعدِّياً أَمْ لازِماً، وَلَكِنْ حَتَّى يَعْمَلَ عَمَلُ فَعْلِهِ لَا بَدَّ مِنْ تَوْفُّرِ أَحَدِ الشَّرْطَيْنِ الْآتِيَيْنِ:

أَوَّلًا: أَنْ يَكُونَ مَعْرِفًا فَيَعْمَلُ عَمَلُ فَعْلِهِ مطلقاً سواءً أَكانَ ماضِياً أَمْ حالاً أَمْ مُستقبلاً، وَمِنَ الشُّوَاهِدِ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ هِشَامٍ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ (مِنَ الرَّجَزِ):

الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحُلَاحِلَا خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَبًا وَنَائِلَا⁽²⁾
الشَّاهِدُ هُنَا إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ (الْقَاتِلِينَ) لِاعْتِمَادِهِ عَلَى التَّعْرِيفِ، وَنَصْبُ (الْمَلِكِ) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِاسْمِ الْفَاعِلِ.

ثَانِيًا: أَنْ يَكُونَ مِنْوَنًا، وَلَا بَدَّ أَيْضًا مِنْ تَوْفُّرِ شَرْطَيْنِ:

أَوَّلًا: أَنْ يَفِيدَ الْحَالَ أَوْ الْاسْتِقْبَالَ، وَمِنَ الشُّوَاهِدِ الَّتِي ذَكَرَهَا سَيَبُويَه قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ (مِنَ الْكَامِلِ):

إِنِّي بِحَبْلِكَ وَاصِلٌ حَبْلِي وَبِرِيْشِ نَبْلِكَ رَائِشٌ نَبْلِي⁽³⁾

(1) ينظر: الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب ج 4 ق 2: 39، البغدادي: خزنة الأدب 9: 424-427.

(2) ينظر: ابن هشام: شرح قطر الندى ص: 447، ديوان امرئ القيس 2: 554 على خلاف يسير في الرواية، ينظر صدره: السُّيُوطِي: همع الهوامع 4: 82.

(3) ينظر: سيبويه: الكتاب 1: 164، الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص: 130، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س 2: 1027.

فالشَّاهدُ هنا إعمالُ اسمِ الفاعلِ المنونِ (وَاصِلٌ) و(رَائِشٌ) عملَ الفعلِ المضارعِ؛ لأنَّهما في معناه ومن لفظه، فجريا في العملِ مجراه كما جرى في الإعرابِ مجراهُمَا⁽¹⁾.

ثانياً: أن يكونَ مبتدأً معتمداً على نفي أو نهي أو استفهام، أو أن يكونَ خبراً عن اسمٍ، أو أن يكونَ صفةً له، أو أن يكونَ حالاً منه⁽²⁾.

ومن الشَّواهدِ التي ذكرها ابنُ الشَّجريِّ على مجيء اسمِ الفاعلِ صفةً لما قبله، وعاملاً فيما بعده قولُ امرئ القيسِ (من الكاملِ) يصفُ ناقتهُ:

تَخْدِي عَلَى الْعِلَاتِ سَامٍ رَأْسُهَا رَوْعَاءَ مَنْسِمُهَا رِئِيمٌ دَامِي⁽³⁾
فالشَّاهدُ فيه مجيءُ (سَامٍ) اسمِ فاعلٍ، وهو نعتٌ لـ (مُجَدَّةٍ) في البيتِ الذي قبله وهو:

وَمُجَدَّةٌ أَعْمَلْتُهَا فَتَكَمَّشَتْ رَثَكَ النَّعَامَةِ فِي طَرِيقِ حَامٍ⁽⁴⁾
و(رَأْسُهَا) مرفوعٌ به على أَنَّهُ فاعلٌ لاسمِ الفاعلِ (سَامٍ)، وعمل هنا لاعتمادِهِ على الوصفِ.

ويجوزُ أن يكونَ (سَامٍ) خبراً مقدِّماً، و(رَأْسُهَا) مبتدأً مؤخَّراً، والتقديرُ: رَأْسُهَا سَامٍ.

(1) الشنتمري: أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعمش، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، 1992م، ت: زهير عبد المحسن، دار الشؤون الثقافية العراق، ط1، ص:130.

(2) مغالسة: النحو الشافي ص: 425.

(3) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري 1: 23.

(4) ديوان امرئ القيس 2: 479.

1.22.5 تقديم فاعل اسم الفاعل على معموله:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم الفاعل على الفعل في سعة الكلام نحو:
زيدٌ قامَ، والتقدير: قامَ زيدٌ⁽¹⁾، وقاسوا هذا الأمر على اسم الفاعل فجوزوا تقديم
فاعل اسم الفاعل على معموله، ومن الشواهد التي ذكرت على هذه القضية قول
امرئ القيس من الطويل:

فَظَلَّ لَنَا يَوْمٌ لَذِيذٌ بِنَعْمَةٍ فَقُلْ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبٌ⁽²⁾
فالشاهد فيه عند الكوفيين تقديم الفاعل (نَحْسُهُ) على عامل اسم الفاعل
(مُتَغَيِّبٌ)، ولقد أنكر ابنُ جنِّي قول الكوفيين هذا، وذكر ابنُ عصفور أنه لا يوجد
تقديم ولا تأخير فـ (نَحْسُهُ) مرفوعٌ بـ (مَقِيلٍ)؛ فمقيلٌ مصدرٌ وُضِعَ موضع اسم
الفاعل كأنه قال: قائلٌ نَحْسُهُ⁽³⁾.

23.5 النعت:

هو ما يذكر بعد اسمٍ ليبين بعض صفاته وأحواله، أو يبين صفات ما يتعلق به
وأحواله نحو قولنا: قدم زيدٌ المجتهدُ، وقدم زيدٌ المجتهدُ أبوه.

ومن مسائل النعت أن الاسم إذا وُصفَ بأكثر من صفة فبدأ أولاً بالصفة
المفردة ثم بالظرفية أو عديها ثم بالجملة نحو قوله تعالى: (وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ
آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ) [غافر:28]، ويجوز في ضرورة الشعر ونادر الكلام عدم

(1) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 159.

(2) المصدر نفسه 1: 160، ينظر عجزه: الحلبي: الدر المصون 11: 28.

(3) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 160، الحلبي: الدر المصون 11: 28.

مراعاة الترتيب السابق⁽¹⁾، ومن الشواهد التي ذكرها ابن عصفور والسّمين الحلبي، وحملت على الضرورة قول امرئ القيس (من الطويل):

وَفَرَعَ يُغَشِّي الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثِثٌ كَقَنُ النَّخْلَةِ الْمُتَعَثِّكِلِ⁽²⁾
فالشاهد هنا أنّ الشاعر قدّم الجملة الصّفة (يُغَشِّي) على الصّفة المفردة (أَسْوَدَ) وما بعدها وهُنَّ صفاتٌ مفردة، وهذا الأمر جائزٌ في ضرورة الشعر.

ومنهم من يرى أنّ هذا الأمر ليس فيه ضرورة، واحتجّ بقوله تعالى: (وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ) [الأنعام:92]، حيثُ تقدمتِ الجملة الصّفة في هذه الآية الكريمة على الصّفة المفردة، ففي هذا دليلٌ على بطلان من يعتقد وجوب تقديم الصّفة المفردة على الجملة الصّفة إلّا في الضرورة⁽³⁾.

1.23.5 حذف الصفة:

يجوزُ حذفُ الصّفةِ إذا تقدّمَ دليلٌ أو قرينةٌ تدلُّ عليها، ومن الشواهد على هذه المسألة قول امرئ القيس (من الطويل):

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِأَنَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ مِثَالِ⁽⁴⁾
فالشاهد هنا حذفُ الصّفةِ بعدَ (وَلَيْلَةٍ) لدلالةِ الصّفةِ بعدَ (يَوْمٍ) عليها. قال ابن عصفور: يريدُ وليلةٍ قد لهوتُ؛ فحذفَ (قد لهوتُ) لدلالةِ ما تقدّمَ عليه⁽⁵⁾.

(1) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجة 1: 218، الحلبي: الدر المصون 4: 308.

(2) ينظر: الحلبي: الدر المصون 4: 308، ينظر صدره: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجة 1: 218.

(3) الحلبي: الدر المصون 4: 308.

(4) القيسي: أبو علي الحسن بن عبد الله، إيضاح شواهد الإيضاح، 1987م، ت: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط1، 1: 285.

(5) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجة 1: 503.

هو تابعٌ يتوسطُ بينَهُ وبينَ متبوعِهِ أحدُ حروفِ العطفِ وهي: الواو، والفاء،
وئَمْ، وأو، وأم، ولا، وبل، وحتى، ولكن⁽¹⁾.

وما يعنينا في هذا البابِ حروفُ العطفِ الآتية:

1.24.5 الواو:

تأتي الواو مطلقِ الجمع، وذهبَ الكوفيون إلى أنها تأتي للترتيب، فقال
البصريون: وهذا عندنا خطأ؛ لأنَّ الواو لا تُرتَّبُ⁽²⁾، ومن الشواهدِ التي احتجُّوا وأثبتوا
بها أنَّ الواو لا تأتي للترتيب قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويل):

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا مَطَى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلْغَلٍ⁽³⁾

فقد احتجَّ ابنُ عصفورٍ الإشبيليُّ وابنُ مالكٍ الأندلسيُّ بهذا الشَّاهدِ على أنَّ
(الواو) لا تدلُّ على التَّرتيب؛ لأنَّ البعيرَ ينهضُ بكلِّكِلِهِ، فالأصل: فقلتُ له لَمَّا ناءَ
بكلِّكِلِهِ، ومطى بصلبِهِ، وأردفَ أعجازه⁽⁴⁾، فبهذا الشَّاهدِ يفسدُ رأيُ من ذهبَ من
الكوفيِّين إلى أنَّ (الواو) تدلُّ على التَّرتيب؛ لأنَّ الشَّاعرَ هنا لم يراعِ هذا الأمرَ.

2.24.5 أو:

لـ (أو) معانٍ عدَّةٌ، فتأتي للتَّخيير، والإباحة، والإضراب، والشَّك، والإبهام،
والتَّقسيم.

(1) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ص: 500-508.

(2) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجة 1: 227.

(3) ينظر: السيوطي: شرح شواهد المغني ق2: 575، البغدادي: خزانة الأدب 2: 326/3: 271.

(4) ينظر: ابن عصفور شرح جمل الزجاجة 1: 228، البغدادي: خزانة الأدب 3: 271.

وتأتي (أو) أيضاً بمعنى الواو إذا أمن اللبس؛ وهذه المسألة قضية خلافية بين البصريين والكوفيّين كما جاء في (الإنصاف)، فبعض البصريّين يرون أنها لا تكون بمعنى (الواو)، أمّا الكوفيّون فذهبوا إلى أنّ (أو) تكون بمعنى (الواو)؛ لأنّه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى، وكلام العرب، قال الله تعالى: (وَلَا تُطْع مِنْهُمْ آثْمًا أَوْ كَفُورًا) [الإنسان: 24]، أي: وكفوراً⁽¹⁾.

ومن الشواهد التي أثبت بها الأعلّم وابن مالك الأندلسي وابن الناظم والعيني والأشموني مجيء (أو) بمعنى الواو قول امرئ القيس (من الطويل):

فَظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضَجٍ صَفِيفٍ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ⁽²⁾

فالشاهد فيه مجيء (أو) بمعنى (الواو)، والمعنى: من بين منضج صفيّف شواءٍ أو طابخٍ قديرٍ، أي: وطابخٍ قديرٍ.

وبناءً على ما سبق فالرأي المعتمد في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيّون وبعض البصريّين، أي: أنّ (أو) تأتي بمعنى (الواو) في حال عدم وقوع لبس؛ لمجيء السماع أو المنقول به كثيراً، أمّا من ذهب من البصريّين إلى منع هذا فلا حجة لهم؛ لأنّ إتباع الظاهر هنا إذا أمن اللبس أولى من تكلف التّقدير والتأويل.

3.24.5 حتى:

تكون (حتّى) حرف عطف بتوفّر أربعة شروط:

1- أن يكون المعطوف بها بعضاً من المعطوف عليه أو كبعضه.

(1) الأنباري: الإنصاف 2: 16-17.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 273، ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص: 174، ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص: 380، العيني: المقاصد النحوية 3: 176، الأشموني: شرح الأشموني 2: 380، السيوطي: همع الهوامع 5: 278.

2- أن تكون غايةً في زيادةٍ أو نقصٍ نحو: مات النَّاسُ حتَّى الأنبياءُ.

3- أن يكون المعطوفُ ظاهراً لا مضمراً.

4- أن يكون المعطوفُ مفرداً لا جملةً⁽¹⁾.

ومن الشواهد التي ذكرت على (حَتَّى)، واختلف النُّحاة في تحديد نوعِها ومعناها قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويل):

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ⁽²⁾

اختلف النُّحاة في تحديد معنى (حَتَّى) ونوعِها في هذا الشَّاهد، فأما (حَتَّى) الأولى فمن روى البيتَ برفعِ (تَكِلَ) - ولا سيَّما البطليوسي - فيرى أنَّها عاطفةٌ، عطفت جملةً (تَكِلَ مَطِيَّهُمْ) على الجملةِ (سَرَيْتُ بِهِمْ)، ومنهم من يرى أنَّها حرفٌ ابتداءً. قال ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ: وقد يكونُ الموضعُ صالحاً لأقسامِ (حَتَّى) الثلاثة كقولك: أكلتُ السَّمكةَ حَتَّى رأسها، فلكَ أن تخفضَ على معنى إلى، أو تنصبَ على معنى الواو، أو ترفعَ على الابتداء.

أما (حَتَّى) الثانيةُ فيرى بعضهم أنَّها حرفٌ ابتداءً، ويرى فريقٌ آخرُ أنَّها حرفٌ عطفي⁽³⁾.

(1) ينظر: ابن مالك: مغني اللبيب 1: 146-147، صفوت: الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها 2: 142.

(2) ينظر: الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه 1: 709، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجة س2: 904، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 39، الدناع: مسالك النحاة ص: 285.

(3) ينظر: السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجة س2: 904، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 149، الدناع: مسالك النحاة ص: 285.

تأتي (لا) حرف عطف فتفيد نفي الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه نحو: يكافأ المجد لا المهمل، وللعطف بها لا بد من توفر الشروط التالية:

أ- إفراد معطوفها.

ب- أن تسبق بأمراً أو إثبات اتفاقاً نحو: ضرب زيداً لا عمراً، أو بنداء خلافاً لابن سعدان نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي.

ج- ألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز: جاءني زيد لا رجل أو العكس، ويجوز: جاءني رجل لا امرأة.

د- ألا تقترن بعاطف نحو: جاءني زيد لا بل عمرو⁽¹⁾.

وقد أجمع النحويون على العطف ب (لا) باستثناء الفعل الماضي نحو قولنا: قدم زيد لا عمرو، فقد اختلفوا في ذلك فأجاز جُلُّ النحاة العطف بها بعد الماضي، ومنعه نزر ومنهم أبو القاسم الزجاجي؛ لأن (لا) لا ينفي الماضي بها، وإذا عطفت بها بعد الماضي كانت نافية له في المعنى، لذلك فلا يعطف بها بعد الماضي.

وذهب الجمهور إلى فساد رأي الزجاجي السابق؛ لأنه قد ينفي الماضي ب (لا) كما في قوله تعالى: (فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى) [القيامة:31]، فإذا جاز أن ينفي الفعل الماضي بها في اللفظ، فالأحرى أن تكون نافية له في المعنى⁽²⁾.

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 269، الأشموني: شرح الأشموني 2: 388.

(2) ينظر: البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ص: 89-92، ابن عصفور: شرح

جمل الزجاجي 1: 240، ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص: 383،

البغدادي: خزانة الأدب 11: 177.

ومن الشواهد على العطف بـ (لا) بعد الماضي قول امرئ القيس (من الطويل):

كَأَنَّ دَثَارًا حَلَقَتْ بِلَبُونِهِ عَقَابٌ تَنُوقِي لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ⁽¹⁾
فهذا البيت شاهد على العطف بـ (لا) بعد الماضي، وبهذا الشاهد وغيره يتبين لنا فساد رأي الزجاجي.

5.24.5 الفصل بين حرف العطف والمعطوف:

لا يجوز أن يفصل بين حرف العطف والمعطوف بغير الظرف والمجرور نحو قوله تعالى: (وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا) [يس:9].
ومن الشواهد الشعرية التي خالفت القاعدة السابقة وجاءت على خلاف المعهود قول امرئ القيس (من الكامل):

إِنِّي بِحَبْلِكَ وَاصِلٌ حَبْلِي وَبِرِيشِ نَبْلِكَ رَائِشٌ نَبْلِي⁽²⁾
فقد فصل الشاعر هنا بين حرف العطف والمعطوف بغير الظرف والمجرور، حيث فصل بينهما بقوله: (بِرِيشِ نَبْلِكَ)، لذلك قال النحاة في تخريجِه: إِمَّا جازَ الفصلُ هنا لأنَّ (بِرِيشِ نَبْلِكَ) متعلِّقٌ بـ (رَائِشِ) فهو من تمامِه، فكأنَّهما شيءٌ واحدٌ⁽³⁾ لذلك جازَ الفصلُ هنا.

(1) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 240، المرادي: الجنى الداني ص: 295، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 269، العيني: المقاصد النحوية 3: 181، البغدادي: خزانة الأدب 11: 177.

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 649، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س 1: 360.

(3) السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س 2: 1023.

6.24.5 حذف الواو مع معطوفها:

قد تحذف الواو مع معطوفها ويغني عنهما المعطوف عليه، ويسمى هذا الأمر اكتفاءً، وقد ذكر النحاة على هذه المسألة شواهد عدة، ومن الشواهد الشعرية التي ذكرت قول امرئ (من الطويل):

كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا نَجَلَتْهُ رِجْلُهَا خَذَفُ أَغْسَرًا⁽¹⁾
فالشاهد فيه حذف حرف العطف والمعطوف اكتفاءً بالمعطوف عليه، والتقدير: إذا نجلته رجليها ويدها، ومن الآيات القرآنية التي ذكرت على هذه المسألة قوله تعالى: (وَجَعَلَ لَكُم سَرَائِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ) [النحل: 81]، أي: تقيكم الحر والبرد، وقوله تعالى: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ) [الشعراء: 22]، أي: عبدت بني إسرائيل ولم تعبدني⁽²⁾.

7.24.5 عطف الأمر على النهي:

اتفق العلماء على جواز عطف الأمر على النهي، وعطف النهي على الأمر دون خلاف بينهم، ومن الشواهد التي سيقى على عطف النهي على الأمر قول امرئ القيس (من الطويل):

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهْمُ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَمَّلِ⁽³⁾
فالشاهد في هذا البيت جواز عطف النهي على الأمر ففي قوله: (لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَمَّلِ) عطف الشاعر النهي على الأمر.

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 743، ابن مالك: شرح التسهيل 3: 236، ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص: 389.

(2) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 3: 236، العيني: المقاصد النحوية 3: 191.

(3) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 172، ينظر عجزه: أبو حيان: البحر المحيط 4: 251.

8.24.5 عطف الخبر على الإنشاء:

اختلف العلماء والنُّحاة في جواز عطف الخبر على الإنشاء، فأجازهُ الصَّفَارُ تلميذُ ابنِ عصفورٍ وجماعةٌ آخرون مستدلين⁽¹⁾ بقوله تعالى: (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا) [البقرة:25]، وقوله تعالى: (وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ) [يونس:87]، واحتجُّوا كذلك من الشعرِ بقولِ امرئ القيسِ (من الطَّويل):

وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ⁽²⁾
فاحتجُّوا بهذا البيتِ على جوازِ عطفِ الإنشاءِ على الخبرِ، فقوله: (وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ...) جملةٌ إنشائيةٌ معطوفةٌ على الجملةِ الخبريةِ (وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ...).

أمَّا البيانِيُّون وابنُ عصفورٍ وابنُ مالكٍ وابنُ هشامٍ فقد منعوا عطفَ الخبرِ على الإنشاءِ، فأما قولُ امرئ القيسِ فلا شاهدَ فيه عندهم على عطفِ الخبرِ على الإنشاءِ؛ لأنَّ هل هنا نافيةٌ، فهي جملةٌ خبريةٌ عطفتُ على جملةٍ خبريةٍ، وأمَّا الآيتانِ الكريمتانِ ففعلُ الأمرِ فيهما معطوفٌ على (قُلْ) المقدِّرة، أو على فعلِ أمرٍ محذوفٍ⁽³⁾.

9.24.5 الحمل على الموضع أو على اللفظ:

يجوزُ الحملُ على الموضعِ أو على اللَّفْظِ في نحوِ قولنا: ما زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ، فيجوزُ في (بخيلٍ) الخفضُ والنَّصبُ والرَّفْعُ؛ فأما الخفضُ فعطفاً على لفظِ

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 555، الأشموني: شرح الأشموني 2: 407.

(2) ينظر: الحلبي: الدر المصون 1: 209، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 555، السُّيوطي: همع الهوامع 4: 393.

(3) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 555-557، السُّيوطي: همع الهوامع 5: 273.

(بخيل)، وأما النَّصْبُ فعطفاً على موضع (بخيل) بحيثُ تكونُ (ما) هنا حجازيةً عاملةً، وأما الرَّفْعُ فعطفاً على موضع (بخيل) بحيثُ تكون (ما) تميميةً غيرَ عاملةٍ. ومن الشَّواهدِ التي يجوزُ فيها الحملُ على الموضعِ أو اللَّفْظِ قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويل):

لَعَمْرُكَ مَا قَلْبِي إِلَى أَهْلِهِ بِحَرٍّ وَلَا مُقْصِرٍ يَوْمًا فَيَأْتِينِي بِقَرٍّ⁽¹⁾
فيجوزُ في قوله: (وَلَا مُقْصِرٍ) الأوجهُ الثَّلاثُ: الخفضُ حملاً على لفظِ (بِحَرٍّ)، والنَّصْبُ حملاً على موضعِ (بِحَرٍّ) وما حجازيةً، والرفْعُ حملاً على موضعِ (بِحَرٍّ) وما تميميةً.

10.24.5 مجيء واو العطف زائدة:

ذهب الكوفيون ولا سيَّما الكسائيُّ والفرَّاءُ إلى أنَّ (الواو) العاطفةَ يجوزُ أن تقعَ زائدةً، وإليه ذهب أبو الحسنِ الأخفشُ والمبرِّدُ وأبو القاسمِ بنُ برهانٍ من البصريين.

وذهب جمهورُ البصريين إلى أنَّه لا يجوزُ⁽²⁾.

ومن الشَّواهدِ التي احتجَّ بها الكوفيون لإثبات مذهبهم قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويل):

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي قِفَافٍ عَقْنَقِلٍ⁽³⁾

(1) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ص: 172.

(2) ينظر: النحاس: إعراب القرآن 3: 80، الأنباري: الإنصاف 1: 408.

(3) ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 288، ديوان امرئ القيس 1: 208، النحاس: إعراب

القرآن 3: 80، البغدادي: خزانة الأدب 11: 43، ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص: 253.

فذهب جمهور الكوفيّين إلى أنّ (الواو) زائدة في قوله: (وَأَنْتَحَى)، والمعنى عندهم: انتحى بدون واو؛ فالواو هنا أُدْخِلَتْ حشواً وإقحاماً؛ لأنّ (أَنْتَحَى) جواب (لَمَّا)، ومن الآيات التي استدلوا بها على زيادة الواو قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فَتَحَتْ أَبْوَابُهَا) [الزمر:73]، فالواو زائدة؛ لأنّ (فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) جواب لـ (إذا) فالواو مقحمة بين إذا وجوابها كما في قول امرئ القيس السابق.

أمّا جمهور البصريّين فمنعوا زيادة الواو؛ لأنّ حرف العطف وضع لمعنى فلا يجوز أن يقع زائداً. فقالوا: إنّ (الواو) في بيت امرئ القيس (واو) العطف، وخبر (لَمَّا) محذوف، والتقدير: فلَمَّا أَجْزَأْنَا وَانْتَحَى بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ أَمِنَّا وَنَعْمْنَا أَوْ نَلْتُ مَأْمُولِي، فـ (الواو) ههنا عاطفة لا زائدة⁽¹⁾.

ويذهب بعض النحويّين على حدّ قول أبي إسحاق الزجاج في ما كان من هذا النوع مذهباً يخالفون فيه الكوفيّين والبصريّين، فيرون أنّ التقدير في الآية: حتّى إذا جاؤوها جاؤوها وفتحت أبوابها، وكذلك بيت امرئ القيس، التقدير فيه: فلَمَّا أَجْزَأْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ أَجْزَأْنَاهَا وَانْتَحَى، فجواب (لَمَّا) في نظريهم محذوف، والواو (واو) الحال، وفي الكلام (قد) المضمرة؛ لتقرّب الماضي من الحال، فالمعنى على حدّ قولهم: جاؤوها وقد فتحت أبوابها، وأجزأناها وقد انتحى⁽²⁾.

ويرى فريق رابع أنّ (الواو) باقية على أصلها فلا زيادة فيه ولا نقص، وإنّما جواب (لَمَّا) في البيت بعده وهو:

(1) ينظر: البطليوسي: الإقتضاب ص: 271-218، الأنباري: الإنصاف 1: 408-409، أبو حيان:

البحر المحيط 5: 287-288، البغدادي: خزانة الأدب 11: 43-44.

(2) ينظر: البطليوسي: الإقتضاب ص: 271-219، الأنباري: الإنصاف 1: 408-410، البغدادي:

خزانة الأدب 11: 43-46.

هَصَرْتُ بِفُؤْدِي رَأْسَهَا فَتَمَايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الْكَشْحِ رِيًّا الْمُخْلَخِلِ⁽¹⁾
فجوابُ (لَمَّا): (هَصَرْتُ)، والواو أصليةٌ وهي (واو) العطفِ.

ومحصلةُ الخلافِ السابقِ أربعةُ آراءٍ، فجمهورُ الكوفيِّين يرون أنَّ (الواو) زائدةٌ ومقحمةٌ قبل جوابِ (لَمَّا)، وجمهورُ البصريِّين يرون أنَّ (الواو) أصليةٌ عاطفةٌ وجوابُ (لَمَّا) محذوفٌ، وعلى الرأيِ الثالثِ (الواو) واو الحالِ وجوابُ (لَمَّا) محذوفٌ، وعلى الرأيِ الأخيرِ وهو أرجحُها على الإطلاقِ فالواو واو العطفِ وجوابُ (لَمَّا) (هصرت) في البيتِ بعدهُ.

ومن الشواهدِ التي ذكرها جمهورُ الكوفيِّين أيضاً على زيادةِ (الواو) قولُ امرئِ القيسِ (من المتقاربِ):

أَحَارِ بُنْ عَمْرٍو كَأَنِّي خِمِرُ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْمُرُ⁽²⁾
حيثُ ذكرَ بعضُ الكوفيِّين أنَّ (الواو) زائدةٌ في قوله: (وَيَعْدُو)، وذهبَ غيرُهم إلى أنَّها واو الاستئنافِ، وذهبَ قومٌ آخرون إلى أنَّها تصلحُ أن تكونَ للتعليلِ، أي: أنَّها على معنى لامِ التعليلِ فيكونُ التقديرُ: يا حارثُ كأني خامرني داءٌ لأجلِ عُدوانِ الائتِمارِ بأمرٍ ليسَ برشدٍ⁽³⁾.

وبناءً على ما سبقَ فقد اختلفَ النُّحاةُ حولَ وقوعِ (واو) العطفِ زائدةً، فجمهورُ الكوفيِّين أقرُّوا بهذا، واستدلُّوا على صدقِ رأيهم بالسَّماعِ والقياسِ، وأثبتوا ذلكَ بالحُججِ القويَّةِ، أمَّا جمهورُ البصريِّين فقد منعوا زيادةَ (واو) العطفِ؛ مثبتين ذلكَ بالأدلةِ الصَّحيحةِ سواءً أكانت من السَّماعِ أم القياسِ أم الاجتهادِ الذي يقومُ على التَّأويلِ والتَّقديرِ النَّحويِّ الصَّحيحِ، وعليه فأرى أنَّ لا مجالَ لتفضيلِ أحدِ

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 212، البطليوسي: الاقتضاب ص: 219.

(2) ديوان امرئ القيس 2: 747.

(3) العيني: المقاصد النحوية 1: 61.

الرأيين على الآخر؛ فكلاهما بُني على قواعدٍ صُلِبَ من السَّماعِ والقياسِ والاجتهادِ؛
فكلاهما واردٌ.

25.5 البدل:

هو اسمٌ تابعٌ مقصودٌ بالحكمِ يتبعُ اسماً سابقاً له المبدلُ منه في الإعرابِ
وهو على نيّةٍ إعادةِ العاملِ نحو: عمرُ بنُ الخطابِ الفاروقُ أعدلُ هذه الأمةِ، ويقعُ
البدلُ في أربعةٍ أُضربَ وهي:

1. البدلُ المطابقُ. 2. بدلٌ بعضٍ من كلِّ.

3. بدلُ الاشتمالِ. 4. البدلُ المباينُ⁽¹⁾.

ومن الشّواهدِ التي ذكرها السّمينُ الحلبيُّ على بدلِ الاشتمالِ؛ وهو بدلُ
الشيءِ ممّا يشتملُ عليه، بحيثُ يكونُ جزءاً معنويّاً لا حقيقياً من المبدلِ منه، ولا بدَّ
من وجودِ ضميرٍ رابطٍ يربطُ بينَ البدلِ والمبدلِ منه، قولُ امرئ القيسِ (من الطّويل):
أَمِنْ ذِكْرِ لَيْلَى أَنْ نَأْتِكَ تَنْوُصُ فَتَقْصُرُ عَنْهَا خَطْوَةً وَتَبْوُصُ⁽²⁾
فالشّاهدُ فيه كما يرى السّمينُ الحلبيُّ أنّ قوله: (أَنْ نَأْتِكَ) في موضعٍ خفضٍ
على أنّ المصدرَ المنسبكَ بدلُ اشتمالٍ من (أَمِنْ ذِكْرِ)⁽³⁾.

وقد أثبت جماعةٌ من النُّحاةِ نوعاً خامساً من البدلِ وأطلقوا عليه (بدلُ الكلِّ
من البعض) وهو عكسُ بدلٍ بعضٍ من كلِّ، فذكروا على هذا النوعِ عدّةَ شواهدٍ،
ومن الشّواهدِ التي ذكرتُ لامرئ القيسِ قوله (من الطّويل):

(1) ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 2: 226-228، الراجحي: التطبيق النحوي ص: 390-391.

(2) الحلبي: الدر المصون 1: 236.

(3) المصدر نفسه 1: 236 / 511.

كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا لَدَى سَمُرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفٌ حَنْظَلٌ⁽¹⁾

حيثُ ذَكَرَ الْعَيْنِيُّ أَنَّ الْاِحْتِجَاجَ بِهَذَا الْبَيْتِ فِي قَوْلِهِ: (يَوْمَ تَحَمَّلُوا)، حَيْثُ اسْتَدَلَّ بَعْضُ النَّحَاةِ بِهِ شَاهِدًا وَدَلِيلًا عَلَى بَدْلِ الْكُلِّ مِنَ الْبَعْضِ، فَقَوْلُهُ (يَوْمَ تَحَمَّلُوا) بَدْلٌ مِنْ قَوْلِهِ (غَدَاةَ الْبَيْنِ) بَدْلٌ كُلٌّ مِنْ بَعْضٍ⁽²⁾.

أَمَّا الْجُمْهُورُ فَقَدْ نَفَوْا هَذَا النَّوعَ، وَخَرَجُوا قَوْلَ امْرِئِ الْقَيْسِ عَلَى غَيْرِ مَا سَبَقَ، فَذَكَرَ الْحَضْرَمِيُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (يَوْمَ) بَدَلًا مِنْ (غَدَاةً) لِأَنَّهُ أَعَمُّ مِنْهُ، فَلَمْ أَنْ تَبْدَلْهُ مِنْ (غَدَاةً) عَلَى أَنْ تَقْدَّرَ أَنَّ الْغَدَاةَ وَاقِعَةٌ عَلَى الْيَوْمِ كُلِّهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْيَوْمِ يَوْمٌ، أَوْ عَلَى أَنْ تَقْدَّرَ أَنَّ الْيَوْمَ وَاقِعٌ عَلَى مِقْدَارِ الْغَدَاةِ فَقَطْ، أَوْ أَنْ تَقْدَّرَ أَنَّ الْبَدَلَ مَحْذُوفٌ وَقَامَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَالتَّقْدِيرُ: غَدَاةَ الْبَيْنِ غَدَاةً تَحَمَّلُوا، فَكُلُّ هَذَا جَائِزٌ⁽³⁾.

وَبِنَاءً عَلَى مَا سَبَقَ فَأَرَى أَنَّ الرَّأْيَ الْأَوَّلَ أَوْلَى بِالْتَّرْجِيحِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ عَلَى التَّأْوِيلِ وَالتَّقْدِيرِ فِي (يَوْمَ تَحَمَّلُوا) بَدْلٌ مِنْ قَوْلِهِ (غَدَاةَ الْبَيْنِ) بَدْلٌ كُلٌّ مِنْ بَعْضٍ، بَلْ يَقُومُ عَلَى الْأَخْذِ بِالظَّاهِرِ، وَإِتِّبَاعِ الظَّاهِرِ كَمَا أَسْلَفْنَا أَوْلَى مِنَ التَّأْوِيلِ وَالتَّقْدِيرِ، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ يَبْقَى كِلَا الرَّأْيَيْنِ وَارِدًا.

26.5 الممنوع من الصرف:

هُوَ الْاسْمُ الْمَعْرَبُ الَّذِي لَا يَنْوُنُ، وَيَجْرُ بِالْفَتْحَةِ بَدَلًا مِنَ الْكُسْرَةِ، وَيَقْسَمُ الْمَمْنُوعُ مِنَ الصَّرْفِ إِلَى قَسْمَيْنِ:

(1) ينظر: الحلبي: الدر المصون 1: 66، العيني: المقاصد النحوية 3: 212، الأشموني: شرح الأشموني 3: 5.

(2) العيني: المقاصد النحوية 3: 213.

(3) ينظر: السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 393، الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية "ديوان امرؤ القيس" ص: 31، الحلبي: الدر المصون 1: 66.

القسم الأول: ما يمنع من الصرف لعلتين.

القسم الثاني: ما يمنع من الصرف لعلّة واحدة⁽¹⁾.

وما يعنينا في هذا المبحث أسماء القبائل والأحياء من مثل: معدّ، وقريش، وثقيف، ويهود، ومجوس، وآدم وغيرها، ففي هذا النوع مذهبان:

المذهب الأول: اعتبارها أسماء للقبائل فتمنع حينئذ من الصرف للعلميّة والتأنيث.

المذهب الثاني: اعتبارها أسماء للحيّ فتكون عندئذ مصروفة للتذكير.

ومن الأسماء التي استعملت اسماً للقبيلة "يهود ومجوس وآدم"⁽²⁾، ومن الشواهد على مجيء (مجوس) اسماً للقبيلة قول امرئ القيس (من الوافر):

أَحَارِ أُرِيكَ بَرْقاً هَبَّ وَهْنًا كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعْرِضُ اسْتِعَارًا⁽³⁾
فالشاهد هنا ترك صرف (مجوس)؛ لأنّه قصّد بها القبيلة.

وقد يصرف جميع ما سبق إذا قصّد به الحيّ، ومن الشواهد على الصرف قول امرئ القيس (من الكامل):

وَلَقَدْ بَعَثْتُ الْعَنْسَ ثُمَّ زَجَرْتُهَا وَهَنًا وَقُلْتُ عَلَيْكَ خَيْرَ مَعَدٍّ⁽⁴⁾
فالشاهد هنا صرف (معدّ)؛ لأنّه جعله اسماً للحيّ.

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 4: 107-109، مغالسة: النحو الشافي ص: 517.

(2) ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجة 2: 235، مغالسة: النحو الشافي ص: 517-518.

(3) ينظر: سيبويه: الكتاب 3: 254، الفارسي: التكملة ص: 361، الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص: 459.

(4) ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 663، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجة ص: 459 ولكن ذكر بدل "العنس" "العيس".

1.26.5 صرف الممنوع من الصرف:

يصرفُ الممنوعُ من الصرفِ في ثلاثِ حالاتٍ:

1. التَّعْرِيفُ. 2. الإِضَافَةُ. 3. الضَّرُورَةُ.

ومن الشَّواهِدِ على صرفِ الممنوعِ من الصرفِ ضرورةً قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويل):

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذَرَ خِذَرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي⁽¹⁾
فالشَّاهدُ هنا صرفُ (عُنَيْزَةٍ) ضرورةً مع أنَّ (عنيزة) غيرُ مصروفةٍ للعلميَّةِ
والتَّأْنِيثِ، والتَّنْوِينُ هنا تنوينُ الضَّرُورَةِ.

وقولُهُ أيضاً (من الطَّويل):

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ سَوَالِكَ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمِي شَعْبَعِبِ⁽²⁾
الشَّاهدُ فيه صرفُ (ظَعَائِنٍ) وهو غيرُ مصروفٍ؛ لأنَّهُ على صيغةٍ منتهى
الجموعِ، ولكنَّ صرفه للضَّرُورَةِ الشَّعْريَّةِ.

27.5 الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

وهي الجملُ التي لا يمكنُ أنْ تؤوَّلَ بمفردٍ فلا يكونُ لها محلٌّ من الإعرابِ
وتشملُ الأنواعَ التَّالِيَةَ:

1. الجملَةُ الابتدائية. 2. الجملَةُ الاستئنافية.

3. الجملَةُ التَّفْسيرِيَّةُ أو التَّعْلِيلِيَّةُ. 4. الجملَةُ المَعْتَرِضَةُ.

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 396، البغدادى: خزانة الأدب 1: 449.

(2) ينظر: العيني: المقاصد النحوية 3: 334، الأشموني: شرح الأشموني 3: 173.

5. جملة جواب القسم. 6. جملة جواب الشرط غير الجازم.

7. جملة الصلة.

8. الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب.

وما يعنينا هنا الجملة المعترضة، وهي الجملة التي تعترض بين شيئين متلازمين، كأن تقع بين المبتدأ والخبر، أو بين الفعل ومرفوعه، أو بين الفعل ومنصوبه، أو بين الصفة والموصوف.

ومن الشواهد التي ذكرها ابن جني والثعالبي على الجملة المعترضة بين الفعل والفاعل قول امرئ القيس (من الطويل):

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ بِأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ بَنَ قَمْلِكَ بَيَّقَرًا⁽¹⁾
فالشاهد فيه وقوع الجملة (وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ) معترضة بين الفعل (أَتَاهَا) والفاعل المصدر المؤول (بِأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ...).

* * *

(1) ينظر: ابن جني: الخصائص 1: 335، الثعالبي: فقه اللغة ص: 476، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 279.

الخاتمة

استنبط العلماء والنُّحاة قواعدهم وأحكامهم التي تضبط اللغة العربية وتحفظها من اللحن والخطأ معتمدين على استقراء ثلاثة مصادر فحسب، وهي:

1. كلامُ الله - عزَّ وجلَّ - .

2. حديثُ الرَّسولِ ﷺ .

3. كلامُ العربِ ولا سيَّما الشعرُ.

ولقد كانَ لكلامِ العربِ - ولا سيَّما الشعرُ الذي يقعُ في عصرِ الاحتجاجِ - النِّصيبُ الأكبرُ في بناءِ قواعدِ اللغةِ وأحكامِها المنضبطة؛ لأنَّ الشعرَ يعكسُ بيانَ اللغةِ العربيةِ وفصاحتها وبلاغتها.

لذا آثرتُ في هذه الدِّراسةِ أن أتناولَ أبياتَ الشُّواهدِ النُّحويةِ التي استقرأها النُّحاةُ والعلماءُ من شعرِ امرئِ القيسِ أحدِ فحولِ شعراءِ العربِ في الجاهليةِ.

وإنَّ هذه الشُّواهدَ النُّحويةَ الفصيحةَ التي استقرأها النُّحاةُ من شعرِ امرئِ القيسِ سواءَ بالسَّماعِ أم الروايةِ تعدُّ مثلاً مشرقاً على نقاءِ اللغةِ، وجودةِ التَّركيبِ، وجمالِ الصِّياغةِ، وعفويةِ الأداءِ اللُّغويِ الفصيحِ، ولا شكَّ أيضاً أنَّ هذه الشُّواهدَ تعدُّ أصلاً متداولاً في الدِّرسِ النُّحويِّ واللُّغويِّ عندَ العلماءِ والنُّحاةِ دونَ أدنى شكٍّ في قيمةِ هذه النُّصوصِ الشعريةِ الجاهليةِ، فصاحةً، وبلاغةً، وتركيباً، وأسلوباً نقيّاً يخلو من شوائبِ اللحنِ والانحرافِ اللُّغويِّ.

ولقد كَانَ لِلشَّوَاهِدِ النَّحْوِيَّةِ مِنْ شَعْرِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ دَوْرٌ وَاضِحٌ فِي بِنَاءِ وَتَأْصِيلِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَبْوَابِ وَالْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ، فَقَدْ بَنَى النُّحَاةُ عَلَيْهَا كَثِيرًا مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْقَوَاعِدِ الَّتِي تَضْبِطُ اللُّغَةَ، وَقَاسُوا عَلَيْهَا مَا اخْتَلَفُوا فِي حَكْمِهِ، وَاجْتَهَدُوا فِي تَخْرِيجِ وَتَأْوِيلِ كَثِيرٍ مِنْهَا، فَكَانَتْ هَذِهِ الشَّوَاهِدُ حَقْلًا خَصَبًا أَثْرَى الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ وَاللُّغَوِيِّ بِكَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ وَالْقَضَايَا.

وَقَدْ أَفْضَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ إِلَى عِدَّةِ نَتَائِجٍ وَجَاءَتْ أَيْضًا لِتَأْكُدَ نَتَائِجَ أُخَرَ، مِنْ أَهْمِّهَا مَا يَلِي:

أَوَّلًا: تَدَوَّرَ الشَّوَاهِدُ النَّحْوِيُّ مِنْ شَعْرِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ كَثِيرًا فِي مِظَانِ الْكُتُبِ وَالْمُصَنَّفَاتِ الْأُولَى لِلنَّحْوِ الْعَرَبِيِّ مِنْذُ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ كِتَابِ الْعَرَبِيَّةِ الْأُولِ فِي النَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَالصَّرْفِ، وَلَا تَوْسَمُ هَذِهِ الشَّوَاهِدُ إِلَّا بِالصَّحَّةِ وَالْقَبُولِ وَفَصِيحِ الْكَلَامِ؛ لِمُوَافَقَتِهَا مَقَاسِيسَ اللُّغَةِ وَقَوَاعِدَهَا.

ثَانِيًا: تَعَدَّدُ الرِّوَايَاتُ لَا يَسْقُطُ الْاِحْتِجَاجُ وَالِاسْتِشْهَادُ بِالْبَيْتِ؛ لِأَنَّ تَعَدُّدَ الرِّوَايَةِ أَمْرٌ طَبِيعِيٌّ، فَكَثِيرٌ مِنَ الْأَبْيَاتِ وَالشَّوَاهِدِ تَعَدَّدَتْ رَوَايَتُهُ، وَلَا عَيْبَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ وَالنُّحَاةَ اعْتَمَدُوا عَلَى الرِّوَايَةِ وَالسَّمَاعِ، فَكُلُّ يَرُوي أَوْ يَنْشُدُ عَلَى لُغَتِهِ وَسَلِيقَتِهِ.

ثَالِثًا: جَمِيعُ الشَّوَاهِدِ النَّحْوِيَّةِ فِي هَذِهِ الدِّرَاسَةِ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ وَمُثَبَّتَةٌ فِي دِيَوَانِهِ بِشَرْحِ أَبِي سَعِيدٍ السَّكْرِيِّ، وَلَكِنِّي فِي الْغَالِبِ لَمْ أَحْتَكَمْ إِلَى رَوَايَةِ الدِّيَوَانِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الرِّوَايَاتِ تَخْتَلِفُ عَمَّا هُوَ فِي الدِّيَوَانِ، فَإِذَا حَكَمْتُ رَوَايَةَ الدِّيَوَانِ لَمْ يَعُدْ فِي الْبَيْتِ شَاهِدٌ عَلَى الْمَسْأَلَةِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي احْتَجَّ النُّحَاةُ عَلَيْهَا بِهِ.

رَابِعًا: لَمْ يَقَعْ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ وَالنُّحَاةِ فِي الْأَبْوَابِ وَالْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ الْأَصُولِ، وَإِنَّمَا كَانَ الْخِلَافُ فِي الْجَزْئِيَّاتِ لَا الْكُلِّيَّاتِ.

خَامِسًا: بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْجَزْئِيَّةِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الْخِلَافُ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ (إِضْمَارِ "أَنْ" وَ"مَجِيءِ" وَ"وَ" الْعَطْفِ زَائِدَةً وَغَيْرِهَا) فَإِنَّمَا لَا نَسْتَطِيعُ تَرْجِيحَ رَأْيٍ عَلَى آخَرَ؛ لِأَنَّ

كلا الرأيين قد بُنيَ على أدلةٍ وبراهينٍ قاطعةٍ سواء من السَّماعِ أم القياسِ أم الاجتهادِ، وأرى أنَّ هذا النَّوعَ من الخلافِ فيه توسعةٌ وتيسيرٌ على طلابِ العلم، وفيه أيضاً فتحٌ لبابِ الاجتهادِ وإبداءِ الرأي.

سادساً: يعودُ الخطأُ الذي قد يقعُ فيه بعضُ النُّحاةِ في غالبِ الأحيانِ إلى التَّصحيفِ والتَّحريفِ الذي قد يقعُ في روايةِ الشَّاهدِ، كما أوضحتُ ذلك في مسألة (ترخيم ما ليسَ بمنادى).

سابعاً: تعدُّ الآراءُ والتَّخریجاتُ في الشَّاهدِ النَّحوي الواحدِ يدُلُّ على عمقِ المنهجِ النَّحوي الذي اتبعَهُ نحائنا الأوائلُ، فهذا المنهجُ الدقيقُ في الدَّرسِ النَّحوي يقومُ على سبرِ جزئياتِ الشَّاهدِ، فلا يغادرُ صغيرةً ولا كبيرةً إلاَّ أوسعَها تخریجاً وتوجيهاً.

ثامناً: إتباعُ الظَّاهرِ في كثيرٍ من الشُّواهدِ أولى من التَّأويلِ والتَّقديرِ مع صحته كما وردَ ذلك في بابِ (الحملِ على الجوارِ).

تم بحمد الله

ثبت المصادر والمراجع

أ- المصادر:

1. الأبذي، (شهاب الدين) والفاكهي: جمال الدين، (د. ت)، كتابان في حدود النحو، ت: علي توفيق الحمد.
2. الأخفش، (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)، (ت: 215هـ)، 1990م، معاني القرآن، ت: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1.
3. الأزهرى، (أبو منصور)، (ت: 370هـ)، (د. ت)، تهذيب اللغة، ت: عبدالله دروش ومحمد علي النجار، الدار المصرية.
4. الأستراباذي، (رضي الدين محمد بن الحسن)، (ت: 686هـ)، 1982م، شرح شافية ابن الحاجب، ت: محمد نور الحسن ومحمد الزقراف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
5. الأشموني، (أبو الحسن نور الدين علي)، (ت: 900هـ)، (د. ت)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تقديم: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
6. الأصفهاني (أبو الفرج)، (ت: 356هـ)، (د. ت)، الأغاني، دار الثقافة، بيروت.
7. الألباني، (محمد ناصر الدين)، (ت: 676هـ)، 1988م، صحيح الجامع الصغير وزيادته، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت / دمشق، ط 3.
8. الأنباري، (أبو البركات كمال الدين)، (ت: 577هـ)، 1998م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تقديم: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
9. الأنباري، (أبو البركات كمال الدين)، (ت: 577هـ)، 1985م، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ت: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، ط3.
10. الأندلسي، (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله)، (ت: 581هـ)، 1970م، أمالي السهيلي، ت: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، ط1.
11. الأيوبي، (أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن الأفضل "صاحب حماة")، (ت: 732هـ)، 2000م الكناش في فني النحو والصرف، ت: رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط1.

12. الأهدل، (محمد بن أحمد بن عبد الباري)، 1990م، الكواكب الدرية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.
13. البطليوسي، (عبد الله بن السيد)، (ت:521هـ)، 1979م، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، ت: حمزة عبد الله النشقي، دار المريخ، الرياض، ط 1.
14. البطليوسي، (عبد الله بن السيد)، (ت:521هـ)، 1983م، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، القسم الثالث، ت: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، المكتبة العربية، القاهرة.
15. البطليوسي، (عبد الله بن السيد)، (ت:521هـ)، 2003م، الحل في شرح أبيات الجمل، ت: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.
16. البطليوسي، (عبد الله بن السيد)، (ت:521هـ)، 2000م، شرح أبيات الجمل، ت: عبد الله الناصر، دار علاء الدين، دمشق - سوريا، ط1.
17. البطليوسي، (عبد الله بن السيد)، (ت:521هـ)، (د. ت)، الفرق بين الحروف الخمسة، ت: د.علي زوين، مطبعة العاني، بغداد.
18. البغدادي، (عبد القادر بن عمر)، (ت:1093هـ)، 1989م، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر، ت: عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط3.
19. البغدادي، (عبد القادر بن عمر)، (ت:1093هـ)، 1973م، شرح أبيات مغني اللبيب، ت: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، مكتبة دار البيان، دمشق، ط1.
20. الثعالبي، (أبو منصور عبد الملك بن محمد)، (ت:429هـ)، 1998م، فقه اللغة وسر العربية، ت: آملين نسيب، دار الجيل، بيروت، ط1.
21. الجرجاني، (عبد القاهر)، (ت:471هـ)، 1982م، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، ت: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، الجمهورية العراقية.
22. الجمحي، (محمد بن سلام)، (ت:232هـ)، 1988م، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
23. ابن جني، (أبو الفتح عثمان)، (ت:392هـ)، (د. ت)، الخاطريات، ت: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1.
24. ابن جني، (أبو الفتح عثمان)، (ت:392هـ)، (د. ت)، الخصائص، ت: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
25. ابن جني، (أبو الفتح عثمان)، (ت:392هـ)، 1985م، سر صناعة الإعراب، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1.
26. ابن جني، (أبو الفتح عثمان)، (ت:392هـ)، 1988م، اللمع في العربية، ت: فائز فارس، دار الأمل، إربد- الأردن، ط1.

27. الجوهري، (إسماعيل)، (ت:393هـ)، 1984م، الصحاح، ت: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط3.
28. ابن الحاجب، (أبو عمرو عثمان)، (ت:646هـ)، 1989م، أمالي ابن الحاجب، ت: فخر صالح سليمان قداره، دار عمّار، عمان-الأردن، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط1.
29. الحريري، (أبو محمد القاسم بن علي)، (ت:516هـ)، 1991م، شرح ملحّة الإعراب، ت: فائز فارس، دار الأمل، ط1.
30. الحضرمي، (محمد بن إبراهيم)، (ت:540هـ)، 1991م، مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية "ديوان امرؤ القيس"، ت: أنور أبو سويلم وعلي الهروط، دار عمار، عمان، ط1.
31. الحلبي، (السمين)، (ت:756هـ)، (د. ت)، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ت:أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق .
32. أبو حيان، (محمد بن يوسف الأندلسي)، (ت:745هـ)، 2001م، البحر المحيط، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.
33. أبو حيان، (محمد بن يوسف الأندلسي)، (ت:745هـ)، 1986م، تذكرة النُّحاة، ت:عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.
34. الحيدرة، (علي بن سليمان)، (ت:599هـ)، 2002م، كشف المشكل في النحو، ت: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمّار، عمان، ط1.
35. الخوارزمي، (فخر الدين القاسم بن الحسين)، (ت:617هـ)، 1999م، شرح أبيات المفصل، ت: محمد نور رمضان، الكلية الإسلامية، الجماهيرية العظمى طرابلس، ط1.
36. الخوارزمي، (فخر الدين القاسم بن الحسين)، (ت:617هـ)، 1990م، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ"التخمير"، ت: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1.
37. ديوان امرئ القيس بشرح أبي سعيد السُّكري ت:275هـ 1998م، دراسة وتحقيق: محمد الشوابكة وأنور أبو سويلم، دار عمّار عمان، ط1.
38. ديوان طرفة بن العبد، المكتبة الثقافية، بيروت - لبنان.
39. ابن رشيق، (أبو علي الحسن القيرواني)، (ت:463هـ)، 1981م، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط5.
40. رضا، (أحمد)، 1958م، متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت.
41. الزبيدي، (محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني)، ت:(1205هـ) 1970م، تاج العروس من جواهر القاموس، ت:عبد العزيز مطر، وزارة الإرشاد، الكويت.
42. الزَّجَّاج، (أبو إسحاق إبراهيم بن سهل)، (ت:311هـ)، 1988م، معاني القرآن وإعرابه، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1.

43. الزَّجَّاجِي، (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، (ت:340هـ)، 1988م، **الجمال في النحو**، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4.
44. الزَّجَّاجِي، (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، (ت:340هـ)، 1984م، **حروف المعاني**، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1.
45. الزَّجَّاجِي، (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، (ت:340هـ)، 1992م، **اللامات**، ت: مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ط2.
46. السبتي، (ابن أبي الربيع)، (ت:688هـ)، 1986م، **البيسط في شرح جمال الزجاجي**، ت: عيَّاد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1.
47. السجستاني، (أبو حاتم)، (ت:248هـ)، 1991م، **فحولة الشعراء**، ت: محمد عبد القادر أحمد، القاهرة.
48. ابن السراج، (أبو بكر محمد بن سهل)، (ت:316هـ)، 1988م، **الأصول في النحو**، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3.
49. السُّرمري، (يوسف بن محمد)، (ت:776هـ)، 1992م، **اللؤلؤة في علم العربية وشرحها**، ت: أمين عبد الله سالم، مطبعة الأمانة، مصر، ط1.
50. سيوييه، (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، (ت:180هـ)، 2004م، **الكتاب**، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.
51. السِّيرافي، (أبو سعيد)، (ت:368هـ)، 1986م، **شرح كتاب سيوييه**، ت: رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
52. السُّيوطي، (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، (ت:911هـ)، 1998م، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ت: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.
53. السُّيوطي، (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، (ت:911هـ)، (د. ت)، **شرح شواهد المغني**، منشورات دار الحياة، بيروت.
54. السُّيوطي، (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، (ت:911هـ)، (د. ت)، **المزهر في علوم اللغة و أنواعها**، ت: محمد أحمد جاد المولى و آخرون، دار الجيل، بيروت - لبنان، دار الفكر.
55. السُّيوطي، (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، (ت:911هـ)، 1977م، **المطالع السعيدة في شرح الفريدة**، ت: نبهان ياسين حسين، دار الرسالة، بغداد.
56. السُّيوطي، (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، (ت:911هـ)، (د. ت)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ت: عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.
57. ابن الشجري، (هبة الله بن علي بن محمد)، (ت:542هـ)، 1930م، **أمالى ابن الشجري**، ت: مصطفى عبد الخالق محمد، مطبعة الأمانة، الفجالة، ط1.

58. الشلوبين، (أبو علي عمر الأزدي)، (ت:654هـ)، 1994م، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ت: تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2.
59. الشنتريني، (محمد بن عبد الملك)، (ت:545هـ)، 1995م، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، ت: عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، ط1.
60. الشنتمري، (أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم)، (ت:476هـ)، 1992م، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، ت: زهير عبد المحسن، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط1.
61. الشنتمري، (أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم)، (ت:476هـ)، 1987م، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ت: زهير عبد المحسن، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط1.
62. الشنقيطي، (أحمد بن الأمين)، 1981م، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، ت: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط1.
63. الصنعاني، (سابق الدين محمد بن يعيش)، (ت:680هـ)، 1991م، التهذيب الوسيط في النحو، ت: فخر صالح قداره، دار الجيل بيروت، ط1.
64. ابن طولون، (أبو عبد الله شمس الدين)، (ت:953هـ)، (د. ت)، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، ت: عبد الحميد جاسم الفيّاض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
65. العبد، (طرفة)، شرح ديوان طرفة بن العبد، 1994م، قدّم له وشرحه: سعدي الفيّناوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.
66. ابن عصفور، (علي بن مؤمن الإشبيلي)، (ت:669هـ)، (د. ت)، شرح جمل الزجاجي "الشرح الكبير"، ت: صاحب أبو جناح.
67. ابن عصفور، (علي بن مؤمن الإشبيلي)، (ت:669هـ)، (د. ت)، المقرّب، ت: أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.
68. ابن عقيل، (بهاء الدين عبد الله)، (ت:769هـ)، 2000م، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
69. العكبري، (أبو البقاء)، (ت:616هـ)، 2000م، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكات، الرياض، ط1.
70. العيني، (بدر الدين)، (ت:855هـ)، 2005م، المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفية "شرح الشواهد الكبرى"، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.
71. الفارسي، (أبو علي الحسن بن أحمد)، (ت:377هـ)، 1981م، التكملة، ت: كاظم المرجان، الجمهورية العراقية.

72. الفارسي، (أبو علي الحسن بن أحمد)، (ت:377هـ)، 1987م، شرح الأبيات المشككة الإعراب المسمى "إيضاح الشعر"، ت: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، دار العلوم والثقافة، بيروت، ط1.
73. الفارسي، (أبو علي الحسن بن أحمد)، (ت:377هـ)، 1987م، المسائل الحلييات، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط1.
74. الفارقي، (أبو نصر الحسن بن أسد)، (ت:487هـ)، 1974م، الإفصاح في شرح أبيات مشككة الإعراب، ت: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ط2.
75. الفاسي، (أبو عبد الله محمد بن الطيب)، (ت:1170هـ)، 2000م، فيض الإنشراح من روض طي الاقتراح، ت: محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط1.
76. الفراهيدي، (الخليل بن أحمد)، (ت:170هـ)، 1985م، الجمل في النحو، ت: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1.
77. الفراهيدي، (الخليل بن أحمد)، (ت:170هـ)، (د. ت)، العين، ت: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي.
78. الفرخان، (كمال الدين)، 1987م، المستوفي في النحو، ت: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية.
79. ابن قتيبة، (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، (ت:276هـ)، 1963م، أدب الكاتب، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط4.
80. ابن قتيبة، (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، (ت:276هـ)، 1981م، تأويل مشكل القرآن، ت: السيد أحمد صقر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط3.
81. ابن قتيبة، (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، (ت:276هـ)، 1969م، الشعر والشعراء، دار الثقافة، بيروت.
82. القُرطبي، (أبو عبد الله)، (د. ت)، الجامع لأحكام القرآن، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، توزيع مكتبة الغزالي، دمشق.
83. القزّاز، (أبو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني)، (ت:412هـ)، 1982م، ما يجوز للشاعر في الضرورة، ت: رمضان عبد التواب وصالح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت.
84. القيسي، (أبو علي الحسن بن عبد الله)، 1987م، إيضاح شواهد الإيضاح، ت: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1.
85. الكافيجي، (محي الدين)، (ت:879هـ)، 1989م، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، ت: فخر الدين قباوة، ط1.

86. الكيشي، (شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد المطلب)، (ت:695هـ)، 1989م، الإرشاد إلى علم الإعراب، ت: عبد الله علي البركاني وآخرون، جامعة أم القرى، ط1.
87. اللغوي، (أبو الطيب)، (ت:351هـ)، 1954م، مراتب النحويين، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، القاهرة.
88. المؤدب، (القاسم بن محمد بن سعيد)، 1987م، دقائق التصريف، ت: أحمد ناجي القيسي وحاتم الضامن وحسن تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي.
89. ابن مالك، (أبو عبد الله جمال الدين الأندلسي)، (ت:672هـ)، 2001م، شرح التسهيل "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، ت: محمد عبد القادر عطار وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.
90. ابن مالك، (أبو عبد الله جمال الدين الأندلسي)، (ت:672هـ)، 2000م، شرح الكافية الشافية، ت: علي محمد وعادل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.
91. ابن مالك، (أبو عبد الله جمال الدين الأندلسي)، (ت:672هـ)، 2000م، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ت: طه محسن، الجمهورية العراقية.
92. المبرّد، (أبو العباس محمد بن يزيد)، (ت:286هـ)، 1986م، الكامل في اللغة والأدب، ت: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط1.
93. المبرّد، (أبو العباس محمد بن يزيد)، (ت:286هـ)، 1963م، المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
94. المرادي، (الحسن بن قاسم)، (ت:749هـ)، 1992م، الجنى الداني في حروف المعاني، ت: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.
95. المرزوقي، (أبو علي أحمد بن محمد)، (ت:421هـ)، 1995م، أمالي المرزوقي، ت: يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1.
96. ابن منظور، (جمال الدين)، (ت:711هـ)، 1990م، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
97. الموصلي، (أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة)، (ت:726هـ)، (د. ت)، شرح ألفية معطي، ت: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي.
98. ابن الناظم، (أبو عبد الله بدر الدين محمد)، (ت:686هـ)، 2000م، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.
99. النحاس، (أبو جعفر)، (ت:311هـ)، 1988م، إعراب القرآن، ت: زهير غازي زاهد، علم الكتب بيروت، ط3.
100. النووي، (أبو زكريا محي الدين)، (ت:676هـ)، 1999م، صحيح مسلم "المنهاج"، رقمه وخرّج أحاديثه: عرفان حسونة، ت: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1.

101. ابن الوردي، (أبو حفص زين الدين عمر بن مظفر)، (ت:749هـ) (د. ت)، شرح التحفة الوردية في علم العربية، ت: صلاح رؤاي، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط1.
102. ابن هشام، (أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري)، (ت:761هـ)، 2001م، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
103. ابن هشام، (أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري)، (ت:761هـ)، 1990م، شذور الذهب، شرح وتعليق: محمد السعدي ومحمد خفاجي، وعبد العزيز شرف، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
104. ابن هشام، (أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري)، (ت:761هـ)، 1994م، شرح قطر الندى وبل الصدى، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط1.
105. ابن هشام، (أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري)، (ت:761هـ)، (د.ت)، شرح اللوحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، ت: صلاح راوي، دار مرجان للطباعة، ط2.
106. ابن هشام، (أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري)، (ت:761هـ)، 2003 م، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

ب- المراجع:

107. الأفغاني، (سعيد)، 1987م، في أصول النحو، المكتبة الإسلامية، بيروت.
108. الأفغاني، (سعيد)، 1978م، من تاريخ النحو، دار الفكر، ط2.
109. البعلي، (محمد بن أبي الفتح)، 2002م، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ت: ممدوح محمد خسارة، الكويت التراث العربي، ط1.
110. التهانوي، (محمد علي الفاروقي)، 1977م، كشف اصطلاحات الفنون، ت: لطفي عبد البديع، وترجمة: عبد النعيم محمد حسين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
111. جبل، (محمد حسن)، (د. ت)، الاحتجاج بالشعر في اللغة - الواقع ودلالته، دار الفكر العربي، القاهرة.
112. جُمعة، (خالد عبد الكريم)، 1989م، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدار الشرقية، ط2.
113. حسانين، (عفاف)، 1996م، في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، ط1.
114. حسن، (عباس)، (د. ت)، النحو الوافي.
115. حمزة، (محمد بن محمد ديب)، 1991م، حاشية غاية الأرب على تهذيب شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار قتيبة، ط1.
116. درويش، (شوكت علي)، 2004م، الرخصة النحوية، عمان.

117. الدرويش، (محي الدين)، (د. ت)، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار اليمامة ودار ابن كثير، دمشق - بيروت.
118. الدناع، (محمد خليفة)، 1996م، مسالك النحاة في وجوه الروايات، جامعة قاريونس بنغازي، ط1.
119. الراجحي، (عبد)، 1988م، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت.
120. الرملي، (أحمد بن علي)، (د. ت)، شرح الأجرومية، ت: علي موسى الشوملي.
121. سلطان، (زهير عبد المحسن)، 1994م، المؤاخذات النحوية، جامعة قار يونس بنغازي، ط1.
122. شكري، (أحمد خالد)، 2006م، المنير في أحكام التَّجويد، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، عمان، ط 9.
123. الشكعة، (مصطفى)، 1994م، جلال الدين السيوطي - مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية-، الدار المصرية اللبنانية، ط1.
124. الصغير، (محمود أحمد)، 2001م، الأدوات النحوية في كتب التفسير، دار الفكر دمشق، ط1.
125. صفوت، (أحمد زكي)، 1963م، الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط4.
126. الصيداوي، (يوسف)، 1999م، الكفاف، دار الفكر، دمشق، ط1.
127. الضبع، (يوسف عبد الرحمن)، 1998م، ابن هشام وأثره في النحو العربي، دار الحديث، القاهرة، ط1.
128. عبابنة، (جعفر نايف)، 1984م، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر، عمان، ط1.
129. عبد اللطيف، (محمد حماسة)، (د. ت)، الضرورة الشعرية في النحو العربي، مكتبة دار العلوم.
130. أبو العدوس، (يوسف)، 2007م، مدخل إلى البلاغة العربية، دار المسيرة، عمان، ط1.
131. عمر، (أحمد مختار)، 1971م، البحث اللغوي عند العرب، دار المعارف، مصر .
132. عون، (حسن)، 1952م، اللغة والنحو، مطبعة رويال، الإسكندرية، ط1.
133. عيد، (محمد)، 1981م، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة.
134. الغلاييني، (مصطفى)، 2005م، جامع الدروس العربية، دار الفكر، عمان، ط1.
135. اللبدي، (محمد سمير)، 1985م، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة بيروت، دار الفرقان، عمان- الأردن، ط 1.
136. المعصومي، (أحمد)، 1991م، مهذب مغني اللبيب عن كتب الأعراب، مؤسسة البلاغ، بيروت- لبنان، ط1.
137. مغالسة، (محمود حسني)، 2001م، النحو الشافي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط3.

138. مكرم، (عبد العال سالم)، 1987م، شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.
139. الموسى، (نهاد)، 1980م، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية، ط1.

ج- الدوريات:

140. الهروط، (علي خلف)، 1994م، نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الأول، جامعة مؤتة، ص: 69-84.

د- الرسائل الجامعية:

141. البديرات، (باسم)، 2004م، تعدد رواية الشاهد الشعري وأثره في التقعيد النحوي - كتاب سيبويه أنموذجاً -، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن .
142. زيّاد، (ازدهار)، 1994، أثر النّظرية النّحويّة في رواية الشّواهد الشعرية، رسالة جامعية غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن .
143. صالح، (قاسم محمد)، 1991م، الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان "مسائل من البحر المحيط"، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
144. الطريّمات، (زينب فرحان)، 2005م، الأصول النحوية عند ابن بُرّهان العكبري في كتابه شرح اللمع، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

فهرس

5	الإهداء
7	تمهيد

الفصل الأول الشاهد النحوي والاحتجاج

13	الشواهد النحوية: لغة واصطلاحاً
13	الشواهد: لغة
14	الشاهد اصطلاحاً
15	النحو: لغة
15	النحو: اصطلاحاً
17	الشواهد النحوية
17	مكانة الشواهد
17	مكانة النحو ومنزلته
18	الاحتجاج في اللغة
18	المعنى اللغوي والاصطلاحي
18	بواعث الاحتجاج
19	مصادر الاحتجاج والاستشهاد
20	قيود الاحتجاج
20	تعدد رواية الشواهد
20	أسباب تعدد الرواية
21	موقف العلماء والنحاة من تعدد الرواية
22	الشعر والاحتجاج
23	الاحتجاج بالشعر
24	امرؤ القيس ومنزلته الشعرية
25	الاحتجاج بشعر امرئ القيس في اللغة

الفصل الثاني المرفوعات

29	نائب الفاعل
31	الابتداء
32	لام الابتداء
33	الابتداء بالنكرة
38	حذف المبتدأ
39	الخبر
39	تشنية الخبر حملاً على المعنى
40	حذف الخبر

42	النواسخ
42	كان وأخواتها
43	صار وما ألحق بها
44	ما يعمل عمل (كان) بشروط
45	تمام كان وأخواتها
47	إن وأخواتها
48	أن بمعنى لعل
49	مجيء خبر لعل فعلاً ماضياً
51	اتصال ما بـ (لكن)
52	لا النافية للجنس
54	لا سيما

الفصل الثالث

المنصوبات

59	التعدي وال لزوم
60	طرق تعدية الأفعال
62	صيغة تفاعل من حيث اللزوم والتعدي
64	ما ألحق بأفعال القلوب (قال)
67	النداء (المنادى)
67	حروف النداء
68	حذف حرف النداء
69	أسماء لا تقع إلا في النداء خاصة
71	النداء المجازي
72	الترخيم
75	هل يجوز ترخيم بعض الصفات
75	ترخيم ما ليس بمنادى
76	الاستغاثة
78	التنازع
81	المفعول فيه (الظرف)
83	بين
85	أمس
86	عل
87	المفعول لأجله
89	المفعول المطلق
90	ما ينبو عن المفعول المطلق
91	المصدر النائب عن فعله
93	الحال
94	العامل في الحال
97	صاحب الحال
97	تأخر الحال عن عاملها

98	تعدد الحال وتعدد صاحبها
100	أوصاف الحال
101	الحال جملة
102	الرابط في الجملة الحالية
107	التمييز

الفصل الرابع المجرورات

113	الجر أو الخفض
113	حروف الجر
114	التعلق
115	حروف الجر وأشهر معانيها
127	العطف على موضع مجرور رب
128	مذ ومنذ
129	ما جاء من حروف الجر اسماً
132	حروف الجر الزائدة
134	اتصال ما بحرف الجر
134	الإضافة
136	حذف المضاف
138	ما أضيف إلى المعارف
139	الحمل على الجوار

الفصل الخامس مسائل نحوية متفرقة

145	الفعل المضارع
147	الفعل المضارع المبني
148	نواصب المضارع
150	إضمار (أن)
154	حذف (أن) شذوذاً
156	الفعل المضارع المجزوم
157	اقتران جواب (إن) بالفاء
158	جواب الطلب
158	لو
160	جواب (لو)
162	وقوع (أن) بعد (لو)
162	الجزم بـ (أن) شذوذاً
164	فعل الأمر
164	مجيء صيغة الأمر للتمني
165	مخاطبة العرب الواحد مخاطبة الاثنين
167	التنوين

168	حذف نون المثنى ضرورة
170	الملحق بالملثنى (كلا) و(كلتا)
171	جمع المؤنث السالم
172	الاسم المركب
174	الأسماء الستة
175	الأسماء الموصولة (من) و(ما)
176	حرفا الاستفهام
177	مجيء الاستفهام بمعنى الأمر والنهي
178	أحرف التنبيه
180	حرف الجواب (جلل)
181	كاف الخطاب
181	لام الجواب
182	دخول (لا) على أسلوب القسم
184	حذف جواب القسم
185	تعدد أنواع (ما)
186	معاني (قد)
186	أفعال المدح والذم (نعم) و(بئس)
188	عمل المشتقات (اسم الفاعل)
190	النعته
192	عطف النسق
196	الفصل بين حرف العطف والمعطوف
197	حذف الواو مع معطوفها
197	عطف الأمر على النهي
198	عطف الخبر على الإنشاء
198	الحمل على الموضع أو على اللفظ
199	مجيء واو العطف زائدة
202	البدل
203	الممنوع من الصرف
205	الجملة التي لا محل لها من الإعراب
207	الخاتمة
211	المصادر والمراجع
221	فهرس

الاحتجاج بشعر امرئ القيس في النحو العربي

دراسة نحوية تحليلية



الدكتور
عاطف طالب الرفوع



الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

تلفاكس: +962 6 5330508

E.mail: academpub@yahoo.com



9 789957 449469

تصميم: نائل هويدي
079 7212693